Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العالي

جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الفلسفة تخصص :الفلسفة السياسية

عنوان المذكرة

الديمقراطية في ا لوطن العربي
الواقع و الآفاق

مذكرة لنيل الماجستير في الفلسفة

من إعداد الطالبة :

العسكري زينب

تحت إشراف

أ.د بوعرفة عبد القادر

اللجنة المناقشة

أ.د عبد اللاوي محمد	رئيسا
أ.د بوعرفة عبد القادر	مقررا
د. دراس شهرزاد	مناقشا
د. محمدي رياحي رشيدة	مناقشا
د. برياح مختار	مناقشا

السنة الجامعية : 2009م-2010م

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهداء

إلى كل من يؤمن بدور الفلسفة في التغيير...

أهدي هذا العمل المتواضع.

العسكري زينب

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

المقدمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمـــــــــــــــة:

I. –تاريخية وراهنية الموضوع:

إنّ الديمقراطية كمفهوم ومؤسسات وثقافة وطريقة حياة ونظرة إلى العالم من أكثر الموضوعات التي شغلت الفلسفة السياسية الغربية والعربية منذ زمن بعيد، فهي ليست قضية مجردة بل لها علاقة بنظام الحكم وبالحياة اليومية والتطلعات المستقبلية، لذا فهي تنسب إلى زمان معين ومكان محدد؛ والدراسة المقدمة تتناولها ضمن هذين الإطارين.نتناول الديمقراطية في الزمن المعاصر لدى الفلاسفة الذين نظّروا لها في الفلسفة الغربية، دون إغفال المرجعية التاريخية التي تعود إلى اليونان، مرورا بالواقع العربي في الحضارة الإسلامية، وصولا إلى ما أفرزته الثورة الفرنسية من تحول جاد نحو الديمقراطية.ونركز بدرجة كبرى على انشغال المفكرين العرب الذين انبهروا بالممارسة الديمقراطية عند الغرب وتصورهم لحضور ديمقراطي ممكن في الواقع العربي ؛ وهذا منذ ما يقارب القرنين من الزمن ولا يزال ليومنا هذا .

II. **تحديد مفهوم الديمقراطية:**

"الديمقراطية في أبسط مفاهيمها تعني أن يختار المحكومون نظام الحكم وحاكميهم عن طريق الانتخاب".[1] لذلك أصبح مستقرا في الأنظمة الديمقراطية أن يضع الشعب دستوره عن طريق "جمعية تأسيسية"منتخبة من قبله، هذا الدستور يعلو على كل قانون وسلطة في الدولة، لا تملك سلطة _حتى ولا التشريعية المنتخبة من الشعب مخالفة حكم أو مبدأ فيه، والشعب يختار حاكميه عن طريق الانتخاب.في النظام الليبرالي مثلا ، ينتخب الشعب هيئة من النواب انتخابا مباشرا حرا تنبثق عنهم وزارة مسؤولة أمام أولئك النواب، تعمل تحت إشرافهم ورقابتهم.وتبقى في الحكم مادامت حائزة على ثقة أكثرية النواب، ولهؤلاء حق إبدال الوزارة بسواها، والشعب يغيّر حاكميه سلميا إذا أراد عن طريق الانتخابات التي يجب أن تتم دوريا في فترات متقاربة.

1 ديفرجيه،موريس"الأحزاب السياسية"ط2، 1980م،ص 356.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هذا المجلس المنتخب يقوم بمهمة التشريع، في . جانب هاتين السلطتين، السلطة القضائية، سلطة مستقلة.تقوم الديمقراطية على اساس ان السيادة للشعب، فهو بالإضافة إلى أنه ينتخب نوابه للقيام بمهمة التشريع، والاضطلاع بالمهمات الأخرى التي يقررها لهم الدستور، فإن انتخابه النواب لا يعني أنه تخلى عن سيادته للنواب، ولم يعد له دور في شؤون الحكم وأمور الوطن، فإن "الوكالة الشعبية"التي أعطيت للنواب لا تحجب "الموكل".

وعلى ذلك يبقى الشعب مصدر كل سلطة وسيدها حاضره ومستقبله، له الكلمة العليا، يمارس حقوق سيادته على الوجه الذي رسمه هو لنفسه في الدستور. وبهذا الأسلوب، تبقى لجماهير الشعب مشاركة حقيقية وفعّالة في إدارة شؤون المجتمع في كل مجال، وتقرير الأوضاع التي تحقق مصالحه، وتوجيه الدولة وتسييرها نحو تحقيق أهدافه.

من المعلوم أن محتوى الديمقراطية لم يبق ثابتا بل تغيّر عبر السنوات، كما أنه ليس مفهوما مجردا يمكن أن نبحثه في انفصال تام عن أشكاله العملية. بل إن الديمقراطية عرفناها في أشكال ملموسة وواقعية ومحددة تاريخيا.ولهذا يجب أن نلقي النظرة المتأملة في هذه التجارب الديمقراطية لنعرف خصوصية كل واحدة. فهل ديمقراطية أثينا هي الصورة المثلى والكاملة للديمقراطية، حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه مباشرة وليس عن طريق نواب يختارهم ؟ إن الديمقراطية الأثينية كانت في الواقع حكم أقلية أو أوليغارشية.ذلك أن الذين كانوا يتمتعون بحقوق المواطنة ويحضرون اجتماعات "الأغورا" (L'Agora)ويناقشون شؤون أثينا ، كانوا الرجال الأحرار فقط.

وكلنا يعلم أن أغلبية سكان أثينا في ذلك العصر كانت من الرقيق ، وكان العمل الإنتاجي بيد هؤلاء الأرقّاء في حين أن المواطنون الأحرار كانوا يشغلون أنفسهم عادة بقضايا الفلسفة وتأمل العالم، وكانوا يحتقرون العمل اليدوي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أن النساء كن مستبعدات كليا من هذه الديمق

وإذا استبعدنا التعريفات المجردة والصور المثالية للديمقراطية، نجد ان ما يقفز إلى اذهاننا جميعا هو صورة الديمقراطية الغربية المعاصرة. ففي المجتمعات الغربية يستطيع المرء أن يقول ما يشاء ، والتي يمكن أن يحاكم فيها رئيس الدولة ، أو أن يرغم على الاستقالة ، والتي يمكن أن تتغيّر فيها الحكومات بالاقتراع الشعبي.هذه هي صورة الديمقراطية في خلفية تفكيرنا كلنا.ويجب أن نتساءل عن المقومات التي جعلت هذه الديمقراطية ممكنة ومستقرة رغم ما تعرضت له من نكسات عارضة، كان أهمها ظهور الفاشية والنازية.[2]

III-الإشكالية :

فهل يمكن أن تتحقق ديمقراطية مماثلة في الوطن العربي ؟ كثرت الإجابات عن هذه الإشكالية فهناك من يرى أن ذلك ممكن إذا ما توفرت مقومات الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وهناك من يفنّد ذلك نظرا لغياب هذه المقومات واستحالة توفرها على الأقل في الوقت الحالي بل وحتى القريب.وهذه الدراسة تصب في الاتجاه الثاني، لماذا؟

أول ما يجب أن ننتبه إليه هو أن الديمقراطية الغربية بصورتها الراهنة حصيلة تطور كبير استغرق أكثر من قرنين، وكان هذا التطور حافلا بالصراع السياسي، والصراع الاجتماعي، والصراع الفكري، بل شهد ثورات كثيرة حتى استقرت في شكلها الأخير، الذي نعرفه الآن.والذي يشكل النموذج لدى بلدان الوطن العربي ويعد مثلهم الأعلى.

و بوقفة تاريخية نجد أن الديمقراطية الغربية حينما نشأت في البداية في كل من إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية عند استقلالها، ثم فرنسا كانت محدودة، مقصورة على طبقة واحدة، هي ما يسمى الطبقة البرجوازية، أي طبقة الملاك غير الإقطاعيين، المشتغلين بالتجارة، ثم المشتغلين بالصناعة، والذين كانوا يرون في تعسف الملوك وفي حقوق الإقطاعيين المتوازية ما يعطل من حياتهم ونشاطهم، وما يحط من مكانتهم الاجتماعية.

2 صبري، عبد الله إسماعيل "المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي"د(ط)،س 1983م،ص107.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولذلك عارضوا تلك الأوضاع ، بل ثاروا عليها، بإعلان حقوق الإنسان أو قانون الحقوق في إنجلترا، او حقوق الإنسان ايضا في الدستور الأمريكي ، كانت تدور جميعا حول الأمور التالية :

أولا: _ مفهوم الأمن الشخصي، أي أن الإنسان لا يسجن بلا ذنب، ويتفرع عن ذلك مفهوم القانون، أي أن التجريم يجب أن يكون بقانون وليس على هوى الحاكم.

ثانيا:_ حماية الملكية الفردية، وحمايتها من المصادرة، لأن الملوك كانوا كثيرا ما يصادرون الملكيات، وحماية دخل هذه الملكيات من الضريبة التعسفية.

إن ظهور "قانون الحقوق" الذي ظهر في إنجلترا سنة 1689م تضمن نصوصا أهمها:

1- التزام الملك باحترام القانون فالملك ليس فوق القانون.

2- لا ضريبة إلاّ بقانون.

3- حرية انتخاب البرلمان وحرية أعضائه في المناقشة داخله (فكرة الحصانة البرلمانية).

4- نظام المحلفين كضمانة لعدالة الحكم القضائي. [3]

بعد ذلك بحوالي قرن، في دستور الولايات المتحدة الصادر في سنة 1787م، نجد أيضا القضايا نفسها بالترتيب نفسه تقريبا. الولايات المتحدة نشأت جمهورية فلم تكن هناك مشكلة الملك إنما كانت السيادة بيد الأمة كلها ، ويمثلها "الكونغرس" وأساسا مجلس الشيوخ، ولذلك كانت القضايا هي تنظيم الضريبة، أي لا ضريبة إلاّ بقانون. ثم صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن في ظل الثورة الفرنسية. يبدأ هذا الإعلان بأن المواطنين سواسية أمام القانون، ثم يضيف أن الملكية الفردية مصونة ومقدسة، ولا يجوز المساس بها، وأن لا ضريبة بدون قانون، وأن المواطنين متساوون أمام القانون.

3 المرجع نفسه ص 108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويحدد إعلان حقوق الإنسان الفرنسي حين ي
الرأي وحرية الصحافة والعقيدة. وهذا كان من خصوصيات الثورة الفرنسية لأن الكنيسة الكاثوليكية قامت في فرنسا بدور معاد للثورة، وانضمت إلى النبلاء ضد البرجوازية والشعب. ووصل الأمر كما هو معروف ، إلى إلغاء الكنيسة هذا الصدام والذي أتاح الفرصة لبروز فكرة حرية الرأي والتعبير.

تلك هي البدايات بما يتعلق بحقوق الإنسان.أما فيما يتعلق بشكل الحكم أو نظام السلطة فكان لابد من وجود برلمان لمهمتين أساسيتين هما سن القوانين وفرض الضرائب، أي أن الفرد الذي لا يملك شيئا ولا يدفع الضرائب ليس مواطنا.هذا الوضع بالقطع كان تقدما كبيرا بالمقارنة مع الوضع الإقطاعي أو النظام الملكي المطلق الذي كان سائدا قبل ذلك، ولكنه أيضا حمل في طياته بذور الصراع الاجتماعي ، حين طالب الفقراء بأن يكون لهم من الحقوق ما يتمتع به من يمارسون حق الملكية. وظهرت بدايات هذه المطالبة في عنفوان الثورة في إنجلترا ثم في فرنسا .[4]

الأمر المهم هو أن قضية توسيع الديمقراطية أصبحت مطروحة على مستوى فكري حيث ظهر كتاب كثيرون يتجاوزون مفاهيم القرن الثامن عشر، ويطرحون قضية الديمقراطية على مستوى أوسع ويضيفون إليها جانبها الاجتماعي. ذلك أنه لم يعد كافيا أن تكون الحقوق مكفولة قانونيا لكل المواطنين ، وإنما يجب أن تكون هناك حقوق اجتماعية تجعل المواطن قادرا على ممارسة الحقوق السياسية إذ لا قيمة سياسية لصوت جائع ، لأن الجائع يستطيع أن يبيع هذا الصوت بأي شيء.

إذا، ما وصلت إليه الدول الغربية من شكل ديمقراطي لم يكن نتيجة اتفاق ذهني أو فكري، ولم يكن كذلك نتيجة الاتفاق العام بين أفراد الأمة، وإنما كان نتيجة الصراعات الاجتماعية التي تمت داخل هذه الدول وبلغت في مراحل كثيرة مبلغ العنف الدموي.

4رونوفان، بيير"تاريخ القرن العشرين"، د(ط)، س1954م، ص80

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كيف تمكن الغرب من حل هذه التناقضات ،

الذي نشهده اليوم؟

لا يمكن فهم هذه الصورة إلاّ بإدخال بعدها المهم ، وهو أن دول الغرب كانت دولا استعمارية وكانت تستغل بلدان العالم الثالث كله. وبالتالي كان هناك تحويل لفائض اقتصادي ضخم من كل أنحاء العالم نحو الدول الغربية.

ومن هذا الفائض الاقتصادي الضخم تمكنت الرأسمالية الحاكمة أن تجري تنازلات كبيرة ومتوالية لمصلحة الطبقات الشعبية، دون أن يترتب على ذلك نقص خطير في أرباحها أو في مستويات معيشتها.[5] هذه القدرة على إجراء التنازلات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة دعمت المركز السياسي للطبقات الحاكمة وأعطتها المزيد من الثقة التي تسمح لها بمزيد من التنازلات. في الوقت نفسه، أدت هذه التنازلات إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية.وهذا الارتفاع في مستوى المعيشة بدوره جعل هذه الطبقات أولا، أكثر وعيا بمصالحها، كما وفر له، ثانيا، الوقت اللازم للتنظيم وللنضال وللعمل السياسي، لأن الإنسان الذي يعيش عبد لقمته اليومية لا يملك حق ترف العمل السياسي.

وعليه فإنه حين تحسنت الظروف الاقتصادية للطبقات الشعبية تطلعت إلى ما هو أفضل ، وتوفرت لها درجة أعلى من الوعي ومن قدرات التنظيم والعمل السياسي ، وهكذا نشأت الأحزاب والحركات النقابية التي عملت بدورها على تطوير الديمقراطية . أيضا تمكنت هذه الحركات الشعبية بقوتها الجديدة من أن تجعل من بعض الحقوق النظرية ممارسة فعلية.فمثلا، لم تعد فكرة أن من حق كل مواطن إصدار صحيفة مجرد إمكانية قانونية بل أصبحت فرصة فعلية يمكن أن تمارس.ووجدت صحف تعبر عن رأي هذه الطبقات الشعبية ومطامحها.

5المرجع نفسه ص 81.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومع ذلك كان تطور الديمقراطية الغربية بطيئ
حق تكوين النقابات ثم الأحزاب.وظل هذا الحق مرفوضا في فرنسا بالذات إلى ما قبل مئة عام . الخطوة الثانية كانت حق الاقتراع العام. وهذا المبدأ لم يسر إلاّ في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.الخطوة الثالثة في ذلك ، كانت الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة.

ففي فرنسا مثلا لم تنل المرأة الحقوق السياسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.الخطوة الرابعة كانت الاعتراف بحق الإضراب وبحق العمال في التأمينات الاجتماعية وبالذات التأمين ضد البطالة. من خلال هذا كله تأكدت فكرة حرية الصحافة إصدارا ومادة . والمقصود بحرية الإصدار هو ألا تستأذن السلطة مقدما قبل ظهور الصحيفة.وإنما قد يقضي القانون بضرورة أخطار السلطة العامة بالصدور. وأما حرية مادة الصحيفة فتعني عدم وجود نوع من الرقابة. وممارسة حرية الرأي والعقيدة عملا؛ أي بمعنى إلغاء كل أشكال التمييز في التعامل التي تترتب على الانتماء لعقيدة معينة أو لرأي معين أو لجنس أو آخر (رجل أو امرأة) في الوظائف العامة أو الحقوق السياسية أو حتى في الوظائف الخاصة لدى الشركات.[6]

هل ممكن أن تكون الصورة ذاتها في الوطن العربي أين توجد الحرية، المساواة، المشاركة ولو بشكل نسبي وبطيء؟

الأمر مستبعد كثيرا، فالديمقراطية مفهوم نظري أكثر منه ممارسة.فهي معطى غربي مستورد ونحن نعلم أن الحكم ممارسة متصلة بصميم المجتمع وبحقيقته، فكيف يمكن لمجتمعات الوطن العربي أن تلبس ثوبا لم يفصل لأجلها ؟

6 المرجع نفسه ص82.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ففي السنوات الماضية حصلت محاولات لتطبيق الدول العربية، أي في مجتمعات ليست لها المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تم التطرق إليها والتي هي ضرورية لإقامة الديمقراطية، كانت النتيجة المترتبة عن ذلك في كل الأحوال تقريبا أن الأحزاب كانت في الواقع مجرد غطاء لنزعات قبلية أو اتجاهات عشائرية أو إقليمية، أو غطاء لزعامة شخصية. ويمكن أن يكون الحزب اسمه الحزب الديمقراطي الثوري، وحقيقته انه يعبر عن قبيلة معينة أو عن عشيرة معينة أو عن إقليم معين. علاوة على ذلك نجد أن ممارسة عمليات الانتخاب وما يتصل بها، في ظروف الفقر المدقع وخضوع أصوات الفقراء للقهر من ناحية ولإمكانيات الشراء من ناحية أخرى، تفسد العملية الانتخابية، بل تفرغها من جوهرها. وهناك أمر آخر لم تتفطن له المجتمعات العربية وهو التفاوت الشديد في الدخول مع عدم إمكان حل التناقضات الاجتماعية على حساب شعوب أخرى كما فعل الغرب، أوصل هذه النظم إلى حد العجز عن حل قضايا الصراع الطبقي .وهكذا تنتهي هذه التجارب عادة بالانقلابات العسكرية وإقامة أشكال مختلفة من الحكم الفردي أو الدكتاتوري.

ومن ناحية أخرى، تأثر عدد من الدول العربية بالنموذج السوفيتي من حيث التنظيم.وفي الواقع كانت النتائج مؤلمة بلا مسوغ، حيث لم تتوفر في تلك الدول المقومات الاقتصادية والاجتماعية، فمعظم هذه الدول عبارة عن مجتمعات مختلطة بمعنى فيها طبقات متعددة.وثبت أن الطبقات الوسطى اقدر من غيرها على السيطرة على أي حزب مهما قال انه حزب اشتراكي، ما دام سينفرد بالحكم، لأنها تملك التعليم، ومنها المثقفون، والإطارات الفنية، كما تملك الممارسات السياسية.فهي تستتر بالطبع وراء ستار الاشتراكية، ولكنها تحكم بالفعل من داخل الحزب الواحد.وتفرد الحزب الواحد بالحكم اقترن عادة بالأساليب البوليسية.[7]

عصفور، محمد" الخطط العامة لفلسفة النظام السوفيتي"س1963م، ص27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

IV – المنهجية المتبعة: تم اعتماد المنهج التار
المسائل الفلسفية والتاريخية التي تخدم مراحل هذا الموضوع مع المقارنة الواقعية لبعض نماذج الممارسة الديمقراطية، دون إغفال في الوقت نفسه توظيف أدوات أخرى تتعلق بضبط التصور وعلم المستقبليات.

V – الدراسات السابقة :

من أهم المشكلات الكبرى التي تواجه الوطن العربي، مشكلة غياب الممارسة الديمقراطية رغم أنها لا تعد الشغل الشاغل الأول للمواطنين العرب اليوم، إلاّ أنها بالقطع لا تزال أحد شواغلهم الكبرى منذ عدة سنوات. فقد أصبحت قضية الديمقراطية – حضورا أو غيابا–لا تنفصل عن بقية المشكلات الكبرى الأخرى، فمعظم الذين تناولوا هذه القضية يرون أن غيابها هو أحد أسباب تعثر العرب في مواجهة مشكلاتهم بما في ذلك التخلف والتجزئة والتراجع .

إن النزوع العميق من جهة أخرى إلى الديمقراطية وسيادة القانون وإلى الاعتراف المتبادل واحترام حقوق الإنسان وذاتيته، بغض النظر عن موقعه وأصله وفكره، أصبح اليوم نزوعا شاملا لدى جميع الأوساط العربية الشعبية وأصبحت الديمقراطية تترجم حاجة عامة وجماعية وأصبحت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر ما يتراجع الميل إلى نفيها، تذرعا بالإسراع في التغيير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

لهذه الأسباب الموضوعية وغيرها تزايد اهتمام الرأي العام العربي بالديمقراطية. ولقد فرض هذا الاهتمام نفسه على مركز دراسات الوحدة العربية، حيث قام بتنظيم سلسلة من المحاضرات حول" الديمقراطية في الوطن العربي " خلال عام 1979م نشرت في" المستقبل العربي " :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثم أصدر كتاب ضمن سلسلة كتب المستقبل العر
الوطن العربي" عام 1983م ثم أصدر كتاب آخر ضم ندوة دارت حول"ازمة الديمقراطية في الوطن العربي" ولا يزال هذا الاهتمام متواصلا.

VI – صعوبات البحث:

لقد واجهت بعض الصعوبات في هذه الرسالة والتي تمثلت، في عمومية الأطروحات وكثرتها وتناقضها

لدرجة يصعب فيها الوصول إلى طرح محدد وواضح هذا من جهة، من جهة أخرى عدم توفر آخر الدراسات في متناولنا خاصة المراجع الأجنبية والتي من شأنها أن تعطي عمقا وتحديدا أكثر.

VII– آفاق الدراسة :

من خلال هذه الدراسة المتواضعة، نحاول أن نعطي صورة عن واقع الديمقراطية في بعض دول الوطن

العربي تحديدا الجزائر؛ وهل ممكن في يوم من الأيام أن تتواجد الديمقراطية الفعلية فيها وفي دول الوطن العربي ؟ وهل ممكن في المستقبل القريب أو البعيد أن تكون الديمقراطية العربية مثلا يحتذى به ؟

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

VIII – هيكلة الموضوع :

تم اعتماد الخطة التالية في هذه الرسالة :

المقدمة

الفصل الأول: ويتناول مبحثين هما:المبحث الأول : الديمقراطية المفهوم

المبحث الثاني : الديمقراطية التاريخ

الفصل الثاني:ويتناول مبحثين هما:المبحث الأول :مراحل الديمقراطية في الفكر الإسلامي

المبحث الثاني : توظيف الشورى في الحكم

الفصل الثالث:و يتناول مبحثين هما:المبحث الأول: الممارسة الديمقراطية في البلدان العربية

المبحث الثاني: آفاقها

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع: 1- بالعربية

2- بالفرنسية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الأول:

الديمقراطية المفهوم والتاريخ

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: الديمقراطية المفهوم والماهية

إنّ مفهوم الديمقراطية ليس مفهوما علميا يمكن تحديده بدقّة وإعطاء له تعريفا وحيدا متفقا عليه لا يقبل المناقشة والشكّ، بل إنّ لفظة الديمقراطية تعبير لغوي يتغيّر مضمونه بتغيّر المتحدث والظروف. ورغم ذلك فالإنسان يحسّ تماما إذا كان المجتمع الذي يعيش فيه ديمقراطيا أم لا حسب رأيه، وعليه فماهية الديمقراطية لإنسان ما تختلف لماهية إنسان آخر لها.

ويتضّح ذلك عندما نستجلي ماهيتها من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر. فكما هو معروف إنّ هذه اللفظة لها جذور يونانية تعود إلى(سقراط) و(أفلاطون) و(أرسطو)، وإلى التطبيق الأثيني.[8]

I. مفهوم الديمقراطية:

أ- **أصل لفظة ديمقراطية :** "كلمة مشتقة من "ديموس" أي الشعب و"كراتوس" أي السلطة، ومعنى ذلك أنّ الشعب يتولى حكم نفسه بنفسه وأنّه مصدر السلطات".فهي نظام حكم يكون فيه الاقتراع ممارسا بكل حرية ودون عرقلة أخلاقية كانت أم مادية، تكوينه السياسي والإداري يظهر من خلال إيجاد التوازن بين السلطات؛ خاصة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.[9] ولما كان يتعذر على الشعب أن يمارس الحكم مباشرة، فإنّ سلطته تتجلى في انتخاب ممثلين له بالاقتراع السري، وفي فترات زمنية محددة، ليتولوا مزاولة الحكم خلال مدة معينة، وفقا لأحكام الدستور، على أن يراقبهم بعد اختيارهم، ولا سيما القائمين منهم بالتشريع، وبما أنّ إجماع الشعب مستحيل خاصة في القضايا السياسية، فإنّ حكومة الشعب تعني حكومة الأغلبية.

ب - المفهوم الاصطلاحي للديمقراطية :

1- في العلوم السياسية: هي إحدى صور الحكم تكون السيادة فيها للشعب.بمعنى الشعب هو الحاكم، وهو صاحب القرار في صنع مصيره وبناء مستقبله.

---

[8] أمين، سمير"ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"ط1، س 1984م، ص307.

[9] didier, julia « dictionnaire de la philosophie », p59

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهذا يتجلى أساسا في الحرية السياسية، فانتقل
السياسية وصفة لأسلوب الحركة السياسية؛ فأصبح المرء يسمع عن أسلوب ديمقراطي للعمل السياسي وعن أسلوب سياسي للحوار...إلخ.[10] وهنا تصبح الديمقراطية أكثر واقعية.

2– في علم الاجتماع: الديمقراطية أسلوب في الحياة يقوم على المساواة وحرية التفكير لدى الشعب، الذي يشكل مختلف القوى الاجتماعية المتفاعلة في مجتمع معين وفي زمن محدد وفي صيرورة تاريخية مستمرة، يخلقها التحول المستمر ضمن القوى الاجتماعية بسبب تفاعل التناقضات والتباينات وأيضا التوافقات فيما بينها. فالديمقراطية تعبير عن اتجاه التطور التاريخي والقوى الاجتماعية الصاعدة. ويتجلى هذا في شكلين :

أ–هي حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة، بلا تمييز على أساس المولد أو الثروة أو القدرة.

ب–هي حزب سياسي يعتنق الديمقراطية بالمعنى الأول.[11]

ج–الديمقراطية :"هي نظام اجتماعي فيه الشعب مصدر السلطة، يمارسها نواب أو ممثلون عنه من خلال التشريعات التي يقرونها، ويحكم بمقتضاها النظام القضائي، ويدير من خلالها موظفون عموميون الجهاز الإداري للدولة وتنتظم فيها العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين أفراد الشعب بعضهم ببعض"

نميز فيها نوعين من النظم :

النوع الأول: ما يسمى بالديمقراطية على نطاق صغير، ويمكن تطبيقها في المصانع والمجتمعات الصغيرة، وهي ديمقراطية مباشرة كالديمقراطية الإغريقية.

النوع الثاني: الديمقراطية على نطاق واسع وهي ديمقراطية غير مباشرة، ومكانها المدن الكبيرة والدوائر الانتخابية التي تضم عددا ضخما من الناس "الملايين".

[10]- جماعة من كبار اللغويين،"المعجم العربي الأساسي"، س1989م، ص
[11].لالاند،أندري،"موسوعة أندري لالاند"، ص 259

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهناك الديمقراطية الاجتماعية، الديمقراطية الديمقراطية السياسية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية الصناعية، الديمقراطية الشعبية، الديمقراطية العسكرية.[12]

II. **التأثيل الفلسفي لمفهوم الديمقراطية:** إنّ لهذا المفهوم عدة معايير يستعصى تأطيرها في تصور واحد، لكنه يمكن الإشارة إلى أهمها :

-الديمقراطية: "نظام حكم يقوم على انبثاق السلطة من إرادة الشعب، والفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وتعدد الأحزاب، ومساواة الجميع أمام القانون وأسبقية القانون على العقوبة، وضمان حقوق الإنسان، وحرية المعتقد والتعبير".

ومهما تنوعت تعاريف الديمقراطية إلاّ أنّ هذا التنوع يصب في اتفاق واحد هو أنها مفهوم تاريخي اتخذ عبر تطور المجتمع وتعدد الثقافات صورا وتطبيقات متباينة.

إنّ الديمقراطية ليست مفهوما سياسيا ولم يكن إلاّ في التعريف الليبرالي لها. والديمقراطية الليبرالية تعد الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية التي تزاوج بين فلسفتين مختلفتين نشأتا تاريخيا في ظروف متباينة ولكل منهما جوهرها الخاص بها ونتيجة لذلك فان عملية التزاوج هذه كان لها تناقضاتها، هاتان الفلسفتان هما: الديمقراطية-الليبرالية، والتي يسميها البعض بمذهب الحريين، أي أنصار الحرية، وتقوم هذه الديمقراطية على فكرة التمثيل النيابي ونظرية فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتعدد الأحزاب السياسية التي تتنافس على حيازة أغلبية مقاعد المجلس النيابي وبالتالي تشكيل الحكومة أي السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية مع بقاء السلطة القضائية -نظريا- فوق الأحزاب المتنافسة، كما تتشكل من خلال ذلك معارضة تضم الأحزاب الأخرى التي لم تتحصل على الأغلبية، تقوم بمهمة مراقبة الحكومة وتفقدها.[13]

[12]. عبد المنعم، حنفي،"المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة"، ص ص 357 -358

[13]lalande, andré, « vocabulaire technique et critique de la philosophie », 1992, p250

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أما الديمقراطية الاشتراكية هي التي نجدها في العالم الثالث بما في ذلك دول الوطن العربي، ترى هذه الديمقراطية انّ الصورة المثلى لممارسة الديمقراطية تتمثل في تحالف طبقات اجتماعية معينة (الطبقة العاملة، تحالف العمال والفلاحين، تحالف قوى الشعب).بالإضافة إلى التعبير السياسي التطبيقي الذي يتمثل في حكم حزب واحد (كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي سابقا) والدول الاشتراكية، أو حزب حاكم يقود جبهة أحزاب ثانوية وبين تنظيم سياسي عريض يمثل تآلف عدة طبقات أو فئات اجتماعية (مثلا التجربة الناصرية في مصر) ولا وجود للرأي المعارض.

إذا، فالديمقراطية تعتبر منهجا في الحكم يرمي إلى وضع حد لثنائية الحاكم والمحكوم التي سادت تاريخ أوروبا القديم والوسيط، واقترنت بانتشار الحكم الفردي وسيطرة الكنيسة وغياب القانون، ويهدف هذا المنهج إلى استبدال هذا الوضع القديم بآخر جديد، ووضع الدولة الحديثة التي يحكمها القانون باعتبارها معبرة عن إرادة الشعب.[14]

III. الديمقراطية في الوطن العربي :

إنّ الديمقراطية في الوطن العربي تعرف أزمة تتحدد بداية على مستوى المفهوم، فمفهوم "حكم الشعب بالشعب " أمر يستحيل تحقيقه واقعيا، فالشعب هو مجموع طبقات يصعب توحيدها، مما أدى إلى ضرورة تنصيب نواب يقومون بمهمة الحكم، وعليه فهناك تعارض من حيث حكم الشعب ككل وبين هذه الفئة التي في النهاية تنوب عنه، فبذلك يصبح الحكم في يد الأقلية لا الأكثرية.

ثانيا أنّ الديمقراطية تواجه أزمة في حل المعادلة الصعبة بين الفرد والمجتمع، من ناحية الحرية والتعارض القائم حول الأولوية: أيهما يكون في الصدارة: حرية الفرد أم حرية المجتمع؟ فهناك من يرى أنّ الديمقراطية تترجم في ممارسة الحرية الفردية، ومن البديهي أنّ حرية الأفراد تتعارض مع بعضها البعض في كثير من الجوانب .

[14] المرجع نفسه، ص 251.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن هنا يبرز مفهوم الحرية النسبية أي أنّ يتنا
مقابل أن يحقق هذا الأخير له الجزء الباقي منها، ومن هنا فان التناقض الثاني في مسالة الديمقراطية هو أنها ممارسة لحرية منقوصة وليست مطلقة.

ثالثا: تواجه الديمقراطية مأزقا آخر يتمثل في استحالة اتخاذ القرار في مؤسسات وهياكل النظام بإجماع وآراء الأفراد المكونين لهذه الهياكل إذ يتوزعون بين أكثرية تقبل قرارا وأقلية معارضة، والكل يتفق على أنّ الأقلية تخضع لرأي الأغلبية أي أنّ الأغلبية تمارس كبتا لرأي الأقلية بشكل أو بآخر وهذا هو التناقض الثالث.

رابعا: هناك تناقض آخر ينتج من مفهوم "بالشعب وللشعب" فهذا الشعار يعكس تجانس كل الشعب وأن الديمقراطية تحقق مطالب كل أجزائه ولكن بنظرة علمية موضوعية نجد أنّ هذا الشعب عبارة عن طبقات متعارضة المصالح، وكما يعرّف الفكر الفلسفي السياسي نظام الحكم الذي يراه انعكاسا للعلاقات الاجتماعية القائمة فيه وأن السلطة فيه تملكها الطبقات وجميع الفئات الاجتماعية، التي تحوز على الثروة والقوة الاقتصادية. ولما كانت الديمقراطية أسلوبا لممارسة الحكم يتضح هنا بوضوح التباين بين الافتراض النظري في تعريف النظرية وبين الواقع الملموس.

فعندما تطرح المدرسة الليبرالية مثلا، مسألة الحرية الفردية كأساس فلسفي لها والحرية الاقتصادية كأسلوب لها، وعندما تفترض بشكل مثالي أنّ ممارسة الديمقراطية تشمل كل طبقات المجتمع دون استثناء حيث أنّ حق الترشيح والانتخاب متاح لكل فرد من أفراد المجتمع.[15]

يبدو للوهلة الأولى أنّ هذا هو أرقى صور الديمقراطية وأكملها، خاصة عندما تدعمها الجوانب النظرية الأخرى كنظرية فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية وسيادة القانون وحرية الصحافة ...إلخ.

[15] الناصر، خالد،"أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، ط1، س 1983م، ص28

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلاّ أنّ هذه الصورة تتلاشى عندما ننظر إلى العا
الرأسمالية بحكم امتلاكها لوسائل الإنتاج ومرافق الاقتصاد في المجتمعات فتتحول كل هذه المعطيات النظرية إلى حبر على ورق، وتصبح هذه الصورة المغرية عملية خداع تخفي العلاقات الظالمة التي تسود هذه المجتمعات كما تصبح واجهة لتغطية حقيقة تلك السيطرة والتحكم.

وبالمقابل، فإن المدرسة الاشتراكية تركز نظامها على إزالة العلاقات الاجتماعية التي تراها مؤدية للاستغلال، تقوم بعزل الطبقات التي تعتقد أنها تمارسه فتحرم بذلك الممارسة السياسية على بعض طبقات المجتمع مثلا الطبقة الإقطاعية أو الطبقة الرأسمالية أو كليهما والشرائح الاجتماعية المشابهة فلها. ويستثنيها من العملية الديمقراطية، في حين يضع تمثيل الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى في يد طليعة أو حزب أو تنظيم سياسي ينوب عنها في ممارسة السلطة وتسيير الحكم، كما تواجه الديمقراطية معضلة رئيسة في الفكر الماركسي الكلاسيكي الذي يطرح مقولة تصاعد الصراع الطبقي، بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة من خلال ازدياد حدة التناقضات الطبقية في المجتمع، حتى تصل إلى حد تنفجر معه الثورة وتتولى الطبقة العاملة السلطة وتفرض دكتاتورية البروليتاريا التي تنتظم طلائعها في الحزب الشيوعي، ويقوم هذا الحزب بممارسة الحكم نيابة عن الطبقة العاملة.

إن هذه المعضلة التي تواجه الديمقراطية في الفكر الماركسي وأنظمة الحكم السائدة على طريقه هي إحدى الجذور الموضوعية الرئيسة للمتاعب والانتفاضات التي تحدث في هذه الدول.

وما يزيد في أزمة الديمقراطية يتمثل أساسا في السبل التي تحاول هذه الأخيرة فرض وجودها وهما سبيلان:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأول: يتمثل في استخدام وسائل العنف والقمع وبوليس وقوى عسكرية التي تقوم بالردع بكل أنواعه.

الثاني: يتمثل في أسلوب الترغيب الذي يتكامل مع أسلوب الترهيب الذي يتلخص في تسخير وسائل الإعلام التي يسيّطر عليها النظام وقواه السياسية والاجتماعية المتحكمة.[16]

خامسا: أما الأزمة الأعمق التي نعيشها في الوطن العربي نراها كل يوم، وهي غياب الحوار في حياتنا المعاصرة نتيجة لأننا لسنا أحرارا في تفكيرنا، ولأننا لا نؤمن بحق الآخر في الحرية والتفكير والاعتراف بحقه في إبداء الرأي.نواجه الفكرة بالسلاح، والرأي بالاعتقال، والعقل باللاعقل، وكل مخالف في الرأي هو خائن أو عميل أو مجنون.

والحرية في التفكير والرأي كما أسلفنا من أهم مبادئ الديمقراطية.يعرّف (حسن حنفي) الحرية: "هي القدرة على التفكير الباطني دون أثر للقوالب الذهنية المفروضة على المجتمع، والقدرة على التحرر من الخوف الداخلي حتى يصبح الإنسان هو ذاته لا غيره، وأن يكون مظهره حقيقته، أن تتوحد شخصيته قاضيا على الازدواجية التي نعاني منها في حياتنا المعاصرة "[17]

فضلا عن ذلك نلاحظ تناقضا كبيرا في سلوك الحركة السياسية أو الحزب قبل استلامه للسلطة وسلوكه بعده، وتناقض آخر في سلوكه أثناء وجوده في السلطة وبين سلوكه بعد إقصائه منها.حيث نجد أنّ الحزب قبل استلامه السلطة أو بعد إقصائه منها يروّج لضرورة العمل الديمقراطي وتحالف قوى الشعب من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي يحقق مصالح أوسع للقطاعات الشعبية، ويتودد إلى القوى السياسية الأخرى ويسعى إلى عقد التحالفات معها. أمّا عند استلامه السلطة نجده يتناسى مقولاته وينزع إلى إبعاد هذه القوى إن لم يعمد إلى اضطهادها.

---

[16]- المرجع نفسه،ص 30

[17]حنفي، حسن،"الجذور التاريخية لأزمة الحرية في وجداننا العربي" ط1، س 1979م، ص 120

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

-إن بنية الأحزاب التي تسعى إلى عملية التغيير أزمة في فهمها للديمقراطية داخل الأحزاب ذاتها : فاسلوب ما يعرف بالديمقراطية المركزية يتيح للحزب حقا درجة عالية من الانضباط والفاعلية وهي أمور مهمة ومطلوبة إلاّ أنه يفتح الباب بسهولة للانزلاق إلى دكتاتورية قيادة الحزب وأحيانا سيطرة الفرد، أضف إلى ذلك صراعات الأفراد في الحزب ذاته والعجز الذي يظهر في الوصول إلى اتفاق معلن وقابل للتجسيد. كل هذا يخلق أبعادا أخرى للأزمة.

إن الطليعة أو النخبة تأخذ مبرر وجودها من كون القطاعات الشعبية قاصرة على أداء دورها بشكل كامل وثوري بسبب تخلفها وعدم وعيها لمصالحها، والطبقات الاجتماعية غير العادلة القائمة في المجتمع، تشعر بأنها مطالبة بأن تتصدى لعملية التغيير الاجتماعي نيابة عن هذه القوى والطبقات وشيئا فشيئا تتصور نفسها هذه الطليعة أنها الوصية بشكل دائم على الجماهير.وتبدأ بذلك سلسلة من التداعيات تنتهي إلى التباعد بين الطليعة والجماهير التي قامت من أجلها وباسمها التغيير والثورة.[18]

إنّ قضية التغيير الثوري تكتسب خصوصية أخرى في مجتمعات العالم الثالث، حيث تسود هذه المجتمعات أوضاع اجتماعية وطبقية لا تنطبق عليها المقاييس التقليدية، إذ تتداخل حدود الطبقات والفئات الاجتماعية فيما بينها، وتتعقد في ظل التخلف الشامل في العلاقات بين هذه القوى، فيضعف دورها بشكل كبير ويصبح فرز الطليعة التي تسعى للتغيير معقدا. فمن جهة تقوم مجموعة المثقفين الذين يبرز دورهم ويتعاظم بالتبشير لعملية التغيير الاجتماعي، وتعطي كل مجموعة لهذه العملية مفهوما ينسجم مع المدرسة الفكرية والسياسية التي تربت فيها. وفي معظم الأحوال تكون امتدادا لمدرسة غربية أو شرقية، إلاّ أنّ هذا الدور لا يستطيع –موضوعيا– حسم الصراع الاجتماعي والقيام بالتغيير الثوري.

[18] المرجع الأسبق،الناصر، خالد، ص31

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكن من جهة أخرى فإن هذه المجتمعات، في ظ
غير الفعّالة التي تتوزع شرائحها الاجتماعية، تملك فئة اجتماعية منظمة ومنضبطة تتمثل في المؤسسة العسكرية.

إنّ هذه الحقيقة هي التي أفرزت الظاهرة التي لا يمكن إغفالها في المجتمعات المتخلفة وهي أنّ معظم عمليات التغيير فيها تتم عبر هذه المؤسسة، وبذلك تقوم بالدور المعادل للطليعة، وهذه الحقيقة تحمل في طياتها بالنسبة لمسألة الديمقراطية مآزق كثيرة منها:

1- أنّ المؤسسة العسكرية سلاحا ذو حدين، فهو يمكن أن يفتح الباب للتغيير الثوري باتجاه العدل والتقدم. كما يمكن أن يكون أداة بيد القوى المحافظة والمعادية للتغيير تستخدمه في قمع أو إعاقة التغيير الثوري أو تزييفه إن حدث.

2- وكذلك أنّ المؤسسة العسكرية مهما كان انضباطها ووعي المجموعة الثورية فيها فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن التنظيم السياسي، لذا نجد هذه المؤسسة عندما تقوم بالتغيير وتنجح في استلام السلطة تحاول بناء التنظيم السياسي الذي يؤطر القوى الشعبية من أجل الوصول إلى أهداف الحركة. وينشأ الإشكال الأساسي من كون أنّ الناس ينظرون إلى هذا التنظيم أنّه تنظيم السلطة، ويبدأ السباق إلى الوصول للمراكز القيادية فيه ويلبس الانتهازيون في هذا السبيل لبوس الثوريين المتطرفين، ويصبح الفرز بين الثوريين الحقيقيين والأدعياء في غاية من الصعوبة. ومع الوقت يتزايد شعور هؤلاء الثوار بأنهم محاربون ومبعدون، ويتعاظم شعور الجماهير بأن هذا التنظيم الذي قصد منه بالأساس إدخالهم إلى ساحة العمل السياسي وتحقيق مشاركتهم في حكم أنفسهم تحول إلى سلطة عليهم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أضف إلى ذلك أنّ المجموعة العسكرية التي قامت بالانقلاب تفتقر إلى الخبرة السياسية في ملء فراغ أجهزة الدولة والنظام.ومن خلال ممارسة السلطة تطرأ تحولات فكرية على أفرادها بسبب عدم وجود التكوين السياسي الكامل في إطار منظم مسبق، وبذلك تتشعب الاتجاهات السياسية وتنشأ الصراعات والتصفيات فيما بينها إلى أن يتبلور اتجاه سياسي مجرد، يسيطر على نظام الحكم ويكبت الاتجاهات الأخرى أو يجرّمها.

إن الانضباط الصارم الذي تتميز به المؤسسة العسكرية وسيادة مفهوم الخضوع التام المتسلسل للقيادة دون مناقشة، ينعكس بدوره على أسلوب ممارسة الحكم في ظل سيطرة هذه المؤسسة، ويؤدي بسهولة إلى ظهور ظاهرة الفرد والحاكم المطلق والدكتاتورية من جهة، وعدم تحمل الآراء المخالفة من جهة أخرى.ويتطور الأمر إلى إدارة المجتمع وفق الأسلوب الذي اعتادته ضمن قطاعاتها العسكرية.[19]

[19] المرجع نفسه، ص 32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني : الديمقراطية التاريخ

ونحن في عصر العولمة لا يسعنا إلاّ الرجوع إلى البدايات للحضور الديمقراطي الذي عرفته اليونان،إذ يجب العودة إلى الأصل، إلى دراسة ما أفرزته العبقرية اليونانية ليس من باب الكرونولوجية التاريخية فحسب وإنما من باب الممارسة الأولى للديمقراطية.

أولا الديمقراطية عند اليونان :

1- صولون: بوقفة تاريخية نجد أنّ (صولون) (638-559 :a,j-c) solon و(بركليس)(495-429 :a,j-c) périclès كانا من أكبر المدافعين والممثلين للشعب الأثيني، فقد كانا من النبلاء الذين يترفعون عن مصالحهم الذاتية من أجل مزاياهم مع المواطنين، والرفع من مدينة أثينا التي تعني الرفع من شأنهم وقيمتهم.وفي بداية القرن العاشر رأى(صولون) أنّ العدل لا يؤسس بالاحتكام إلى بعض الشخصيات المؤثرة آنذاك، وإنما يبنى على جملة من القوانين التي يتساوى أمامها الجميع، ففي تصور (صولون) جميع الناس سواء أمام العدل والكل ملزم بتهيئة الوسط للحفاظ على هذا العدل والدفاع عن مقوماته، بالإضافة إلى أنّ(صولون) أسس المؤسسات الديمقراطية وركائزها، ولكن هذه الإصلاحات الديمقراطية تلاشت، وأضحت أمرا منتهيا على يد بعض الطغاة وذلك بعد مرور قرن بأكمله، فالأوليغارشيون لم يكن لهم أدنى اهتمام بالعدل مما جعلهم في اقتتال دائم، إذ كان قانون الغاب هو المسيّر بل هم أنفسهم أصبحوا ضحايا لهذا القانون، وفي هذه الآونة وعى الفقراء قوتهم المستلهمة من مساعدة طبقة جديدة هي طبقة التجار والبنكيين والذين أصبحوا من كبار ملاك الأراضي، وهكذا بدأ التحضير لأكبر انعطاف تاريخي في صيرورة البشرية، والمتمثل في بداية الدخول في (دولة القانون) هذا الحكم الذي يفترض ضرورة توظيف العقل في كل ما هو كوني.[20]

إنّ الدخول في العالمية يشترط إقصاء كل أطماع ومصالح وأحكام مسبقة ممكنة من قبل هذه الفئة أو تلك.

[20]graf, alain, « les grands courants de la philosophie ancienne », p 1996, p28

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وببداية القرن الحادي عشر بدأ اليونانيون يتسا
تقييم فكرة العدل، هذه الأخيرة التي حلم بها البشر عبر التاريخ، بل هي موجودة في وجدان كل إنسان منذ القدم لكنها كانت محجوبة عن الرؤية وغير واضحة المعالم، ممزوجة بالخوف والقلق، ولكن الأثينيين استطاعوا أن يخلصوا هذه الفكرة من كل المخاوف، وفي كل مكان ماعدا البعض القليل من هذه الأماكن وهذا بفضل دعم وتوجيه(صولون) ففي مدينة ما بين النهرين بدأ التجسيد لدولة القانون وبدأ العدل يتأسس ممزوجا بالقوة بطريقة توحي، بأن هذا المزج كان أكبر فرصة لكي تحترم القوانين وتسود سيادتها، ولنا أن نتصور مدى دهشة الأثينيين بهذا الإنجاز، هؤلاء الأثينيون الذين شاهدوا ولأول مرة ظهور عدل مختلف عن القوة من حيث المعنى ولكن يحتويه من حيث المضمون، أي أخذ من القوة الجانب الإيجابي المتمثل في إرساء العدل، بمعنى القوة في خدمة العدل مثل الشمس التي تشرق ولكن في نفس الوقت توازن وتخفف من شدة وقوة الرياح. وبهذا يعد (صولون) المنظّر الذي رسم خطة هذا التحقق الاجتماعي في أدق تفاصيله. لقد كان (صولون) حكيما قام بدور المفاوض ليمكن الفقراء من مشاركة الأغنياء الأراضي، وفتح مجال لسداد الأقساط الموجودة على هذه الأراضي، وبهذا استطاع أن يهدئ كل من الأغنياء والفقراء، وهذا ما أعطاه وقتا كافيا ليقنع مواطنيه بأفكاره.

وهكذا استطاع (صولون) أن يمنع محاكمة الأغنياء للفقراء الذين عجزوا عن تسديد الأقساط بل وضمن للفقراء ماء الوجه، وهكذا وجدت أخيرا دولة القانون رغم قوة هؤلاء وضعف أولئك، يقول صولون : "سأضع قوانينا مطابقة لحد بعيد مع ما يطمح إليه المواطنون مما يجعلهم غير قادرين على معارضتها أو خرقها بل سيعملون على احترامها والمحافظة عليها."

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولى هذه القوانين هي تلك القوانين المتعلقة بالع
معنى الدخول في دولة القانون بعد قرون من المعاناة من اللاقانون وبالتالي اللاعدل. فما كان موجودا آنذاك هو قمع الزعماء للعمال بل كان العمال مهددون بالموت جوعا في حالة فقدانهم عملهم، وكان هذا الأمر معروفا من قبل الزعماء، لذا كانت عينهم على الحكومة التي كان مخولا لها الدفاع عن العمال نظريا، ففي ظروف كتلك كان العامل فاقدا لكرامته كإنسان واستقلاليته كذات لها حق الحياة لأنّ وجوده كان ملغى فهو لاشيء إذ كان تحت رحمة طغيان الزعماء، وكان ينظر إليه كسلعة أو مجرد آلة ليس إلاّ إذ كانت السيطرة على العمال شبه مطلقة في وقت كان من المفروض محاربة هذه القوة، وتأسيس لحق الدفاع ضدها وضد شرورها، فهنا تصبح الديمقراطية فنا لضرر لابد منه ولكنه ضرر مخفف.

وفي هذا الفن برع (صولون) الذي نظر إلى الناس نظرة مساواة ولكنها مساواة بمنظور محدد يتمثل في أنّ الديمقراطية هي للبعض وليس للكل، فهي ليست لكل الأثينيين وإنما للمواطنين فقط. فلا يستطيع كل الأثينيين الحصول على الوظائف المطلوبة.

وإذا كانت قوانين (صولون) تسمح بمحو ديون الفلاحين التي كانت تؤدي بهم إلى العبودية للأسياد في حالة عدم سدادها، فإن هذه القوانين لم ترفع الفقراء إلى مصاف الأغنياء.

ورغم حكمة (صولون) فإن ما نظّر له خلق استياء الأغنياء وغضبهم وعدم رضا الفقراء على وضعهم وكأن(صولون) كان مهتما بمتعة التنظير للقوانين أكثر من حبه للقانون. وربما هذا ما جعله سياسيا بارعا.

لقد شكّل (صولون) البداية للحضور الديمقراطي وسار على طريقه (بركليس)، فبقوانين (صولون) منعت عبودية الإنسان الذي لم يسدد ديونه للسيد.[21]

[21] المرجع نفسه، ص ص 29-30

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2- بركليس :

حكم (بركليس) أثينا لمدة ثلاثون سنة، من أصل ارستقراطي، كان محبوبا من الأثينيين لأنه كان أمينا، إذ اكتشف بعد وفاته أنّ ثروته لم تعرف ارتفاعا بل بقيت كما كانت قبل اعتلائه الحكم، فقد أعطى لمدينة أثينا الكثير أكثر مما أعطته. وهنا نتساءل: هل مثّل (بركليس) الشعب الأثيني الذي اختاره أحسن تمثيل ؟ أم كان ديماغوجيا استخدم الديمقراطية بكل مكر؟ أم أنه كان خادما حكيما وواعيا لما يريده شعب أثينا ؟

يبيّن التاريخ أنّ الشعب الأثيني وهبه الحكم لمدة طويلة، فلقد كان محبوبا ومحترما ولكن ليس إلها أو قديسا، كان يخشى الشعب الذي اختاره حاكما أكثر من خوف الشعب منه، فحينما أمر بتعمير (أديون)* سخر منه أحد الشعراء (كرياتوس)**، فتقبل ذلك وحينما قاد حربا ضد (ساموس)***، وإثر انتصاره الساحق فيها تقبل نقد بعض المواطنين له، لأنه تسبب في قتل وخسارة الكثير من المواطنين الشجعان، تقبل هذا النقد بنفس الرحابة التي تقبل فيها افتخار الناس به، وعندما رفض الشعب الأثيني تمويل مشاريعه في بناء بعض جوانب العمران الفائقة الجمال، كالتماثيل والمعابد، خاطبهم قائلا :"كما تريدون، ففي مثل هذه الظروف أنا الذي سيدفع ثمن الأشغال، ولكن اسمي هو الذي سيخلد على كل تحفة تنجز ولا يخلد الشعب الأثيني ".

وبهذه الكلمات تغيّر موقف الأثينيين الرافض لتمويل المشاريع وهتف الشعب باسمه ومجده وقبل دفع المصاريف بل وطالب(بركليس) بتوظيف أموال الخزينة.

بالفعل كان(بركليس) خطيبا من الدرجة الأولى، فحينما كان يخطب في الناس كثيرا ما كان يتعمد مواطنوه معارضته في ما يقول من أجل متعة الاستماع إليه وهو يسترسل في خطبه الرائعة.

---

*اديونodéon : مكان في اليونان على شكل مدرج ،تقام فيه الحفلات الموسيقية.

**كرياتوس crayatos: شاعر يوناني مشهور.

***ساموس samos: مدينة يونانية في شكل جزيرة بجانب تركيا كانت مشهورة بالتجارة و الصيد.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد خاض(بركليس) العديد من الحروب وكان ع
فأمر بإنجاز الكثير من الأعمال الفنية الجليلة، كتمثال أثينا الذي انجزه (فيدياس)* والذي صنعه من الذهب، وما إن أتى القرن السابع قبل الميلاد حتى سمي هذا القرن بقرن الذهب أي قرن (بركليس)، فهذا التمثال التحفة أعطى الخلود لمختلف الإنجازات الفنية والجمالية التي خلدت أثينا ولا تزال، فارتبط اسمه بالإنجازات العظيمة والخالدة، ولنا أن نتساءل عن مقومات شخصية (بركليس) الذي حظي بكل هذا الحضور؟ ولا غرابة في أنه وصل إلى الحكم عن طريق قدرته الفائقة في الخطابة، والتي كان يتحصل بواسطتها على كل ما يخطط له.[22]

هل كان حكم (بركليس) راشدا؟ لقد تم نقد حكمه بشدة، إذ اتهم بتبذير أموال الحزينة التي صرفت في الأشغال التي قام بها، (فبركليس) كان ضحية لحبه الكبير للجمال والفن لدرجة أنه قاد أثينا إلى إنجازات تفوق قدرتها، فالأموال التي كان من المفروض أن توجه للحروب تم هدرها في تجميل البلد. ورد (بركليس) أنه أراد أن يخلد أثينا من خلال الفن والجمال، هذا الجمال الذي يراه جانبا حضاريا انفردت به أثينا.[23]

لقد شجع الشعب الأثيني مسعى (بركليس) لكن أمام التاريخ تمت إدانته، لأنّ ما أنجزه وما أنفقه من أموال على تحفه الفنية والجمالية عجّل بسقوط أثينا، وبتوسعاته العمرانية عجّل بخرابها، وذلك بتحريض المدن التي كانت في السابق معها ضدها، كما أضعف شعبه بطرق عديدة من جراء توسعاته التي حصدت الكثير من الأموال وأوقعت الشعب في حاجة مالية كما غذّى الأوهام عنده وعند شعبه أهمها أوهام المجد المطلق والخلود.(فبركليس) لم يفكر إلاّ في غزو جديد لمدن جديدة والتي تحقق له الثراء، وحرب تلو الأخرى، قاد شعبه إلى كارثة صقلية وخسارة إسبرطة.[24]

[22]Ducassé, pierre, « les grandes philosophies » , 1976, p30.

[23]المرجع نفسه، ص 31.
[24]المرجع نفسه، ص 32.
* نحات يوناني زيّن أثينا بمنحوتاته و التي من أهمها تمثال ذهبي ل : "أثينا" ربة الحكمة و حامية أثينا.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن طريقة حكم (بركليس) تجعلنا نتساءل: هل لت
اللاعدل اتجاه الخارج أي الدول الأخرى ؟ فما هو ملاحظ انه منذ وجود دولة القانون والديمقراطية في أثينا، أصبحت هذه الأخيرة في وضع يلزمها بممارسة اللاعدل إزاء دول أخرى من أجل إبقاء التوازن بين الأغنياء والفقراء، وتحسين ظروف هؤلاء وظروف أولئك.

إن أروع ما فعله (بركليس) هو عندما فرض تعويضات بالنسبة لبعض المهن مما سمح للفقراء الشديدي الفقر من القيام بمسؤولياتهم دون الحاجة أو الضياع، بالإضافة إلى قدراته كخطيب والتي دفعت بالكل إلى الرغبة في المشاركة في الحروب، حروب لحماية الوطن.[25]

3- أفلاطون ونقده لمجتمع الاستهلاك :

يرى (أفلاطون)platon(428-348 :a j-c أنّ الديمقراطية التي حاول (صولون) إرساء قوانينها الأولى، كان (سقراط) socrate(470-399 :a,j-c) أول من طبقت عليه هذه القوانين أمام الجميع وذلك عندما أعدم أمام القضاء اليوناني بتناول عشبة الشكران. بل رأى (أفلاطون) أنّ هذه الديمقراطية أصلا غير مؤسسة فهي في الأصل طغيان البطن، فالجماعة ذات ستة آلاف رأس هي في الحقيقة صورة للبطن ذو ستة آلاف شهوة.

كما يرى (أفلاطون) أنّ هناك رجل ديمقراطي ورجل أرستقراطي، وعليه فأنظمة الحكم يجب أن تكون بتلك الصورة:

[25] المرجع نفسه، ص ص 33-34.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ا- حكم ديمقراطي

ب- حكم أرستقراطي [26]

فهذه الجماعة التي شجعت(بركليس) هي ذاتها التي شجعت على قيام حرب غير عادلة، وغير مبررة وهي ذاتها التي أعدمت (سقراط). فالشعب ليس سواء بل هناك طبقات مثل الإنسان الذي يتكون من طبقات؛ ولكي يعرف هذا الأخير تناغما بينها يجب أن تعمل كل طبقة وفق الوظيفة المنوطة بها فالإنسان يحتوي في ذاته على ثلاثية هي :

1- في القمة النوس – الحكمة – مصدرها العقل

2- في الوسط –تيموس–الشجاعة –مصدرها القلب

3- في الأسفل – ليبيتيوس –الشهوة– مصدرها البطن.

وعلى هذا الأساس فالعقل هو المسيّر لقوى الإنسان ومن المفروض أن يكون هو المسيّر في المدينة المجسد في رجل الحكمة أو الفيلسوف، لذا فالحكم يجب أن يكون:

1-إمّا موناركيا يجسده رجل متنور أو ما يسمى بالفيلسوف الذي له الحكم لوحده.

2-وإمّا أرستقراطيا تجسده النخبة المتنورة.[27]

فالديمقراطية عند أفلاطون هي انعكاس لهذا النظام الموجود في الإنسان، فالرجل الديمقراطي هو ذلك الرجل الذي تتحكم فيه شهوة البطن، والخطأ كله يكون في المساواة بين أناس غير متساوون في الأصل، والخطأ الذي وقع فيه الأوائل هو عندما سووا بين النخبة والرعاع، أي بين الذي يعلم وبين الذي لا يعلم، بين الذي يملك المعرفة وبين الفاقد لها.

نفهم من هذا أنّ (أفلاطون) استنتج أنّ الشعب اليوناني يسيّره بطنه عندما لاحظ أنه مال إلى خوض حرب غير عادلة من أجل استهلاك أكبر ومن أجل تمكين الديماغوجي (كليون) (cléon)من النجاح في حكمه. [28]

[26]-Platon, « la république »,1966, p 160 .
[27]Chatelet, francois, « platon », 1989, p15.
[28]المرجع نفسه، ص16.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فالرجل الديمقراطي في نظر (أفلاطون) هو ذلك الرجل الذي لا يستطيع أن يفرق بين الرغبات الضرورية والرغبات غير الضرورية.

يقول (أفلاطون) في كتابه "الجمهورية" « la république » في الحوار التالي:

– إنّ الحكومة تصبح ديمقراطية عندما ينتصر الفقراء على الأغنياء، يقتلون بعضهم ويطردون البعض الآخر ويتقاسمون مع ما تبقى منهم كل المهام الإدارية، وبهذا تتحقق الديمقراطية سواء عن طريق السلاح أو بخوف الأغنياء على أنفسهم من الموت فيختارون الانسحاب.

– ما أهم التعاليم الدستورية لهذه الحكومة الجديدة؟

– أولا، الجميع يكون أحرارا، في هذه الدولة. بمعنى أنّ الكل ينعم ويتنفس الحرية ويتحرر من أيّ قيد، ويصبح كل واحد سيد نفسه ويفعل ما يريد.

– هل هذا ممكن؟

– بالتأكيد، ففي أي مكان يكون هذا النوع من الحكم (الديمقراطية) نجد أنّ كل مواطن يعتمد على نفسه ويختار بقصدية نوع الحياة التي تناسبه.

– وبالنتيجة، يجب أن يكون في حكومة كهذه رجال يمتهنون كل المهن.

– نعم.

– في الحقيقة، حكومة كهذه تظهر على أنها أحسن وأفضل الحكومات لأنّ هناك تعدد للطباع والعقليات التي تبدو رائعة في تنوعها.

– لما لا؟ ففي دولة كهذه يا عزيزي يستطيع كل واحد منا البحث عن نوع الحكومة التي تناسبه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– لما لا؟

– لأنّ كل واحد له الحرية في العيش كما يريد، بالفعل فمن الواضح أنه إذا أراد أحدهم تصور مخطط لدولة ما مثل ما نفعل نحن الآن، فما علينا إلاّ أن نتصوّر الدولة الديمقراطية، لأنّ الديمقراطية هنا تبدو كسوق معروضة فيه كل أنواع الحكومات، فما على الإنسان إلاّ اختيار وتنفيذ فيما بعد النوع الذي اختاره.[29]

– إنّ غاية الديمقراطية ليست الفضيلة وإنّما الحرية أي حرية الفرد في أن يعيش إمّا نبيلا أووفق رغبته، لذا فالديمقراطية أدنى من الأوليغارشية لأنّ هذه الأخيرة قائمة على القهر في حين أنّ الأولى تنبذ القهر. ويؤكد (سقراط) هنا أنه لا يجبر أي أحد على أن يحكم، أو يكون محكوما في ظل الديمقراطية إن لم يرغبها ويحبها فهو يستطيع أن يعيش في سلام في حين تكون مدينته في حرب. والشخص المحكوم عليه بالإعدام لا يتعرض إلى أي عقوبة حتى وإن كان مذنبا بل ولا يسجن كذلك، وتكون هناك مساواة بين الذكر والأنثى ففي الديمقراطية نظام الحكام والمحكومين يتغيّر تماما.

إنّ الإنسان الديمقراطي هو الكسول، الممتلئ، الناعم المبذر واللعوب الذي يشعر بالسعادة وراحة البال في عيشة الكسل، يسوي بين أشياء متساوية وغير متساوية، يعيش يوما في استسلام كامل لرغباته الدنيا ويعيش اليوم الذي يليه زاهدا ومتقشّفا.

كما جمع (سقراط) بين الديمقراطية والطغيان، وقال أنهما يتميزان بالاستسلام للرغبات الجنسية بما في ذلك الرغبات غير المشروعة.

يقول (أفلاطون) في كتابه "الجمهورية":

– بقي أمامنا أبدع نماذج الحكم وخير طبائع الناس، أعني الطغيان والطاغية.

[29] المرجع الأسبق، ص161.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– كيف؟

– فلنتأمل، أيها الصديق كيف ينشأ الطغيان فمن الواضح أنه ينشأ في الأصل من الديمقراطية.

– أجل.

– فهل يحدث الانتقال من الديمقراطية إلى الطغيان بنفس الطريقة التي يتم بها الانتقال من الأليجاركية إلى الديمقراطية؟

– على أي نحو.

– إنّ الغاية التي اختطتها الأليجاركية لنفسها، والتي كانت هي دعامتها، هي الثراء المفرط. أليس كذلك؟

– أجل.

– كما أنّ آفة الأليجاركية هي الجشع للمال، وتجاهل ما عدا ذلك من الأمور.

– هذا صحيح.

– فهل للديمقراطية أيضا غايتها، التي تطرفت في التطلع إليها كان في ذلك آفتها؟

– أي غاية تعني؟

– أعني الحرية. فهي في النظام الديمقراطي يقولون لك أنّ أثمن ما تعتز به الدولة هو الحرية، ومن هنا قيل أنها الدولة الوحيدة التي يمكن أن يحيا فيها شخص ولد حرا.

– أجل، إنّ هذا قول يتردد كثيرا.

– إذا، فقد كنت أود أن أقول أنّ الرغبة المفرطة في تحقيق هذه الغاية، وتجاهل كل ما عداها، قد تؤدي إلى تغيير هذا النظام والمطالبة بالطغيان.[30]

[30] أفلاطون، "الجمهورية"، د(ط.س)، ص 482-488.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4- أرسطو والديمقراطية :

تناول (أرسطو) aristote(384-322 :a,j-c) تصور الديمقراطية بطرح أكثر واقعية وطرح التساؤل التالي : هل منح السلطة لكل المواطنين بدل منحها لهذه المجموعة أو تلك، هل يحل كل المشكلات؟ يجيب (أرسطو) بالإيجاب، من دون التباس، لكن مع بعض التحفظات.

لقد ظهر هذا النظام الجديد حسب (أرسطو) في بداية القرن الخامس في أثينا. ومن المرجح أنه لم يكن يسمى ديمقراطية بل "إيزونومية". لقد كانت جدة النظام تتجلى بوضوح : في كونه يتحدد بمساواة الجميع وليس بسلطة هذا أو ذاك.يستخدم (أرسطو) كلمة ديمقراطية بالمعنى العام من أجل الإشارة إلى كل نظام "يكون الشعب فيه سيدا"، ويعارض به عندئذ كلمة أوليغارشية. فالاستخدام الأرسطي للديمقراطية للدلالة على نوعين من النظام الشعبي : النوع المفسد بالتعارض مع النوع "الطبيعي"، النظام الدستوري.

الديمقراطية هي نظام تكون فيه "غالبية من الناس الأحرار، لكن الفقراء أسياد السلطة ".[31]

أما إذا أخذت كلمة ديمقراطية بالمعنى الواسع وأردنا أن نعرف موقف (أرسطو) بصدد السيادة الشعبية بحد ذاتها فإن تقديره إيجابي تماما،[32] فهي النظام الأشد استقرارا والأكثر توازنا اجتماعيا لأنه من الصعب إفساد الشعب بكامله أو إغواؤه، هي النظام الوحيد الذي يسمح بالتناوب الفعلي للمواطنين على تحمل الأعباء وهذه الممارسة تتناسب بالنسبة (لأرسطو) لمتطلبات الأقوى في الحياة السياسية.تصبح القاعدة المثالية، في الجماعة السياسية التي تربط المتساوين، أن يحكم "الجميع الجميع"، دائما وبصورة متزامنة. ولأن ذلك مستحيل، تكون قاعدة التناوب هي القاعدة الممكنة الأكثر عدالة.[33]

[31] وولف، فرانسيس، "أرسطو والسياسة"، ط1، س 1994، ص134.
[32] المرجع نفسه، ص 135.
[33]. aristote, « éthique à nicomaque », 1965,p18

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ "المدينة الفاضلة" التي نظّر لها (أفلاطون) فهي غير موجودة إذ بلوغها يجب الإعداد له وذلك بواسطة التربية والتعليم، وتكوين الجند ويجب أن يكون حاكمها قمة في الحكمة والمعرفة أي الفيلسوف لأنه وحده القادر على التغيير...

فهل هذا ممكن ؟ يجيبنا (أفلاطون): الواقع أنّ مكان المدينة الفاضلة في الحقيقة يكون خارج هذا العالم.[34]

وبالرجوع إلى واقعنا العربي، هل لنا أن نبحث عن مدينة فاضلة خاصة بنا؟ الإجابة بالتأكيد تكون بالنفي لأنّ في وجود الحكم اشترط (أفلاطون) الفلسفة، ونحن في حلقات التاريخ تم تجاهل الفلاسفة والمفكرين الذين درسوا (أفلاطون) ورأوا الواقع العربي بواسطة رؤيته في الحكم الأنسب، مكيفيّن إياّها حسب معطيات الحضارة العربية الإسلامية.

ثانيا: الديمقراطية في الفكر الإسلامي :

1- الفارابي: لقد كان(الفارابي) (872-950) (al-farabi)أول من عرض نظرية (أفلاطون) في الحكم والسياسية. عاش (الفارابي) في مدينة (سيف الدولة الحمداني) الذي تشابهت إمارته مع "المدينة"، ولكنها في المضمون بقيت إمبراطورية –الخلافة العباسية– ولذلك فعندما فكر (الفارابي) في "المدينة الفاضلة"، والحاكم المنشئ لها لم يحصر رئاستها في الفيلسوف وحده، كما فعل (أفلاطون) بل أضاف إليه النبي. لذلك جعل لـــ:"آراء المدينة الفاضلة " مصدران :

أ–الفلسفة التي يتعود الإنسان الخارج من الكهف الاتصال بها عن طريق الترقي بعقله بدراسة المنطق والفلسفة وبالتالي الحصول على الحقائق.

ب–مشكاة النبوة أي الوحي الذي يختص بتلقيه الإنسان عن نفس المصدر الذي يتلقى منه الفيلسوف الحقائق، متى كانت له فطرة مخيّلة قوية معدة لذلك وهذا نجده عند النبي.[35]

[34] المرجع الأسبق، ص 40.
[35] - الجابري، محمد عابد، " الضروري في السياسة" ط1،س 1998م، ص169.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهكذا يرجع (الفارابي) بالفلسفة والدين إلى أصل واحد، فيقيم إلى جانب مدينة الفلسفة التي تعطي حقائق الأشياء بالبرهان، مدينة الوحي التي يسميها "الملة الفاضلة". ومع أنّ (الفارابي) يسكت عما صرح به (أفلاطون)، في نهاية كتاب (الجمهورية) : من أنّ "المدينة الفاضلة" التي يرأسها الفيلسوف لا يمكن أن تنشأ في الواقع السياسي على أرض البشر، بل مكانها في عالم المثل "عالم التصور للأفضل والأمثل " فإن (الفارابي) يصرح بوضوح،أن الملة الفاضلة قابلة للنشوء في الوسط الاجتماعي البشري، إذا ظهر فيه نبي وسار خلفاءه على سيرته، مع قيام هؤلاء بإدخال تغيرّات فيما أقره رئيسهم الأول إذا تغيّرت الظروف، متبعين سننه فاعلين لما كان لابد أن يفعله هو من التغيّر لو وجد، في وقت يحتاج إلى التغيير".المدينة الفاضلة عند (الفارابي) عبارة عن تعاونية يساعد أهلها بعضهم بعضا على ما يجلب السعادة.والمهم، هنا، أن وجود المدينة الفاضلة يعتمد على الرئاسة الفاضلة وما يتمثل فيها من حكمة.والرئيس يوجّه ويعطي الأوامر للآخرين ولا أحد يشرف عليه.أما أهل المدينة فهم فئات على مراتب متدرجة، كل تشرف على ما دونها، والعليا يشرف عليها الرئيس.فصلة الرئيس بالمدينة توازي صلة الرأس للجسم، وكأن المدينة هي التعبير الاجتماعي في الجسم من حيث الترابط والتعاون وتدرج المسؤولية .وهكذا فمؤهلات الرئيس متميزة وفائقة بل مثالية.وحين يتعرض (الفارابي) لمضادات المدينة الفاضلة يذكر من بينها"المدينة الجماعية" وهي التي قصد أهلها أن يكونوا أحرارا يعمل كل واحد منهم ما يشاء؛ لا يمنع هواه في شيء أصلا، ومن يحكم يحكمهم(كما جاء في السياسة المدنية يتولى ذلك بموافقة المحكومين).[36]

2- إبن رشد :

وإذا رأى المنظّر صعوبة تحقق "المدينة الفاضلة" في أرض البشر، ولا تكون إلاّ في سماء التصورات المثالية فإن (ابن رشد)(1126-1198)averoès آمن بمكانها في أرض البشر.

[36] الفارابي، محمد أبو نصر،"أهل آراء المدينة الفاضلة"، د(ط)، س 1969م، ص 234.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتحديدا في الأندلس في عهده، فاختلفت نظرة (ابن رشد) إلى المسألة السياسية التي راها تبدأ من الواقع لا من المثال، أي استبعد تشييد النموذج المثالي للحكم بعيدا عن معطيات الواقع . وقال أنه يجب النظر إلى الممكن الواقعي وبناء الإصلاح على أساسه، وصولا بالتدريج إلى تحول الممكن الذهني إلى واقع فعلي. وأن الطريق المسدود الذي وصل إليه (أفلاطون) ليس وحده الطريق الممكن، لأنّ الشؤون الإنسانية تتميز بالإرادة فلا تحكمها الحتمية التي تتحكم بالظواهر الطبيعية. وينقد (ابن رشد) (أفلاطون) في صفات الحاكم الفيلسوف، إذ يرى أنه من الصعوبة واقعيا الحصول على من تتوفر فيه تلك الصفات والشروط. وبالتالي الشك في قيام "المدينة الفاضلة" على أرض الواقع كما تصورها (أفلاطون)، ولكنه يرفض استحالة قيامها نسبيا في أرض الأندلس.[37] متى تم النظر إلى خصال الحاكم نظرة واقعية وليس مطلقة، بالإضافة إلى تحديد زماني مكاني لقيامها، زمان (ابن رشد) ومكانه الأندلس، يصرح (ابن رشد) قائلا: "يمكن أن نربي أناسا بالصفات التي حددها (أفلاطون)، وإلى جانب ذلك ينشئون وقد اختاروا الناموس العام المشترك الذي لامناص لأمة من الأمم من اختياره –يقصد هنا الإسلام– وإلى جانب ذلك تكون لهم شريعتهم الخاصة بهم غير مخالفة للشرائع الإنسانية، وتكون الفلسفة قد بلغت في عهدهم غايتها وذلك كما هو الحال في زماننا هذا وفي ملتنا هذه (الإسلام) فإذا ما اتّفق لمثل هؤلاء أن يكونوا أصحاب حكومة (حكم)، وذلك في زمان لا ينقطع صار ممكنا أن توجد هذه المدينة."[38] فهي ممكنة في الأندلس. "ومن أسباب عدم قيام "المدينة الفاضلة" في الواقع: هو عدم استفادة الناس من الفلسفة، ويعطي (أفلاطون) أمثلة من زمانه ومكانه، وكذلك فعل (ابن رشد) الذي يعطي أمثلة من زمانه ومن مكانه الأندلس، إذ كان هناك سفسطائيون في عهده مثل ما كان موجودا في عصر (أفلاطون)، فهؤلاء هم خصوم الفلسفة الذين حاربوها وضيّقوا عليها الخناق.

[37] المرجع الأسبق،ص 139.
[38] المرجع السابق، ص 140.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي رؤية (ابن رشد) للواقع العربي الأندلسي، [illegible] الصفة الرفيعة (النبي أو الفيلسوف) والذي يجب أن يكون عارفا بالشرائع التي سنها الأول، وتكون له القدرة على استنباط ما لم يصرح به الأول "فتوى فتوى" و"حكما حكما". وهذا النوع من العلوم هو المسمى عندنا بصناعة الفقه، كما تكون له القدرة على الجهاد. ومن المتفق عليه أنه لا تجتمع هاتان الصفتان في رجل واحد، بل قد يكون أحدهما مجاهدا دون أن يكون فقيها أو العكس، فهما بالضرورة يشتركان في الرئاسة، كما كان عليه الأمر عند كثير من ملوك الإسلام، عند البعض الآخر لم تتوفر. أما المدينة الجماعية (الديمقراطية) والتي يستقل أهلها بأنفسهم ويديرون شؤونهم، حسب ما يقرره كبراؤهم ورؤساء بيوتهم، وهنا يستحضر (ابن رشد) نماذج من الواقع العربي الإسلامي. يقول في هذا الصدد: "...إن البيت في هذه المدينة هو المقصد الأول، والمدينة إنما هي من أجله ولذلك كانت المدينة أسرية (أي تقوم على الحسب والنسب) في معناها الكامل على عكس ما هو عليه الحال في "المدينة الفاضلة". ولكل من أهل هذه المدينة، إذا أراد أن يستمتع بجميع الطيبّات ولعل أغلب هذه المدن الموجودة اليوم هي جماعية. والرجل الذي هو فيها سيد حقا متى كانت له قدرة التدبير بها، يمكن كل واحد من بلوغ شهوته ويحفظها له. وهذه المدينة هي التي ترى العامة فيها أنها أحق بالحرية، لأنّ كل واحد منهم يعتقد ببادئ الأمر أنه أحق بأن يكون حرا".

ويستحضر (ابن رشد) تجربة الحكم الجماعي في قرطبة فيقول: "يتبيّن لك هذا من المدينة الجماعية في زماننا، فإنها كثيرا ما تؤول إلى التسلط مثل الرئاسة التي قامت في أرضنا هذه أعني قرطبة بعد الخمسمائة لأنها كانت قريبة من الجماعية كلية ثم، آل أمرها بعد الأربعين وخمسمائة إلى التسلط.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكيف يكون ارتقاؤه (المتسلط) بهذه الأعمال وم
يلحق المدينة منه من الضرر والشر، وكذا سوء الطالع الذي يلحقه بنفسه فهذا يتبيّن بالفحص عنه".[39]

ويضيف: "والاجتماعات في الكثير من المماليك الإسلامية اليوم، إنما هي اجتماعات بيوتات لا غير، وإنما بقي لهم من النواميس الناموس الذي يحفظ عليهم حقوقهم الأولى (الكسب الضروري من العيش) وبيّن أنّ هذه المدينة كلّ أموالها أموال بيوتات. ولذلك يضطّرون في بعض الأحيان إلى أن يخرجوا من البيت ما هو غال الثمن من ممتلكاتهم، ويدفعونه إلى من يقاتل عنهم فيعرض من ذلك غرامات. والقوم من هؤلاء صنفان: صنف يعرف بالعامة وآخر يعرف بالسادة (أمراء)، كما كان عليه الحال عند أهل فارس وكما هو عليه الحال في كثير من مدننا وفي هذه الحال يسلب سادتهم عامتهم، ويمعن السادة في الاستيلاء على أموال العامة إلى أن يؤدي بهم الأمر إلى التسلط، كما يعرض هذا في زماننا وفي مدننا هذه."[40]

وعند تحليل تصرفات رؤساء المدن الجماعية هم رؤساء البيوت فيها يلاحظ (ابن رشد): "وإذا اتفق مع هذا أنّ هؤلاء الرؤساء لا يقسمون فيهم بالعدل الأموال المأخوذة منهم العامة، وكانوا يتسلطون عليهم، كان ذلك أشد الأمور قسوة على (العامة). وعندها يعملون للإطاحة بهؤلاء الرؤساء ويجتهد السيد فيهم في التغلب عليهم ؛ ولذلك تصير هذه المدينة في غاية المناقضة لمدينة جودة التسلط. والأموال المكتنزة أصلا في هذه المدينة هي اليوم في حقيقة أمرها أموال بيوتات، أعني أنها من أجل بيوت السادة ولذلك فالجزء الإيماني منها (= الخليفة وأهله) هو اليوم جزء التسلط بإطلاق.[41] فهذه هي المدينة الجماعية وما اتصل بها من أمور.

---

[39] المرجع السابق، ص 142.
[40] المرجع السابق، ص 175-176.
[41] - المرجع السابق،ص 177.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهذا ما يعكس صورة الحاكم المستبد الذي تكلم عنه (أفلاطون) في الكتاب التاسع من "الجمهورية"، فجميع ما كتبه هذا الأخير كان عن تجربة ومعاناة عاشها الفيلسوف في اليونان، إذ عايش الاستبداد عن قرب، فكأن المعاناة تتكرر مع (ابن رشد) ولكن هذه المرة في مكان وزمان مغايرين هما زمان (ابن رشد) وبلده الأندلس. فقد نقل ما كان موجودا آنذاك من إفرازات المدينة الجماعية الديمقراطية مستعملا مصطلحا أصيلا "وحدانية التسلط" للتعبير عن معنى الحكم الاستبدادي وهذا التعبير الذي اختاره (ابن رشد) له معناه، ذلك أنّ الاستبداد العربي القديم لم يكن مدانا بإطلاق، فـــ(أرسطو) ميّز بين الاستبداد المطلق وهو المدان والاستبداد المقيّد وهو المطلوب، وينصرف معناه إلى الحزم ومن هنا عبارة "العادل المستبد" التي رفعت أحيانا كشعار للحكم الصالح."

وفي توظيف (ابن رشد) لأقوال (أفلاطون) حول الحكم الاستبدادي المجسّد في حكم "الطاغية" في الاصطلاح اليوناني، وعند (ابن رشد) في مصطلح "وحداني التسلط" ليبين أنّ هناك اختلاف اصطلاحي ولكن المضمون متقارب. فالمدينة الجماعية (الديمقراطية) أصبحت تسلطا وطغيانا في الممارسة، يقول في هذا الصدد: "ولهذا يعظم هذا الفعل منه على الجماعة فيرون أنّ فعله هو عكس ما قصدوه من تسليمه الرئاسة، لأنهم إنما قصدوا بذلك أن يحميهم من ذوي اليسار ويقربهم من ذوي الفضائل والخير وأمثالهم من أهل المدينة الفاضلة... ولما كان هو من أصحاب الحكم والسلطان جاء ليستتب أمرهم بسياسته وسياسة خدامه، ولذلك تسعى الجماعة الغاضبة الثائرة إلى إخراجه من مدينتهم فيضطر هو إلى إبعادهم والاستيلاء على عتادهم وآلة أسلحتهم، فيصير حال الجماعة معه كما يقول الشاعر: كالمستجير من الرمضاء بالنار.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وذلك أنّ الجماعة فرت من الاستعباد بتسليمها ا
قسوة. وهذه الأعمال هي من أعمال "وحداني التسلط" وهي شيء بيّن في اهل زماننا هذا، ليس بالقول فحسب ولكن بالحس والمشاهدة.[42]

– إنّ "وحداني التسلط" أشد الناس عبودية، وليس له حيلة في إشباع شهواته بل هو أبدا في أسى وحزن دائمين. فهو ضعيف النفس وهو حسود وظالم، لا يحب أحد من الناس، ولما كانت هذه الصفات موجودة فيه قبل الرئاسة فهي ألزم فيه بعدها. وبالضرورة لا ريب أن يكون السوء ملازما له في مآله ومصيره. وهذا واضح وجلي من هؤلاء بالمشاهدة.

مشاهدة من ؟

الأمر يتعلق (بالمنصور الموحدي) عند جنوحه إلى الاستبداد، وهو الذي انتزع الخلافة عند استشهاد أبيه في إحدى المعارك لتحرير مدينة (شنترين) على يد ملك قشتالة، لقد حضر في المعركة وعندما استشهد أبوه أخفى خبر وفاته حتى فرض نفسه كأمر واقع، وكان له من إخوته وعمومته منافسون لا يرونه للإمارة لما كانوا يعرفون عنه من سوء صباه، كما يقول المؤرخون.

إذا، فالإشارة التي أشار إليها (ابن رشد) في قوله : "وذلك أنّ هذه الصفات لما كانت موجودة فيه قبل الرئاسة فهي ألزم به بعدها" قابلة للتفسير والتأويل على أنها إشارة مباشرة إلى يعقوب المنصور.[43]

وينفصل (ابن رشد) عن يأس (أفلاطون) من إقامة "المدينة الفاضلة" على أرض الواقع ليعلن إمكانية ذلك، ليس استنادا إلى مجرد الرغبة والتخمين بل اعتمادا على ما يعطيه "العلم". كان (أفلاطون) قد حلل الكيفية التي تتحول بها المدن الخمس (مدينة الملكية الدستورية، مدينة الكرامة، مدينة الأقلية من الأغنياء، المدينة الجماعية، مدينة وحدانية التسلط).

42المرجع السابق،ص 203.

43المرجع السابق، ص 67.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ذاهبا إلى أنّ هذا التحول وعلى هذا الترتيب يتم .

ولاشك أنّ (ابن رشد) الذي كان يفكر في الإصلاح السياسي قد صدمه هذا الذي ذهب إليه (أفلاطون)، فأورد اعتراضا علميا مفاده أنّ التحول من حالة إلى أخرى تحولا ضروريا إنما يكون في الظواهر الطبيعية حيث السيادة للسببية والحتمية. أما في ميدان الظواهر الإنسانية "وهي إرادية كليا"، فالأمر يختلف. ولذلك فـ "الذي قاله (أفلاطون) لا شك أنه ليس ضروريا، إنما هو الأكثر. وسبب هذا هو أنّ السياسة القائمة لها أثر في اكتساب الناشئ عليها خلقا ما، وإن كان منافيا لما طبع عليه من التهيؤ للأخلاق، ولذلك صار ممكنا أن يكون معظم الناس فاضلين بالفضائل الإنسانية، ونادرا ما يمتنع ذلك. وقد تبين هذا في الجزء الأول من هذا العلم، إذ قيل إنّ طرق بلوغ الفضائل العلمية هو التعود، كما أنّ طريق بلوغ العلوم النظرية هو التعليم. ولما كان ذلك كذلك، فإن تحول الإنسان من خلق إلى خلق إنما يكون تابعا لتحول السنن ومرتبا على ترتيبها ولما كانت النواميس، وخاصة في "المدينة الفاضلة"، تتحول من حال إلى حال فجأة، وهذا أيضا من قبل الملكات والأخلاق الفاضلة التي صار على نهجها أصحابها وربوا عليها، وإنما تتحول شيئا فشيئا، وإلى الأقرب فالأقرب، كان تحول الملكات والهيئات بالضرورة على ذلك الترتيب، حتى إذا فسدت النواميس غاية الفساد، برزت هناك الأخلاق القبيحة غاية القبح".

ويضيف فيلسوف قرطبة قائلا: "ويتبيّن لك ذلك مما عندنا من الملكات والأخلاق الطارئة بعد العام الأربعين (540هـ: تاريخ استيلاء الموحدين على قرطبة) لدى أصحاب السيادة والمراتب. وذلك أنه لما انقطعت أسباب السياسة الكرامية التي نشئوا فيها، صار أمرهم إلى الدنيويات التي هم عليها الآن، وإنما يثبت منهم على الخلق الفاضل من كانت به فضيلة الشريعة القرآنية، وهم فيهم قلة" (فقرة 358) وهذه القلة هي التي يقع على عاتقها التغيير والإصلاح.[44]

[44]-المرجع السابق، ص68.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثالثا :الديمقراطية في الفلسفة السياسية الأوروب

1- في نظرية العقد الاجتماعي:عند (جون جاك روسو): بدأ (روسو)-rousseau,j (1712-1778)j بنقده للفكر السياسي الحديث من وجهة نظر السعادة البشرية، فالحل السياسي الذي لا يحقق السعادة ليس سوى تجريد. لماذا؟ "تقوم السياسة الحديثة، كما يروي (روسو) على فهم ناقص للإنسان، فالدولة الحديثة، تتجه إلى المحافظة على بقائها الخاص، وبالتالي إلى المحافظة على بقاء رعاياها، ولذلك فإنها سلبية تماما، لا تضع في اعتبارها إلاّ شرط السعادة، أي الحياة بينما تغفل السعادة نفسها. فهذه الدولة تشق طريقا يناقض الطريق الذي يجعل الناس سعداء. إنّ الأمم الكبيرة توصف بالتجارة، وتوصف بالتالي، بالتمييز بين الغني والفقير. فالمال هو معيار الجدارة البشرية، ويتم نسيان الفضيلة. إنّ حساب المنفعة الخاصة هو أساس العلاقات البشرية ؛ وقد لا يؤدّي هذا إلى حرب دائمة فقط، بل يحطّم أسس الثقة، والألفة السهلة، ويفضي إلى الأنانية، وإلى المواطنة الفقيرة. لكن فضلا عن ذلك، لأنّ هناك ندرة، ولا يمكن إشباع حاجات كل الناس ورغباتهم في المجتمع، فإنه يتم حماية الأغنياء، ويتم اضطهاد الفقراء. إنّ المجتمع المدني هو حالة من الاعتماد المتبادل بين الناس، غير أنّ الناس سيئون، وتجبر الغالبية على أن تتخلى عن إرادتها لكي تعمل من أجل إشباع القلة. ولمّا كانت هذه القلة هي التي تنظم القوانين، فإنّ الغالبية لا تتمتع حتى بالحماية التي يفترض أنّهم دخلوا إلى المجتمع من أجلها. ونتيجة التركيز المفرط في البساطة وذي الجانب الواحد على البقاء هي تحطيم الحياة الخيّرة التي هي الغرض الوحيد للبقاء".[45]

إنّ (روسو) جمهوري وهو صاحب المقولة "ولد الإنسان حرا" فهو يعتقد أنّ الناس أحرار ومتساوون بالطبيعة والمجتمع المدني الذي يعكس هذه الطبيعة هو الجدير بأن يتّبع بل هو الذي يجعل كل الناس سعداء.

[45]- ستراوش، ليو-جوزيف، كروبسي،"تاريخ الفلسفة السياسية"، س 2005م، ص138.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كل الناس متساوون بالطبيعة، إنهم لا يمتلكون س
كانت هناك اختلافات في القوة فإنه يكون لها معني ضئيل ؛ لانّ الافراد ليس لديهم اتصال بعضهم ببعض. لا يمكن أن يستمد من حالة الإنسان الطبيعية حق شخص ما في أن يحكم الآخر. إنّ حق الأقوى ليس حقا، فالمستعبد يمكن أن يثور باستمرار، كما أنّه لا يستطيع شخص ما أن يستعبد شخصا آخر في حالة الطبيعة، لأنّ الناس في تلك المرحلة لا يحتاج بعضهم البعض، فلا سلطة ولا واجب. يقول (روسو) أنّ مصدر جميع السلطات هو الشعب الذي ولد حرا وهذا ما أعطاه الحق في أن يحكم نفسه، وهذا ما حدث فعلا منذ النصف الأخير في القرن 18، إذ اندلعت الثورة الفرنسية الكبرى، وثورات الحرية التي أخذت تتوالى في سائر أنحاء أوربا، في أوقات مختلفة وبأشكال شتى.[46]

حالة الطبيعة حالة مساواة واستقلال، وهنا تساءل ما حاجة الإنسان إلى تكوين مجتمع مدني؟ إنّ ما يدفع الإنسان إلى التفكير في ضرورة الخروج من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، هو تأسيس الملكية الخاصة "إن مؤسّس المجتمع المدني السياسي، والإنسان الذي جلب الشرور العظيمة البشرية هو أول إنسان الذي قال "هذه الأرض تخصني" وكانت زراعة الأرض هي مصدر الملكية الخاصة، وما صنع الإنسان وما أضافه إلى عمله يمكن أن يقال إنه يخصه وينتمي إلي." بالإضافة إلى ذلك أنّ أصل التفاوت بين الناس كان بسبب الملكية الخاصة لأنّ الناس الذين يمتلكون مهارات ومواهب مختلفة تمكنوا من زيادة ممتلكاتهم بينما البعض الآخر لديهم أقل، وهذا التفاوت ليس طبيعيا بل من صنع الإنسان، وتنشأ حالة حرب بالضرورة، بين الأغنياء والفقراء. ومحافظة على ثروة الأغنياء من الخطر يقترح شخص ما من بين الأغنياء تأسيس المجتمع المدني لحفظ السلام، وحماية الجميع ضد الظلم.

[46]rousseau, j-j, « du contrat social », procédè de la démocratie selon rousseau,1977, pp 106-107 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتجعل الحالة المخيفة للحرب هذه الخطوة ضر
الأغنياء بمشروعية تنظيمهم للملكية، ويصبح التفاوت الذي ظهر بصورة تدريجية مشروعا.

لا يمكن أن يقوم المجتمع المدني على حق طبيعي ؛ لأنّ الطبيعة لا تملي إلاّ المصلحة الذاتية، كما يرى (روسو) أنّ المجتمع المدني يتطلب أخلاقا ؛ لأنّ سلوك الإنسان الطبيعي لا يكفي لأن يلزمه، إنه يحتاج إلى حياة سياسية بصورة لا مناص منها، وتجعل عواطفه المتأججة حديثا أقل مناسبة للمجتمع.

إنّ المجتمع الذي يقوم على حساب كل شخص لمصلحته لا يدفع إلاّ تلك العواطف لأن تتطور إلى أبعد لأنّ مصلحته تحددها عواطفه، وستؤدي إلى الطغيان، أو الفوضي لا محالة، ولذلك وطالما أنّ الأخلاق ليست طبيعية بالنسبة للإنسان، فلا بد أن يخلقها وهذا هو مشروع (روسو) المعروف بـــ"العقد الاجتماعي".[47] ومادام الإنسان حرا، فإنّ له القدرة على إبرام العقود والاتفاقيات التي تكون دلالة واضحة على حريته: لأنّ إرادته لا تحددها الطبيعة، وإلى حد يكون الإنسان هو صانع الأخلاق، والدولة هي تحقيق فكرة الإنسان من حيث أنه حر، بمعنى أنه موجود غير محدد، وإذا كان من الممكن تجنب الطابع التعسفي البسيط للاتفاقات فإن من الممكن القول أنّ المجتمع المدني الاتفاقي هو تحقيق لطبيعة الإنسان، ويستحق احترامه وطاعته. لذا فالتعاقد هو الحل للتخلص من المشكلة القائمة بين الحر والدولة، أي إيجاد شكل من الإتحاد يدافع ويحمي بكل القوة المشتركة كل مشاركه شخصه وأمواله، ومع أنّ كل فرد يتحد مع الجميع إلاّ أنه لا يطيع إلاّ نفسه ويبقى حرا كما كان من قبل. وكيف يتخلص من ذلك؟ من هذه الحرية المفرطة؟ الحل كما يرى (روسو) هو: أن يتنازل كل شخص عن حقوقه وملكيته، وكل واحد يعطي لكل الجماعة هذا الإتحاد.

[47] rousseau,j-j, « le contrat social »,1993,p140 .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولا أحد يستحق أي حقوق يستطيع بواسطتها ولذلك لا يكون هناك مصدر للنزاع بين الفرد والدولة ؛ لأنّ الفرد قد تعهد بأن يقبل القانون بوصفه المعيار المطلق لأفعاله وما يريده الجميع هو القانون. إنّ القانون هو نتاج الإرادة العامة ويساهم كل فرد في التشريع بيد أنّ القانون عام، والفرد بدوره من حيث أنه مشرّع لابد أن يسن قوانين يمكن أن تطبق، بصورة يمكن تصورها، على كل أعضاء المجتمع. إنه يجعل إرادته القانون، ويجب أن يعمّم إرادته، ولا يستطيع أن يريد كونه مشرّع، إلاّ ما يستطيع الجميع أن يريدوه، ويطيع، من حيث أنه مواطن، ما يريده هو نفسه من حيث أنه مشرّع. وعلى الرغم من أنّ أشخاصا ذوي أذواق وأفهام متنوعة يكوّنون كيان المشرّع "صاحب السيادة"، فإنه لا يستطيع أحد أن يفرض إرادته على الآخرين إذا لم يستطع الآخرون أن يريدوها بأنفسهم. إنّ القانون تنتجه إرادة كل شخص يفكّر عن طريق الجميع. والوظيفة الأولية للعقد الاجتماعي هي تكوين نظام حكم يمكن أن يعبر عن الإرادة العامة، وهذه الإرادة العامة هي إرادة صورية أي أنها خالصة، وهذا جانب آخر من المحافظة على الحرية الطبيعية، والشيء الوحيد الذي يميّز الإرادة العامة من الإرادة الجزئية هو أنّها لا تستطيع أن تريد إلاّ ما يستطيع الجميع أن يريدوه بصورة معقولة.[48]

يشكّل العقد الاجتماعي "صاحب السيادة"، ويستخدم (روسو) لفظ "صاحب السيادة" لكي يشير إلى أنّ مصدر كل مشروعية هو الشعب بوجه عام من حيث أنه يقابل الملك، أو الأرستقراطيين، أو أيّ قطاع آخر ولا بد أن تكون هناك حكومة، وقد تكون ملكية أو أرستقراطية، أو ديمقراطية غير أنّ حكمها في الحكم يستمّد من الشعب، ولا يمارس إلاّ طالما أنّه يرضيه، وطالما أنّ الطبيعة والدين الموحى به مستبعدان، فإنّ صوت الشعب هو وحده الذي يمكن أن يؤسس القانون، أي لابد أن يرجع كل تشريع إلى الشعب، أي إلى إرادته.

[48] المصدر نفسه، ص 141.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فإرادة الشعب هي القانون الوحيد، ولا تطيع الحـ
باستمرار عضو من أعضاء المجموعة التي تسن القانون، إنّ كل مواطن يجد نفسه في علاقة مزدوجة مع الدولة، بوصفه مشرّعا، من حيث أنه عضو من أعضاء "صاحب السيادة"، ومن حيث أن يخضع، أي بوصفه فردا لا بد أن يطيع.[49]

إنّ الإرادة العامة هي التعبير الوحيد عن الرغبة في عمل شيء ما وقوّة الإرغام على فعله ضرورية أيضا. وهذه الضرورة تجلب إلى الوجود بين التمييز بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بين "صاحب السيادة" والحكومة لأنّ "صاحب السيادة" لا يستطيع سوى أن يسن قوانين بصورة منزوعة تخص موضوعات عامة، أمّا تطبيق القوانين على أفعال معينة، أو على أشخاص فليس من اختصاصه، بل يخصّ ذلك الحكومة.

يرى (روسو) أنّ العقد يشكل المجتمع الذي يسبق الحكومة، ويحافظ على نفسه على الرغم من التغيّرات التي تطرأ على الحكومة، ولذلك فإنّ الموضوع الأكثر تشويقا للدراسة هو المجتمع، ويتّجه الولاء إلى المجتمع وليس الحكومة.

إنّ الواقعة الأولية للسياسة ليست هي حكومة الناس؛ لأنّ الحكومة شر ضروري؛ لأنّ الناس يحتاجون إلى من يوجههم في ممارسة حرياتهم. وكلّما كان تواجد الحكومة أقل كان ذلك أفضل، ولهذا اهتّم الناس اهتماما كبيرا بتحديد نطاق الحكومة، ومنعها من أن تناقض الإرادة العامة.[50]

فهم ينظرون إلى الحكومة بشك وريبة باستمرار، ولابد أن يعي المواطنون أنّ وجود وظائفها لا يمنعهم من ممارسة حريتهم. إنّ الحكومة تكوّن صنوف التفاوت في المنزلة والسلطة التي تكون ضرورية لها، بيد أنّ هذه الفروق لا تؤسّس عن فروق حقيقية في الجدارة بين المواطنين الذين هم متساوون على حد سواء.

---

[49] المصدر نفسه، ص 146.
[50] المصدر نفسه ، ص 147.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ الحكومة تعتمد تماما وباستمرار على إرادة أصلية معه. لقد علّم التراث القديم أنّ تأسيس الحكومة هو الفعل الأساسي في تكوين مجتمع ما، وأنّ أحكام الحكومة يرادف تحطيم المجتمع، ولذلك فإنّ التفاوت الذي تتضمنه الحكومة يتزامن مع المجتمع. وينجم عن ذلك أنّ سلطة الحكومة لا تكون مستمدة من الشعب كله أو الإرادة العامة.[51]

إنّ علية القوم لا يدينون بسموهم للشعب ويفضي هذا الاختلاف في فكر (روسو) إلى تدهور معين في جدارة الحكومة، والتركيز على حقوق المواطنين أكثر من فاعلية التنفيذ. لابد أن تكون الحكومة بدرجة تكفي لأن تهيمن على الإرادة العامة أو القوانين، وبقدر ما يكون كثرة السكّان، فإنّ الإرادات الخاصة تكون قويّة، ويكون من الصعب على الأفراد أن يوحدوا أنفسهم مع المجتمع. ولذلك لابدّ أن تكون الحكومة أكثر شدّة في المناطق الآهلة بالسكان بصفة خاصة عندما تكون مساحة الأرض كبيرة، وكلما كانت مشاركة الأشخاص في السلطة أكبر، كانت الحكومة أقل شدة وعنفا. ويحدث موت الحكومة عندما تضع الإرادات الجزئية نفسها محل الإرادة العامة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى فوضى أو طغيان: فهو يؤدّي إلى فوضى عندما ينطلق الأفراد كل في اتجاهه الخاص، ويؤدي إلى الطغيان عندما توجّه الإرادة الخاصة لشخص واحد الحكومة.[52]

كما ينتقد (روسو) الأرستقراطية بكل أنواعها الثلاثة: الوراثية، الطبيعية، الانتخابية. والنوع الأول هو الأسوأ، في تصوّره، لأنه يقوم على الثروة والتفاوت نتيجة للعرف، ويتوّهم أعضاؤه أنّ حقوقهم مستقلّة عن إرادة الشعب. إنّ للشعب مصلحة طبقة جماعية تقسم المجتمع، وعندما يناقض (روسو) عرف الفلسفة السياسية كله، فإنه ينكر أنّ الأرستقراطية الحقيقية طبقة يمكن توحيدها سياسيا.

---

[51]- المصدر نفسه، ص 148.

[52]ستراوش، ليو، المرجع الأسبق، ص 160.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي المجتمعات البدائية يتم اختيار المؤهلين جيدا بصورة طبيعية في الغالب لكي يحكموا، وهذا حل ممتاز، بيد أنه غير كاف لمجتمعات أكثر تطورا. إنّ الانتخاب هو الحالة الوحيدة المشروعة لاختيار عدد محدود من الأشخاص، ولا يعتّد بمعايير المولد أو الثروة لاختيار تلك القلة، كما أنّ الأرستقراطية لا تملك طريقة للحياة، ويحاول (روسو) بالطبع، أن يتّخذ احتياطا لاختيار الأفضل بحق، وأن يتجنب الديماغوجية، وفضلا عن ذلك، لا يسمح لطبقات أن تؤسس حقوقا خاصة لنفسها، وقد ترتبط بالتالي طريقة خاصة للحياة بامتيازاتها الطبقية، ويحاول (روسو) أن يحافظ على التنوع، والامتياز الخاص بالموهبة السياسية، غير أنّ المبدأ الأساسي للحق السياسي هو المساواة، ويجب ألاّ يصبح الامتياز متّحدا مع الاتفاقات أو مواضعات الأرستقراطية التقليدية التي تحافظ على الوسطية تحت قناع السمو. إنّ تفكيره يستلزم إدانة تامة لتشجيع الفروق الطبقية التي كانت محورية بالنسبة للتفكير الكلاسيكي.[53]

1- الديمقراطية في العصر المعاصر :

-في المادّية الماركسية: يرى (ماركس)(1818-1883) marx karl أنّ الدولة تعبير عن سيطرة طبقة من الطبقات الاجتماعية على سائر الطبقات الأخرى، فهي نتاج الصراع الطبقي في المجتمع ومحصلته، نشأت في التاريخ بانقسام المجتمع إلى طبقات وظهور الملكية الفردية، وسوف تنتهي وتزول معها الدولة وتحلّ محلها إدارة الأشياء.

الدولة إذا، بحكم هذا التعريف هي أداة قهر ومن ثم فإن كل الدول هي ذات طابع دكتاتوري وغير ديمقراطي. فهي تعبير عن الصراع بين الطبقات، والسلطة السياسية تكون دائما تمثيلا لدكتاتورية طبقة اجتماعية ضد بقية الطبقات الأخرى، وسلاح الطبقة السائدة في المحافظة على الوضع القائم الذي يكرّس مصالحها، الدولة بهذا المعنى تكون أداة قسر وإكراه تعكس مصالح الطبقة المسيّطرة في مرحلة تاريخية معينة.

[53] المرجع السابق، ص161.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي كتابه "الحرب الأهلية عام 1871م" وصف واضح في قوله: "الدولة تمتّص دماء الشعب ويمثل الحكام سلطة مستقلة عن الشعب ومسّخرة لخدمة مصالح معينة".[54]

لقد أكد (ماركس) في نظرته العامة للمجتمع أنّ ماهية الإنسان تكمن في جانبه الاجتماعي دون السياسي لذلك رفض ماذهب إليه (هيجل) hegel من أنّ الدولة تجسيد سام للعقل يسمو على الحياة الاجتماعية ويستقّل عنها، ورأى أنّ المجتمع المدني هو القاعدة الحقيقية للدولة وليس العكس يقول (إنجلز): engels "من الثابت، في التاريخ الحديث على الأقل، أنّ كافة الصراعات هي صراعات طبقات وأنّ كل الصراعات التحررية للطبقات، برغم شكلها السياسي تدور في المقام الأخير حول التحرير الاقتصادي ومن ثم تشكل الدولة والنظام السياسي العنصر الثانوي بينما يكون العنصر الحاسم في المجتمع المدني، ومجالات العلاقات الاقتصادية."، وبذلك خلعت الماركسية عن الدولة ثوبها الروحاني الذي دثرها به (هيجل)، حين جعلها تجسيدا لفكرة مطلقة وحكما أعلى يمثّل قمة الأخلاق وسلطة فوق البشر فالدولة لا تستطيع أن تنسلخ عن أساسها الاقتصادي وقاعدتها المادية بل تستمد واقعها من العلاقات القائمة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.[55]

ويمكن أن نتّبع تطور الفكر الماركسي في مسألة الديمقراطية وذلك بتحليل الاتجاهات المختلفة إزاء مفهوم دكتاتورية البروليتاريا وموضع الديمقراطية منها، باعتبار أنّ هذا المفهوم يمثل المرحلة التي تلي الثورة الاشتراكية والذي يعبر عن النظم الموجودة في المعسكر الشرقي. فمرحلة البروليتاريا لا تعرف الديمقراطية الكاملة أو ديمقراطية الجميع، بل هي ديمقراطية للبروليتاريا ودكتاتورية ضد البرجوازية.

---

[54] هلال، علي الدين،"مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، ط1، س 1983م، ص44

[55] marx, karl, « critique du programme du parti ouvrier allemand » œuvres 1, paris, gallimard Coll « la pléiade », 1963, p12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هي أساسا فترة صراع بين الرأسمالية المتدهورة الشيوعية الناشئة التي ولدت ومازالت ضعيفة، وفي هذه المرحلة لن يعطى حق الاشتراك في مجالس السوفيت للطبقة الرأسمالية، وكذلك فإنّ حرية الصحافة لن تمارس إلاّ عند التأكد من زوال إمكانية تأثير رأس المال عليها. ووفقا لوجهة النظر الماركسية فإنّ المجتمع الوحيد القادر على تحقيق الحرية هو المجتمع الشيوعي الذي تختفي منه كل أنواع العبودية، وفي هذا المجتمع فإنّ الديمقراطية تختفي أيضا، فالديمقراطية ما هي إلاّ شكل من أشكال الدولة وبالتالي فهي تفترض الاضطهاد وتطبقه. ولكن مع استمرار الدولة في البقاء في فترة دكتاتورية البروليتاريا واستمرار الحاجة إلى أساليب القمع التي كانت تستخدمها الرأسمالية، فإنّ الفارق الأساسي بينها وبين كل نظم الحكم السابقة هو أنّ دكتاتورية البروليتاريا تعني اضطهاد الأقلية بواسطة الأغلبية، ففي ظلّها تتغير أشكال ومؤسسات الديمقراطية ويتم توسيع نطاق التمتع بها للأغلبية، ففي المجتمع الرأسمالي، لا يوجد سوى ديمقراطية الأقلّية أما في مجتمع دكتاتورية البروليتاريا فإنّه توجد لأول مرة ديمقراطية حقيقية لأغلبية الشعب يصطحبها اضطهاد للأقلية.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهر تعبير الديمقراطية الشعبية للدلالة على النظم السياسية التي ظهرت في شرق أوروبا، وتعدّدت التفسيرات الماركسية لهذا المفهوم. ففي الفترة الممتدة بين 1945م-1947م قيل أنّها عبارة عن نظام وسط بين الديمقراطية الماركسية التي أساسها دكتاتورية البروليتاريا والديمقراطية البرجوازية التي أساسها النظام الرأسمالي. بهذا المعنى تصبح الديمقراطية الشعبية مرحلة انتقالية وتمهيدا لاستقبال الديمقراطية الماركسية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثم حدث تطور في تعريف المفهوم، فاعتبرت ا
البروليتاريا، يعكس تطور الثورة الاشتراكية في ظروف ضعف الاستعمار، وتغيّر ميزان القوى في صالح الاشتراكية وظروف البلاد التاريخية والوطنية. [56]

ومن التطوّرات المهمة في الفكر الماركسي بعد ذلك إسهاما، المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956م الذي قدّم فكرة تعدد طرق وأشكال الانتقال إلى الاشتراكية، والمؤتمر الثاني والعشرين الذي أعلن الانتقال من دولة دكتاتورية إلى دولة الشعب كله.

عدّل المؤتمر العشرون عن بعض الأفكار التي سادت الفكر الماركسي بخصوص الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وإمكانية الوصول إلى الاشتراكية بالطرق السلمية، وأوضح (خروشوف) في تقديره للمؤتمر أنّ لجوء البروليتاريا إلى العنف يتوقّف على مدى مقاومة البرجوازية واستخدامها للقوة، وأنّ اختلاف الديمقراطية الشعبية في الصين عن تجربة الإتّحاد السوفيتي يؤكّد إمكانية اختلاف أسلوب ومرحلة الانتقال، فمن الممكن الوصول إلى الاشتراكية عن طريق البرلمان إذا استطاعت البروليتاريا أن تكتّل حولها الفلاحين والمثقفين وكل القوى الوطنية للوقوف ضد القوى الرجعية وأن تفوز بأغلبية برلمانية، وبذلك يتحوّل المجلس إلى كونه تعبيرا حقيقيا عن القوى الشعبية، ومن ثم يمكن من خلاله تحقيق تغيّرات اجتماعية جذرية. وهكذا عن طريق البرلمان يمكن التحول تدريجيا من ديمقراطية برجوازية إلى ديمقراطية اشتراكية.

أمّا المؤتمر الثاني والعشرين، فقد أعلن تحول الدولة السوفيتية تحت قيادة الطبقة العاملة من دكتاتورية البروليتاريا إلى دولة الشعب بأسره، هذه الدولة لا تعبّر عن دكتاتورية أية طبقة ولكنها أداة للمجتمع وللشعب كله. ووفقا لهذا التصوّر تفقد الطبقة العاملة طبيعتها الدكتاتورية أو القهرية بعد أن قضت على كل الطبقات المستغلّة، وتتطوّر الديمقراطية البروليتارية لتصبح ديمقراطية اشتراكية للشعب كله.

[56] عصفور، محمد،"الخطط العامة لفلسفة النظام السوفيتي"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 31، د(ط.س) ص27.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتتحوّل الدولة من دكتاتورية البروليتاريا إلى الشيوعي من حزب الطبقة العاملة إلى حزب الشعب كله.[57]

انعكست هذه المفاهيم في البنى السياسية التي أقامها الإتحاد السوفيتي والأنظمة المشابهة له، وتمثل ذلك في عدة صور :

أولها : – إنكار إمكانية الفصل بين السلطات، والأخذ بمبدأ وحدة السلطة على أساس وحدة الطبقة التي تتولى السلطة ووحدة المصالح التي تدافع عنها، وتستخدم جهاز الدولة لتحقيقها، ومن ثم الفصل بين السلطات يغدو مسألة نظرية وإجرائية فحسب.

ثانيها : –رفض مبدأ التعددية السياسية على أساس أنّ لكل طبقة حزبها السياسي، وأن تولي الحزب الشيوعي –الذي يفترض تمثيله لمصالح الطبقة الكادحة– الحكم لا يجعل من المتصور قيام أحزاب أخرى غير أحزاب الطبقات المعادية لمصالح العمال والفلاحين. ضف إلى ذلك ضرورة أن تتآزر كل التنظيمات والنقابات لتحقيق الثورة الاشتراكية. ومن ثمّ ضرورة ربط هذه التنظيمات بالحزب الشيوعي، وجعلها تحت قيادته وتوجيهه.

ثالثها :–سيطرة الحزب الشيوعي والدولة على كل أجهزة الإعلام، ورفض السماح لأي تيّار سياسي آخر بالتعبير عن ذاته، باعتبار أنّ ذلك يعيق عملية التحول كما يسمح للأفكار المعادية لمصالح الطبقات الكادحة بفرص الانتشار.

رابعها: –أنّ الديمقراطية من وجهة النظر الماركسية تتمثّل أساسا في توسيع دائرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الكادحة، وأنّ كل أشكال الدولة هي صور للقهر وأنّ الحرية الكاملة لا يمكن أن تتحقّق في ظل المجتمع الشيوعي.

–إنّ إشكالية الديمقراطية في التجارب الاشتراكية الماركسية تتمثّل في الجانب السياسي المتعلق بالحريات الشخصية والسياسية، وعدم قدرة هذه النظم على تحمل النقد، وغياب الحوار العام حول السياسات، وغلبة التعبئة على المشاركة.

[57] المرجع نفسه، ص28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ تجاوز التجارب الاشتراكية لأزمة الديمقراطية الحريات الشخصية والسياسية، والتي هي إحدى خصائص وممارسات النظم الاشتراكية اليوم هي ليست سمة ضرورية للفكر الاشتراكي وللدولة الاشتراكية. إنّ هذه الخصائص والممارسات ارتبطت بالظروف التي مرّ بها الإتحاد السوفيتي وتم تعميمها وتنظيرها بعد ذلك، وأنه لا يوجد نظريا ما يحتم الربط بين استمرار النظام الاشتراكي ووجود حزب واحد، أو ما يناقض إمكانية تداول السلطة بين أحزاب اشتراكية تتفق في الغاية وتختلف في الأساليب والبرامج والخطط، أو ما يجعل العنف هو الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة في كل المجتمعات.

يبقى القول أنّ هذا النقد الخاص بغياب فرص الحريات الشخصية والسياسية، يجب أن يقابله النظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتيحها النظام الاشتراكي لجميع المواطنين ككل .[58]

2-الديمقراطية عند النفعية:(جون ديوي):- يوضح (جون ديوي)-john dewey(1859-1952) تصوره للديمقراطية في كتابه: "الديمقراطية والتربية" حيث يناقش خصائص معينة لبعض الجماعات الموجودة في المجتمع، والمرغوب فيها بصورة قليلة، هناك جماعات "من أشخاص يجتمعون معا على الإثم، أعني أصحاب عمل يستغلون العامة إذ هم يقومون بخدمتهم، أعني تنظيمات سياسية تجمعها مصلحة السلب والنهب..."، وبالتالي فإن المشكلة التي تضعها المؤامرة على الإجرام قد تواجهها نظرية متعددة، اتفاقية بصورة كافية بالفعل ؛ لأنّه قد يبرهن على أنه بناء على ارتكاب الجريمة، تتعدى عصابة المجرمين على الشروط المتفق عليها، أو تخل "بقواعد اللعبة".

[58]. مكريدس، روي،"مناهج السياسة الخارجية في دول العالم"س1961م، ص 267

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وربما تكبح "دولة الفصل في المنازعات هذه الأ
تنشأ منها". يقول: "أنّ هناك رجال الأعمال الذين يستغلون الجمهور وهم يقومون بخدمتهم"، و"التنظيمات السياسية" التي تصرّ على مكسب أناني هي نظرية متعددة واتفاقية ذات صعوبة أكثر خطورة. فطالما أنّ أنشطة رجال الأعمال هؤلاء، والسياسيين هؤلاء تظل داخل القانون فإنه لن يكون لدى "دولة الفصل في المنازعات" أسباب مشروعة لأن تتدخل في عملها." ومع ذلك، فإنّ هذه هي الجماعات التي، من وجهة نظر (ديوي)، تحتاج إلى بناء محكم وجذري، من جديد. وقد تتذكر تعنيفه المستمر للتأثيرات الفادحة لأخطاء المشروعات الصناعية الرأسمالية الحديثة على الناس.[59] كما أنّه من المناسب أن ننتبه إلى زعمه الآخر بأنّ هذه الممارسات المدمرة يؤديها، ويحثّ عليها "تنظيم السياسيين"، أي الرؤساء كما يطلق عليهم غالبا، الذين كوّنوا تحالفا مع مصالح العمل، وهم يهيمنون، معا، على الحياة العامة المعاصرة، ويضلّلون أنشطة الدولة.

وبعد أن يصف (ديوي) هذه العلاقة في كتابه "الجمهور ومشكلاته"، فإنّه يجد أنّ صور الفعل المترابطة التي تميز النظام الاقتصادي الحالي ضخمة وممتدة، حتى إنها تحدد المكونات الأكثر دلالة للجمهور، ومقر السلطة". وفضلا عن ذلك، فإنها تستطيع لا محالة، أن تستحوذ على الحكومة ؛ فلها عوامل تتحكم في التشريع والإدارة. ولم يرغب (ديوي) في أن يسمح بأن تقف أفكار النظرية المتعددة الاتفاقية، التي لا تقدم إلاّ "وظيفة" "الفصل في المنازعات" للدولة، في طريق إصلاح جماعات العمل الجشعة، و"التنظيمات السياسية" ؛ لأنّها تمنع، بصورة خطيرة، نمو العدد الغفير من المواطنين العاديين.

إنّ "النمو"، أي الراعي الكلي "للنمو" هو باستمرار معيار (ديوي) الأقصى للفعل السياسي. ولذلك يصرّ على أنّ الدولة يجب ألاّ تحصر نفسها ببساطة في تحديد الشروط التي وفقا لها تعمل الجماعات.

[59] ستراوش، ليو، "المرجع السابق"، ص546.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولذلك فإن الدولة الجيّدة: "تجعل الجماعات ال
وأكثر تماسكا فهي توضّح، بصورة غير مباشرة، أهدافها، وتظهر أهدافها. وتقلل من الجماعات الضّارة، وتجعل حقها في التمتع بالحياة غير مستقر. وعندما تؤدّي الدولة هذه الخدمات، فإنّها تعطي أعضاء الجماعات التي لها قيمة حرية أعظم، وأمان أعظم، إنّها تريحهم من الظروف المعرقلة التي اضطروا إلى أن يواجهوها بصورة شخصية، فإنهم يلتهمون طاقتهم في صراع سلبي محض ضد الشرور".[60]

ويقدّم (ديوي) معيارين تحدد عن طريقهما عمّا إذا كانت أنشطة جمعية معينة تنّمي أو تثبّط همّتها ؛ وهما:

1- ما مبلغ التعدّد والتنوع في المصالح التي يكون الاشتراك فيها عن علم وقصد؟

2- إلى أيّ مدى من الحرية والكمال يبلغ التعاون مع الجماعات الأخرى؟

ويوضّح (ديوي) هذين المعيارين بتطبيقهما على جماعات محطمة مثل: عصابة من المجرمين، المؤسسة الجشعة التنظيم السياسي الذي يسعى إلى منفعته الذاتية، فهو يجد كلاّ من هذه الجماعات مقيّدة في نموها من حيث أنّ الروابط التي تربط أعضاؤها قليلة، ويتضّح هذا بصورة كبيرة في حالة عصابة المجرمين، التي تقوم العضوية فيها على اهتمام عام بالسلب والنهب. ولهذا السبب نفسه، تكون الرابطة التي تربط المتعهدين في جماعات عمل جشعة محصورة، أساسا في الاهتمام بربح مالي، إنه البحث الضيّق عن صنوف السلب والنهب، وليس الاهتمام الكبير بالخير العام المشترك الذي يميز العضوية في تنظيم سياسي. وينجم عن هذا أنّ المشاركة في هذه الجماعات تميل إلى أن تعزل أعضاءها عن الجماعات الأخرى من حيث تقديم قيم الحياة وأخذها.

[60]- المرجع نفسه، ص547

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويضيف (ديوي) القول بأنّ المعيار الكامل للديمق
يوضع شرط ثان لنظرية متعددة اتفاقية، وللممارسة. إنّ الظروف المادية للحياة هي بوجه عام، هكذا حتى إنها تعيق، "نمو" جزء جوهري من المواطنة، حتّى في بلد غني مثل الولايات الأمريكية المتحدة.[61]

إنّ القوة الاقتصادية المركّزة "تتكر باتّساق وباستمرار، الحرية الفعّالة لغير القادرين اقتصاديا، وللفقراء المعدمين"، ومن ثم تحرم كثيرا من فرصة التطّور الصحيح، وتميل صنوف الحرمان هذه، كما يبرهن (ديوي) في كتابه "الجمهور ومشكلاته" إلى أن تخلّد نفسها، لأنّ الفقراء المعدمين لا يستطيعون في الغالب أن يزودوا أولادهم بتربية كافية، والأشياء الأساسية "للنمو" الكامل، وعندما لا تستطيع هذه الجمعيات الأولية مثل الأسرة أن تقدم شروطا كافية "للنمو"، فإنه يجب على الدولة أن تقبل المسؤولية. ومن ثم يرحب (ديوي) بأن ينظر إلى الميل الثابت لتربية الأولاد على أنه حالة رعاية بصورة ملائمة، على الرغم من الواقعة التي تذهب إلى أنّ الأولاد هم، أساسا، اهتمام الأسرة ورعايتها. ولا يمكن الاستغناء عن تعاون الدولة في هذه المسائل ؛ لأنّ الفترة التي تكون فيها التربية ممكنة إلى درجة فعّالة هي فترة الطفولة ؛ لأنّه إذا لم يستفاد من هذه الفترة، فإنّ النتائج تكون جسيمة. ونادرا ما يمكن أن يعوّض الإهمال فيما بعد. إنّ أولئك الذين هم ليسوا آباء يفرض عليهم بالطبع، أن يجعلوا التربية السليمة ممكنة للجميع، لأنّ مسؤولية الدولة هي أن تقدم شروطا صحيحة وسليمة للنمو الأقصى لكل شخص، بصرف النظر عن الاقتصاد، أو العوائق الأخرى. ويبيّن زعم آخر لـــ(ديوي) المبدأ الذي يقوم أساسا لهذه الحجة، هذا الزعم هو أنّ التابعين الآخرين مثل (المجانين، القاصرين بصورة دائمة) هم بصفة خاصة قصر الدولة، لأنّه عندما لا يكون الشركاء الذين ينشغلون بأيّ صفقة غير متساوين في الحالة الاجتماعية.

[61] bréhier, émile, « l'histoire de la philosophie », tome 4, 1951, p 35.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فإنّه من المحتمل أن تكون العلاقة من جانب وا
الشركاء، وإن بدت النتائج خطيرة، بصفة خاصة إذا بدت انه لا يمكن استرجاعها، فإنّ الجمهور يقوم بعبء هو أنه يجعل الظروف متعادلة.

ويتطلب التطبيق الكامل لهذا المبدأ، بوضوح، فرض الضرائب الشاملة على الأغنياء ؛ حتى تجعل الفرص متساوية بالنسبة لجميع المواطنين. كما أنّه يؤدّي إلى زيادة في قوة وتركيب معدات الدولة بوصفها وكالات إدارية وجدت لكي تجمع هذه الضرائب، وتنفّذ، أو تراقب، البرامج التي تدعمها الدولة. ويجب عدم إنكار الرغبات والحاجات الإنسانية التي تتطلب شيئا مثل دولة الرفاهية الديمقراطية، لإشباعها عن طريق تحديدات النظرية التعددية الاتفاقية بقدر ما يهتم (ديوي).

وعلى ضوء هذه النتيجة قد يفهم المرء بصورة أفضل إصرار (ديوي) الذي يقول إنّه لا يمكن تحديد الحجم الدقيق للدولة وطابعها، بأيّ طريقة كلية، أو قبلية، وإنّما يجب أن يكتشف من جديد داخل سياق الظروف الخاصة عن طريق تطبيق"منهج الذكاء". إنّ معيار التوجيه لا بد أن يكون التحديد التجريبي لمّا تكون نتائجه ذات الفاعلية الخاصة "مهمّة" و"لا مراد لها". تكفي لأن تكفل التدخل السياسي، وتشير هذه الحجة إلى تساؤلين آخرين هما:

– من الذي يجب عليه أن يصنع هذا التحديد بدقة؟

– وما هي المعايير التي يمكن أن تحدد بواسطتها عمّا إذا كانت أنشطة جمعية معينة توصل إلى "نمو" صحيح، ويجب رعايتها أو العكس؟[62]

إنّ الاتساع الكبير، إن لم نقل غموض، هذه المعايير، بوصفها "نموا" أو "جدية" يجعل السؤال من الذي يحدّدها، أو يطبقها أكثر أهمية، واتصّالا بالموضوع.

[62] المرجع نفسه، ص36.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ هذين السؤالين يفترضان دلالة عظيمة وكبيرة إلى تعديل (ديوي) التدريجي للنظرية التعددية يمدّ مجال انشطة الدولة المشروعة، حتى إلى تلك الجماعات التي تتميز بعلاقة "المواجهة" والتي يفترض، أصلا أنها توجد خارج الميدان السياسي. ومن أجل تقديم التربية العامة الإلزامية، وحماية الضعفاء والمعتمدين على غيرهم، وجعل فرص "النمو" متساوية بالنسبة للجميع، لا بد أن تتدخل السلطة السامية، بالضرورة، حيث في شؤون الأسرة والعشيرة والجيرة. ويبدو أنّه إذا كانت السلطة في أيدي أشخاص ظالمين، فإنّ التهديد سينشأ من ذلك "المذهب الشمولي"، الذي كان (ديوي) حريصا على أن يتجنّبه. ويفضي وعي (ديوي) بهذا التهديد إلى صياغته لاختبار"النتيجة غير المباشرة" لمشروعية أي ممارسة لسلطة الدولة، والاختبار هو العنصر الأساسي الثاني لنظريته السياسية الصورية التي يجب أن تنظر فيه.

ويمكن فهم تطبيق (ديوي) لاختبار"النتيجة غير المباشرة" بسهولة عن طريق مثال : افرض أنّ العمال في مصنع الفولاذ يحاولون أن ينظّموا اتّحادا، قد تكون حركة الإتحاد مقتصرة في البداية على القليل من العمّال الذين يستخدمون جزءا من تناولهم غذائهم في "الحديث عن عملهم" ؛ أعني في مناقشة المشاكل التي يواجهونها في عملهم، يصف (ديوي) هذه المناقشات، حتى إذا كانت منظمة، بأنها خاصة وفقا للقاعدة التي تذهب إلى أنّ الفعل يكون خاصا عندما تنحصر نتائجه، أو يعتقد أنها تنحصر أساسا في الأشخاص الذين يهتمون به بصورة مباشرة...

إنّ المناقشات، من حيث أنّها كذلك لا تهم الدولة وقد لا تسمح بالتدخل.[63] ومع ذلك، افرض أنّ الذين يشتركون في هذه المناقشات في البداية يقرّرون أن يشكّلوا إتحادا.

[63] المرجع نفسه، ص37.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويشرعوا بعد ذلك في تحقيق قرارهم، لكي يحققوا ذلك يحضرون اجتماعاتهم، ويطّلع منظمون خارجون على الخطة لكي يدافعوا عن القضية، ويحدث إضراب عن العمل من أجل الإرغام على الاعتراف بالإتحاد. فإذا نجحت حركة الإتحاد فستكون هناك نتائج واسعة غير مباشرة تؤثر على حياة العمال الكثيرين ؛ فقد تكون للزيادات في تكلفة الفولاذ آثار مهمة على تشغيل الصناعات المترابطة، وقد تحثّ تكاليف العمل الباهظة الإدارة على أن تدخل التجهيزات الآلية، وهو عمل يحدث نتائج أبعد غير مباشرة، وتصل تفرعات كلّ هذه النتائج بصورة أو بأخرى، إلى المستهلكين في النهاية ؛ أي للجمهور الذي يشترى.

واضح بالنسبة لـــ(ديوي) أنّ مجتمع القرن العشرين الصناعي، المركّب هو الذي يؤدي إلى ظهور عدد كبير من هذه الجماهير لأنّ الأفعال المرتبطة التي يكون لها نتائج غير مباشرة، ومهمّة، ومستمرة، تكون مكتظة بصورة لا تضاهى، وكل عمل منها يعارض الأعمال الأخرى، ويولّد مجموعته الخاصة من الأشخاص الذين يتأثرون بصفة خاصة. ولأنّ (ديوي) يسلّم بهذا التنوع من الجمهور ذي العضوية المتداخلة، فقد انقاد بالضرورة، إلى أن يتساءل عما إذا كانت هناك أي طريقة يمكن أن تتّحد فيها هذه الجماهير المختلفة في كل متكامل. وهذا السؤال ذو أهمية أساسية ؛ لأنّ ألفاظ نظرية (ديوي) تفوّض أعضاء كل جمهور أن يختار نوابه لكي يعالجوا "النتائج غير المباشرة" التي تنتجها أنشطة معيّنة خاصة، كما هو الحال في المثال السابق ؛ ويبدو أنّ هذا يتطلب اختيار عدد هائل من النواب، أو اختراع نظام يتم عن طريقه اختيار فرد واحد لكي ينوب عن جماهير كثيرة.[64]

ولم يطوّر(ديوي) نظريته عن التمثيل، ولم يكن (ديوي) متّسقا في قوله. إنّ الديمقراطية السياسية تتطلب نظاما من التمثيل، وإنّما ترك للآخرين طواعية، مهمة تدبر الأشكال الدستورية لتعاليم السياسة وقد فعل ذلك لسببين هما :

[64] ستراوش، ليو، المرجع الأسبق، ص551.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أوّلا: –إنّه يبرهن على أنّ الدساتير السياسية يجد
تعبيرا عاجلا عن الظروف المتغيرة بصورة متواصلة للحياة المترابطة، وبالتالي، فإنّ أيّ محاولة لتثبيت شكلها يبرهن على أنّها مقيدة بصورة خطيرة.

ثانيا: وما هو أكثر أهمية أنّ وجهة نظر (ديوي) هي أنّ شخصية المواطن هي المهمة كل الأهمية بالفعل، للوصول إلى الدولة الجيّدة، ويقلّل (ديوي) في كل كتاباته عن عمد من أهمّية الترتيبات الدستورية والمؤسسية. ولذلك يضع في الغالب اعتمادا كاملا بالنسبة لتحقيق نظام الحكم الديمقراطي الجيّد على وجود مواطنة مثقّفة ومستنيرة، وذات روح وطنية ونشطة. وتستطيع هذه المواطنة، كما يعلن خلال عمله أن تدخل مساحة جديدة، في الحياة الديمقراطية ؛ أعني مساحة تجعل تحقيق الإمكانات الغنية والوفيرة للحياة ممكنا للمرة الأولى في التاريخ الإنساني. وعلى العكس، فإنّ المواطنة الجاهلة، والأنانية، والبليدة بصورة مسيطرة تعود بنتيجة مختلفة. فلقد وجد أنّ اختيار "النتيجة غير المباشرة" لحدود سلطة الدولة عند (ديوي) يضع مسؤولية كاملة لتحديد حدود سلطة الدولة السياسية، وكيفية الإنجاز في أيدي الجماهير ونوابهم: فهم الذين يحددون ما إذا كانت "النتائج غير المباشرة" مهمّة أو شاملة بدرجة تكفي لأن تكفل الضبط السياسي، وبالتالي تجنّب سوء الحكم.وفي المستقبل تمكّننا من تطوير المواطنة التي تكون ديمقراطية تماما في كل ناحية. ومن الأدوات الأكثر أهمية لإيجاد أشخاص ديمقراطيين، كما يبرهن (ديوي) هو نظام مدرسة مخطّط لهذا الغرض. ففي المدارس، لابدّ أن يتشكل مواطنو المستقبل حتى أنّ المجتمع الذي يؤسّسونه بوصفهم كبارا يكون، إلى حدّ ما أفضل من مجتمع آبائهم. ويكرّر كل جيل، بدوره، العملية، ويكرر بالتالي"النمو" المتوالد، المتواصل.[65]

[65] المرجع السابق، ص553.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ مهمة المدارس ليست ببساطة أن تقيد أذهان الا
المنهج، بالإضافة إلى مضمون التعليم، وتقوم بذلك من أجل تقدم المجتمع وحمايته.

إنّ ما تحتاج إليه الديمقراطية هو أشخاص تكون طبائعهم ديمقراطية حتى أنهم يستطيعون أن يتسامحوا. إنّ الأشخاص غير المتعاونين يهدّدون حلم (ديوي)، مثلما يميل أشخاص إلى أن يتشبثوا بالبرودة أو السلطة ببرود، وأشخاص لا يرغبون في النمو في كلّ اتّجاه. ولذلك فإنّ الحياة لا بدّ أن تعوّد الأطفال في فصولهم، في السنوات سهلة التأثير، على أن يجتهدوا بدون منافسة، وأن يدرسوا ويعملوا بصورة متعاونة في مجموعات ويكتسبوا عادات التعبير عن الذات التي تعدّهم للحياة في ديمقراطية أكثر كمالا. إذ أخذ (ديوي) التربية كوسيلة للوصول إلى إمكانية ممارسة الديمقراطية في كل جوانب الحياة، ولأنّ (ديوي) متفائل باستمرار فإنه لا يسمح لنكبات القرن العشرين أن تحطم توقعاته لمستقبل البشرية، إنّ عمله يقوم، باستمرار على التأكيد أنه مع تقدم البناء الجديد الديمقراطي الذي يدعو إليه. يقول في هذا الصدد: "يكون لدينا كل سبب لأن نعتقد أنه مهما حدثت تغيرّات في الجهاز الديمقراطي، فإنّها ستكون ذات نوع يجعل مصلحة الجمهور المرشد الأكثر سموا والمرشد للنشاط الحكومي، ويمكّن الجمهور من أن يشكّل أغراضه، ويوضّحها، بصورة أكثر حسما، وبهذا المعنى يكون علاج أمراض الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية.[66]

[66] المرجع السابق، ص554.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني

الديمقراطية في الفكر العربي الإسلامي: المراحل والتوظيف

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الديمقراطية في الفكر العربي الإسلامي: المراحل والتوظيف

المبحث الأول : مراحل الديمقراطية وتوظيفها في الحكم

تعتبر الديمقراطية إحدى القضايا الرئيسة التي انشغل بها الفكر العربي منذ بلوغ الفجر النهضة الحديثة، وقد شهد الوطن العربي تطوّرا في مفاهيم الديمقراطية، جاء بفعل تغيّرات مهمة حدثت فيه على مدى القرنين الماضيين.

والتاريخ يبيّن أنّ هناك تجارب ديمقراطية تتالت على الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج، في هذه الفترة الزمنية التي تقارب القرنين، كثرت الدراسات حول موضوع الديمقراطية لدى المفكّرين العرب والمسلمين. وهنا يجب الوقوف عند محطات مهمة في هذه الدراسات:

أولّها: يتعلق بطبيعة الفترة الزمنية التي شهدت هذا التطور، فهي فترة مليئة بالأحداث، والتحوّلات والتغيّرات، حافلة بالتحديات التي واجهها الوطن العربي: لقد كان الوطن العربي تحت حكم الدولة العثمانية في أوائل القرن الثالث عشر هجري، أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، والتي شهدت أحداثا على الصعيدين الداخلي والخارجي، وظهرت فيها محاولات أولى للإصلاح بعد أن عانت من الحرب مع روسيا، ولم تلبث مصر أن تعرضت للغزو الفرنسي عام 1798م الذي قاده (نابليون بونابرت) فقاومته وأفشلته، وتولّى الحكم فيها (محمد علي) وأسرته منذ عام 1805م وأقام دولة قوية، التي توسّعت وشملت أجزاءا أخرى في الشام والجزيرة العربية والسودان، ثم انكمشت. وتعرّض الوطن العربي لموجات من الغزو الاستعماري الأوروبي الذي بدأ بغزو فرنسا للجزائر عام 1830م، واستمرّت حتى أواخر الحرب العالمية الأولى، حين احتلت بريطانيا وفرنسا بلاد الشام والعراق. وشهدت الدولة العثمانية خلال تلك الفترة تغيّرات مهمة وانتهت بفقدان الوطن العربي كلّه، وآلت هي نفسها إلى السقوط. وقسّمت الدولة الأوروبية المستعمرة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا الوطن العربي وتقاسمته، وبدأت المقاومة للاستعمار، وقامت عدة أقطار عربية في المشرق العربي .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

واحتدمت المقاومة في فترة ما بين الحربين الـ
الثانية فتدفقت موجة التحرير في الوطن العربي، واستقلت مجموعة اقطار اخرى، باستثناء فلسطين.

ثانيها: تتعلق بطبيعة النمو الحضاري الذي عاشته الأمة العربية في هذه الفترة الزمنية. فهو نمو تمثّل في انبعاث حضاري جديد بانت آثاره بوضوح في مجالات حياة الأمة المختلفة، وقد تجسّد في نهضة عبّرت عن نفسها في مجالات إصلاح وتجديد وإحياء.

كان هذا الانبعاث الحضاري تجسيدا لخاصية مهمّة من خصائص "الظاهرة الحضارية"، هي خاصية "الحيوية والتغيير" التي شرحها (قسطنطين زريق) في كتابه "في معركة الحضارة"، ويطرأ هذا التغيّر على حضارة مجتمع ما بتأثير محيطها الخارجي أو بفعل تحوّلها الداخلي، تماما كما يطرأ نتيجة اتّصالها بحضارات أخرى، وتفاعلها معها وتبادلها العناصر والمؤثرات. وقد عاشت الأمة العربية تحوّلات داخلية مهمة، كما تأثّرت تأثّرا شديدا بمحيطها الخارجي بفعل احتكاكها بالغرب الأوروبي وتفاعل حضارتها مع حضارته، وكان طبيعيا أن يعبّر الفكر العربي الحديث عن هذه التحوّلات الداخلية، وعن هذا التفاعل الحضاري.[67]

لقد عاشت الأمّة العربية ظاهرة التفاعل الحضاري في أبعاد مختلفة وعلى أوسع مدى، وبخاصّة حين ابتليت بالاستعمار الأوروبي. وإذا كان التفاعل قديما قدّم ظهور الحضارات، وقد حدث عن طريق الغزوات والحروب والفتوح وانتقال الأشخاص والأشياء المادية، فإنه قوي كثيرا في العصر الحديث عن طريق الاستعمار وطريق التقدّم التقني. ففي الاستعمار غزو وفتح وتسلط، وفيه انتقال أشخاص، وفيه دوافع اقتصادية، وقد تعدّدت أنواعه وأشكاله واختلفت طرق وأساليبه.

[67] الدجاني، أحمد الصادق،"تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث" ط1، س 1984م، ص ص115-116.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفتح التقدم التقني في العصر الحديث الباب واس
المكتوبة أو الصورة المرسومة بعد الاختراعات الحديثة.

لقد كان التفاعل محدودا بين الحضارة العربية والحضارة الغربية قبل الحملة الفرنسية على مصر، ولم يلبث أن اشتّد أثناء تلك الحملة، وفي أعقابها، بفعل الاستعمار الأوروبي للوطن العربي. وحين يحدث التفاعل بين حضارتين عن طريق الغزو، فإنّ من ظواهره، أنّ التأثير يسري عادة من الحضارة الأقوى إلى الحضارة الأضعف، فانتقلت المنتجات المادية بسرعة أكثر من غيرها، ثم لحقت بها العلوم المجردة والفلسفة وأخيرا الآداب والفنون. وحين يحدث هذا التفاعل فإنّ موافق عدة تبرز داخل المجتمع المتأثّر، فهناك موقف الرفض المطلق لكل ما يأتي من الخارج، وهناك موقف القبول المطلق. وهناك موقف الاستجابة الصحيحة الذي يتمثّل في تحقيق النهضة، وتتأثر حضارة الأقوى هي الأخرى بالمجتمع المتأثر بها وتتطور حسب ما يراه (قسطنطين زريق).

لقد ظهرت جميع الظواهر حيث اشتد التفاعل بين العرب والغرب وبرزت تلك المواقف، ومرّت صورة الغرب بمراحل، عكس الفكر العربي الحديث ذلك كله بوضوح، وبخاصة في القضايا الرئيسة التي انشغل بها، ومنها القضية الديمقراطية.[68]

ثالثها: تتعلّق بتحديد المصطلحات التي نستخدمها، فمصلح "الديمقراطية" من المفاهيم التي يتضمّنها الاستعمال في لغتنا السياسية العربية، ولم يتداول على نطاق واسع في الوطن العربي إلاّ في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فمصطلح "الديمقراطية" يكاد ينعدم في كل كتابات المفكرين العرب في القرن التاسع عشر رغم اهتمامه بها. لأنهم كانوا يستخدمون مصطلحات أخرى حينما يبحثون في هذه القضية، ومن بين هذه المصطلحات هناك مصطلح "الشورى"، مصطلح "أهل الحل والعقد" ومصطلح "العدل والإنصاف".

[68]. زريق، قسطنطين،"في معركة الحضارة"، س 1981م، ص65

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد لاحظ (رفاعة الطهطاوي) (refaà tahtaoui)في كتابه: "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" أنّ ما يسميه الفرنسيون الحرية ويرغبون فيه هو ما يطلق عليه عندنا "العدل والإنصاف"، وذلك لأنّ معنى الحرية في الحكم هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين، بحيث لا يجوز الحكم على الإنسان بل القوانين هي المتحكّمة.[69]

ومعلوم أنّ العرب شأنهم شأن أمم أخرى في آسيا وإفريقيا، وجدوا أنفسهم في القرن الأخير أمام سلسلة من المفاهيم والمؤسسات السياسية الغربية البعيدة عن تقاليدهم وافدة من أوروبا. وقد نشأت من تجارب أوروبية وصيغت بتعبيرات أوروبية، وكان لابدّ من ابتكار ألفاظ تعبر عنها، ويلاحظ (برنارد لويس) الذي كتب عن التغيّرات السياسية العربية الحديثة أنّ العرب لجئوا إلى أربع طرق أساسية في ابتكار هذه الألفاظ هي : استعارة اللفظ الأجنبي، وإيجاد لفظ جديد وإعادة الشباب للفظ قديم، والترجمة المستعارة. وقد أوضح أنّ لفظة الديمقراطية جاءت من الطريق الأول، واستخدمت على نطاق واسع في سلسلة من المعاني المتنوعة متضمنة عناصر مستمدة من شرقي وغربي أوروبا، ومن شمالي وجنوبي أمريكا ومن التقاليد الفطرية والتجارب الذاتية. ويقول (لويس عوض) أنه يبدو غريبا للوهلة الأولى أنّ العرب عمدوا إلى استعارة اللفظ كما هو، على الرغم من أنهم تعاملوا معه في تاريخهم من خلال إطّلاعهم على الكتابات السياسية الإغريقية، وقد ترجموا مصطلح "حكومة ديمقراطية"، الذي شاع في بلاد اليونان قديما "بالمدينة الجماعية"، ولكن هذا التراث كان قليلا ما يقرأ في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ويمكن التماس العذر لمن كانوا على معرفة به، إذ لم يربطوا بين أنظمة قديمة وأفكار وممارسات حديثة، تجري في أيامهم، وعصرهم.[70]

[69] الطهطاوي، رفاعة،"الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي" ج2، س1973م،ص16.
[70] الدجاني، المرجع السابق، ص116.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رابعها: تتعلّق بأصول هذه المفاهيم في الفكر العـ
"الشورى" في الفكر العربي الحديث كاستمرار لانشغال الفكر العربي الإسلامي بها على مدى الحقب التي سبقت.

ومعلوم أنّ كتاب "الأحكام السلطانية" وكتبا أخرى عالجتها. وقد اشتهر ما كتبه (الماوردي) و(الجويني) و(ابن خلدون)...

استخلص الدكتور (عبد العزيز الدوري) من دراسته: "الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي" أنّ الفكر الإسلامي في منابعه وهي: القرآن والحديث والتطبيقات في زمن الراشدين، يعتبر الأمة هي الأساس. فهي مصدر السلطات ولا تجتمع على ضلال، وهذه الأمة تقوم على فكرة المساواة، لا سادة فيها ولا مسودين. والشريعة هي التي تحدد لكل حقوقه ومسؤولياته، وكأنّ الفكرة الإسلامية تقوم على أساس أنّ الأمة طبقة واحدة من أحرار متساوين يتفاضلون بالعمل والكفاية. والأمة هي التي تختار الإمام، دون تحديد لطريقة الاختيار، سواء أكان انتخابه مباشرا في المركز أو عن طريق أهل الرأي (الحل والعقد)، والاختيار والبيعة هما نوع من العقد. ويمكن القول أنّ العقد ليس تولية بل ترشيحا وأنّ التولية لا تتم إلاّ بالبيعة من الأمة أو "أهل الحل والعقد" الذين يمثلونها... ويؤكّد الفكر الإسلامي على "الشورى"، وعلى دور "أهل الحل والعقد" وهم في الأساس ممثّلو الأمة..." وقد أبرز (الدوري) أن الثغرة الكبرى التي كانت في الفترات المختلفة هي في تكوين المؤسسات والنظم التي تمكّن من تطبيق الآراء، وتضمن استمرار الأخذ بها أو تطويرها، فقد غابت المؤسسات التي تعبّر عن المفاهيم الإسلامية.[71]

خامسها: تتعلّق بتطوّر مفاهيم الديمقراطية في الغرب على مدى القرنين الأخيرين. فمع أنّ فكرة الديمقراطية قديمة كإسمها وتعود إلى عصر ازدهار الحضارة الإغريقية، إلاّ أنها لم تظهر بالمعنى الليبرالي إلاّ في القرن الثامن عشر.

[71] الدوري، عبد العزيز،"الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي"س 1979م، ص45.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حين بشّر المفكرون الأوربيون بفكرة المساواة، وفي الإشراف عليها. وكان هذا المعنى مقترنا بالمطالبة بمساواة المواطنين في حق الاقتراع السري دون النظر في أصولهم أو طبقاتهم. وانتظمت آنئذ الفكرة الديمقراطية في إطارها الدستوري المعروف، فكانت ديمقراطية مبنية على الحرية والتحرير، ومقيّدة بالسلطات الحكومية وذلك بضمانة دستور مكتوب، صادر عن مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب بأغلبية أصوات مواطنيه.

وفي ظلّ هذه الديمقراطية الدستورية انطلقت القوى السياسية الاقتصادية في الغرب فاقترنت بالرأسمالية الغربية، وهي تقبل على تأسيس الصناعات الضخمة وفتح الأسواق العالمية، واجتياح الدول والمماليك في آسيا وإفريقيا، وإنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية على أنقاضها. ولم تلبث الشعوب الغربية أن تفتّحت على الحياة العامة وتحسّست نمو قواها الاقتصادية الذاتية، وتطلّبت المزيد في تحقيق حاجاتها الحياتية، بينما كانت الحريات الفردية تدفع الرأسمالية الأوربية إلى غزو القارات الأخرى. وهكذا نشبت الأزمات الاجتماعية التي بدأت تشغل الأذهان، وظهرت النظريات الجديدة الاشتراكية التي تناولت مشاكل المجتمع والاقتصاد بالنقد والتمحيص. وبدأ الفكر الاشتراكي ينقد الديمقراطية البرجوازية التي تدّعي مساواة المواطنين في السيطرة على الحكومة. ولاحظ الاشتراكيون أنّ هناك ارتباطا بين الدولة والنظام الاقتصادي، وبالتالي فإنّ الطبقة المسيطرة على الدولة هي التي تخضع الديمقراطية لصالحها، حتى لو صيغت هذه المصالح بلون الصالح العام.

ظهرت بفعل ذلك حركة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، التي لا تحصر الديمقراطية في حقّ التصويت وتعميمه، وإنّما تتجاوزه إلى إعطاء حقوق الأفراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية، قصد تحقيق مجتمع أعدل وحياة أفضل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وحاول الاشتراكيون تقديم تعريفات لمصطلح الش
مصلحة خاصة تعارض الصالح العام. وذلك بعد أن قالوا انّ المصطلح تعبير مطاطي لانه يعني كل المواطنين، ولكنه في النهاية يضيف على مصلحة
الرأسمالية. وواضح أنه بهذا المقياس لا تدخل الإقطاعية والرأسمالية في هذا التصوّر، نظرا لانفصام مصالحها عن المصالح العامة للجماهير، ولاحظ الاشتراكيون أنّ الرأسمالية لا تسمح بالديمقراطية –حتى بالمعنى البرجوازي لها– إلاّ إذا كانت في حالة نمو وازدهار. أمّا إذا تعرضت الرأسمالية للأزمة الاقتصادية فإنّ سرعان ما تسحب الحقوق الديمقراطية التي تنازلت عنها، وتلجأ إلى استخدام العنف، وتشهر الدكتاتورية في وجه الشعب.

والتاريخ يعطينا دليلا على ذلك، فحين ظهرت أزمة 1929م الاقتصادية، برزت الفاشية والنازية لتسحب الحقوق التي كانت قد تنازلت عنها الرأسمالية في فترة الازدهار والنمو والتطور.[72]

لقد تطوّر إذا، مفهوم الديمقراطية في الغرب نفسه فتفرّع إلى مفاهيم الديمقراطية التحريرية الليبرالية القائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة، في الدين والفكر والتعبير وفي العمل والاجتماع والانتقال، في إطار الملكية الفردية التي توفّر لها الضمانات الكافية.

والديمقراطية السياسية المستمدة من حق المواطن في المساهمة في تكوين الحكم ومراقبته. متّخذة أشكال حكومية مختلفة كالبرلمانية والرئاسية، وهي وثيقة الصلة بسابقتها.

والديمقراطية الاجتماعية التي تعمل على تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ورفع مستواها لجعلها موجّهة لمصيرها ومالكة ناصية اقتصادها وسيدة في سياستها وقادرة على توطيد الأمن الاجتماعي في دارها والسلام الدولي خارجها.

[72] رباط، إدمون،"الديمقراطية في البلاد العربية من خلال تطورها الدستوري"ط2، 1952م، ص123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبرزت ضمن المفهوم الأخير الديمقراطيات الش
حزب واحد بلوغا لهدف الاشتراكية، ويقتصر الانضمام إليه على أهل الثقة المؤمنين بمبادئه. وأكّد هذا المفهوم على التأميم الشامل لوسائل الإنتاج، وعلى إلغاء مختلف الاستغلال بغية تحقيق المساواة الحقيقية بين الناس.

لقد كان طبيعيا والعرب يتفاعلون مع الفكر الغربي، أن يتأثّر تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي بهذا التطور لمفاهيم الديمقراطية الذي حدث في الغرب نفسه.

تأثر الفكر العربي المعاصر بالفكر الغربي في قضية الديمقراطية : – لقد حاول مفكرو القرن التاسع عشر، الذين تأثروا بفكر وممارسة الديمقراطية الأوربية، إثبات وجود تشابه بين الديمقراطية والمفهوم الإسلامي للشورى، وسعوا في مواجهة أزمة الحكم الخانقة والفساد والسلوك المستبد للحكّام في العالم الإسلامي، وبرّروا اقتباس جوانب من النموذج الغربي اعتقدوا بتوافقها مع الإسلام وقدرتها عل إخراج المجتمعات العربية من أزمتها السياسية، هذا بالنسبة للذين أيّدوا الفكر الغربي وأخذوا يقتبسون منه للنهوض بالأمة الإسلامية وتحريرها من الاستعمار الأوربي.

ويظهر انشغال الفكر العربي بقضية "الشورى" الذي بدأ مع بزوغ فجر النهضة في كتابات مفكري النهضة، وفي القوانين الأساسية للحكم، وفي البرامج السياسية للتنظيمات السياسية.

مراحل الانشغال: –1– أول مرحلة:– كانت ما قبل الحرب العالمية الأولى وفيها برز مجموعة من المفكرين انشغلوا بقضية الشورى وأسهموا في إغناء الفكر العربي، أهمّهم :

الشيخ رفاعة الطهطاوي (1801م–1873م) الذي كان (لويس عوض) يطلق عليه لقب "أبو الديمقراطية المصرية" و(خير الدين التونسي) رائد حركة الإصلاح التونسية في القرن التاسع عشر، و(جمال الدين الأفغاني) (1838م–1897م) الذي توصّل إلي أسباب انحطاط المسلمين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و(عبد الرحمن الكواكبي) (1849م-1903م) للتخلف،..وقد تفاعل جميعهم مع الفكر الغربي أهمّهم رواد الفكر الفرنسي امثال : (فولتير) و(روسو)، وتواصلوا مع تراث أمتهم، فاستحضروا كتابات أسلافهم العرب وهضموها، خاصة (الماوردي) و(ابن تيمية) و(ابن خلدون) الذي احتّل منزلة رفيعة لديهم. وكان (ابن خلدون) قد بحث في أسباب انحطاط وفناء الدول، وسلّط الأضواء على دور الاستبداد في الانحطاط. وكتب فصلا في ذلك منه :"...إنّ الظلم مؤذن بفساد العمران.." كما بحث في الدولة والسياسة، وشرح مفهومه في الشورى و"أهل الحل والعقد".[73]

نتائج المرحلة : - أسفرت هذه المرحلة على ظهور اتجاهات فكرية ديمقراطية بتصور عربي، إذ بذر (الطهطاوي) بذور الفكرة الديمقراطية في أوّل كتاب أصدره في حياته سنة 1834م بعنوان "تخليص الإبريز في تلخيص باريز".[74] والذي عمد من خلاله إلى التعريف بالفكرة الديمقراطية كما رآها في فرنس، من خلال ثورة 1830م التي قامت هناك ضد الملك (لويس العاشر)، ووضع فصلا في كتابه الأول :"من تدبير الدولة الفرنساوية" شرح فيه نظام الحكم فيها، يقول في هذا الصدد: "لنكشف الغطاء عن تدبير الدولة الفرنساوية، ونستوفي غالب أحكامهم، وليكون تدبيرهم العجيب عبرة لمن اعتبر". وقد شرح أسباب ثورة 1830م، ووضع نموذجا حيا لكفاح شعب في سبيل الديمقراطية، وعرّف بفرقتين إحداهما تؤيّد الملكية والأخرى تؤيّد الحرية. يقول: "المراد بالملكية إتّباع الملك القائل بأنه ينبغي تسليم الأمر لولي الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشيء. والأخرى تميل إلى الحرية بمعنى أنهم يقولون لا ينبغي النظر إلاّ إلى القوانين فقط. والملك إنّما منفّذ للأحكام طبقا للقوانين، فكأنه آلة ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية، ولا حاجة للملك أصلا.

[73] عوض، لويس،"تاريخ الفكر المصري الحديث"، 1969م، ص95.
[74] حوراني، ألبرت،"الفكر العربي في الفكر الليبرالي"،د(ط.س)، ص70.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حا
تختاره للحكم. وهذا هو حكم الجمهورية، ويقال للكبار مشايخ وللصغار جمهور. مثل ما كان موجودا في مصر في إمارة الصعيد فكانت جمهورية إلزامية.[75]

وبعد أن عرّف (الطهطاوي) بالفكرة الديمقراطية ذهب إلى تبيان أنّ "شريعة الإسلام التي عليها مدار الحكومة الإسلامية مشوبة بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها ومواردها"، فهو يؤصل ما رآه ويربط بين ما في الغرب وبين ما في تراث أمته. وكأنه يدعو قومه إلى إعمال الفكر لكي يختاروا ما يناسبهم.

الأمر الثالث الذي نراه في أعمال (الطهطاوي) هو ما طرأ على فكره من خلال حياته، برز بشكل واضح في كتابه الأخير الذي مال فيه إلى لون من الاعتزال السياسي، وانتقل إلى عدم الاكتفاء بأشكال الديمقراطية السياسية كما تتجلى في النظام النيابي، وأصر على أهمية الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

وواضح أنّ ما حدث في مصر خلال العقود الثلاثة الأولى التي تفصل بين صدور الكتابين:

1- تخليص الإبريز في تلخيص باريز.

2- مناهج الألباب في مباهج الآداب العصرية.

وما حدث في أوربا كان (الطهطاوي) متابعا له، أدّى إلى هذا التطور.

وجاء (خير الدين التونسي) فأصدر عام 1867م كتابه: "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، والذي يعدّ من أبرز الكتب التي حرّرت في المرحلة الأولى، وقد حوت مقدمته "من الآراء الجوهرية الخطيرة ما يجعل منها مرحلة حاسمة من مراحل التفكير السياسي في العالم العربي الإسلامي الحديث ".[76]

[75] المرجع السابق، ص121.
[76] المرجع السابق، ص ص، 122-123.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد تصدّى (خير الدين التونسي) لقضية إصلاح وقضية الاقتباس من الغرب، قال في مقدمة الكتاب: "إنّ الباعث الأصلي على تاليف الكتاب أمران آيلان إلى مقصد واحد. إحداهما إغراء ذوي الغيرة والحزم من رجال السياسة والعلم بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الإسلامية وتنمية أسباب تمدّنها...ثانيهما تحذير ذوي الغفلات من عوّام المسلمين من تماديهم في الإعراض عما يحمد من سيرة الغير الموافقة لشرعنا لمجرد ما انتقش في عقولهم من أنّ جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتيب ينبغي أن يهجر وتآلفهم في ذلك ينبغي أن تنبذ ولا تذكر..."

بحث (خير الدين التونسي) في جواز الاقتباس عن الغرب وماذا نقتبس وكيف نقتبس. وتوصّل إلى أنّ الشريعة الإسلامية صالحة كاملة، كما توصّل إلى ضرورة إلغاء الحكم المطلق، لأنّ الظلم مؤذن بخراب العمران. وشرح معنى السياسة الشرعية ودور العلماء، وطرح الحكم المقيّد بقانون، فتحدّث عن سلطة الخليفة و"أهل الحل والعقد"، ومسؤولية الوزراء والموظّفين، وإقامة العدل والحرية بين المواطنين.

إنّ مراجعة فهرس الكتاب توضّح مدى انشغال المؤلف بقضية الشورى، ففيه "مطلب اقتضاء الظلم لخراب العمران" و"مطلب وجوب المشورة وتغيير المنكر ونتائجها"...

ولعل أهمّ ما في عمل (خير الدين التونسي) أنّه قدم في كتابه مشروعا تضمن حلولا لمشكلة نظام الحكم المطلق الاستبدادي، ولمشكلة التخلّف والانهيار العمراني، ولمشكلة التعامل مع الحضارة الغربية، وهذه الحلول هي إقامة نظام حكم مقيّد بالشرع والقانون والعدل، وبناء نظام عصري تكون فيه الحرية شرطا لازدهار الاقتصاد والعمران، وتمثّل حضارة أوربا وضرورة أخذ ما يفيدنا منها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وسعيا منه لإنقاذ مشروعه الإصلاحي، أنشأ ( ) لتعليم الفنون والعلوم الحديثة ضمن إطار القيم الإسلامية. وقد جاء في إعلان تاسيس المدرسة أنّ الهدف منها هو تدريس القرآن والكتابة والمعارف المفيدة، أي العلوم الشرعية واللغات الأجنبية والعلوم العقلانية التي قد يستفيد منها المسلمون، شريطة أن لا تكون مناهضة للعقيدة.

وجاء فيه أيضا أنه يتوجب على الأساتذة أن ينموا في الطلاب حبّ العقيدة عبر إبراز محاسنها وتميّزها، وذلك عن طريق إخبارهم بأفعال النبي (ص)، والمعجزات التي تحققت على يديه وتذكيرهم بصفات الصالحين. وما يميز (خير الدين التونسي) أنه جمع بين الأصالة والمعاصرة، فقد أخذ من حضارة الغرب ومن تراث أمته، ويظهر ذلك جلّيا في استخدامه للمصطلحات العربية الإسلامية، واستفاد من (ابن خلدون) وغيره، وطّور دلالات بعض المصطلحات خاصة مصطلح "الشورى" ومصطلح "أهل الحل والعقد"، وساهم إسهاما كبيرا في بلورة هذه المفاهيم وغيرها كمفهوم العدل ومفهوم الحرية.[77]

تتابع مفكري النهضة وكان (جمال الدين الأفغاني) الذي نادى بـــ"الشورى"، والذي توصّل بعد تقص لأسباب انحطاط المسلمين أنّ مرجع ذلك هو غياب العدل والشورى وعدم تقيّد الحكومة بالدستور، فطالب بضرورة إعطاء للشعب حقّ ممارسة دوره السياسي والاجتماعي عبر المشاركة في الحكم من خلال الشورى والانتخابات.

يقول (جمال الدين الأفغاني) في وصف حالة الأمة العربية: "...إنّ من أسباب انحطاط المسلمين: غياب العدل والشورى، وعدم تقيّد الحكومة بالدستور. فقد حطّ الدهر على الشرق بكلكله ومرت عليه زلازل التعسّف والجور وأشكال الاستعباد، حتى تأصّل في نفوس أبنائه الذل والاستكانة والخلود إلى الرقاد. إنّ اشتراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى وانتخاب نواب عن الأمة هو البديل لهذه الحال والعلاج لهذا الداء".[78]

[77] ميكوب، تشالر وآخرون، "تونس وسياسة التحديث" د(ط.س)، ص1.
[78] رفعت، سيد أحمد،"الدين والدولة والثورة"، د(ط.س)، ص ص44-47.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد سار على نهج (الأفغاني) تلميذه (محمد عبـ
الإسلامية هو نظرتها إلى العلاقة بين الإسلام والعصر. وفي محاولة للتوفيق بين المبادئ الإسلامية وبعض الأفكار الغربية اقترح (محمد عبده) بأنّ مصطلح "المصلحة" عند المسلمين يقابل المنفعة عند الغربيين وبأن "الشورى" تقابل "الديمقراطية"، وأنّ الإجماع يقابل رأي الأغلبية. ولدى معالجته لإشكالية السلطة، أكّد عبده بأنّه لا يوجد حكم ديني "ثيوقراطية" في الإسلام، معتبرا أنّ مناصب الحاكم أو القاضي أو المفتي مناصب مدنية وليست دينية، ودعا في هذا المجال إلى إعادة إحياء الاجتهاد والتعامل مع الأولويات والمسائل الطارئة والمستجدة.[79]

وفي نفس الفترة ظهر (عبد الرحمن الكواكبي) الذي ألّف كتابين حول هذه القضايا: الأوّل بعنوان "طبائع الاستبداد" والثاني بعنوان "أم القرى". في كتابه الثاني، تصوّر (الكواكبي) حوارا بين عدد من المفكرين ينحدرون من مدن مختلفة في العالم الإسلامي، جمعهم في مكّة المكرّمة مؤتمر عقد خلال موسم الحج لتبادل الرأي حول أسباب انحطاط الأمة الإسلامية. ومن الأفكار التي حرص على طرحها ما جاء على لسان (البليغ القدسي): "يخيّل إليّ أنّ سبب الفتور هو تحوّل نوع السياسة الإسلامية، كانت نيابية اشتراكية أي ديمقراطية تماما، فصارت بعد الراشدين بسبب تمادي المحاربات الداخلية ملكية مقيّدة بقواعد الشرع الأساسية، ثم صارت أشبه بالمطلقة ". وما جاء على لسان (المولى الرومي) الذي يقول: "إنّ البلية أنّنا فقدنا الحرية ".ويخلص الكواكبي إلى أنّ التقدم مرتبط بالمحاسبة بينما التخلّف مرتبط بالاستبداد.[80]

يظهر في كل ما كتبه مفكرو النهضة التأثر البالغ بالديمقراطية الغربية، وقد أكّد (رشيد رضا) أنّ استقلال الفكر ومكافحة الاستبداد هو ما يدين به الشرق للغرب.

---

[79] المرجع نفسه، ص ص 48-50.
[80] الكواكبي، عبد الرحمن،"أم القرى"، د(ط.س).

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما أكّد "أنّ أعظم فائدة استفادها الشرق من الأو
الحكومة واصطباغ نفوسهم بها، حتى اندفعوا إلى استبدال الحكم المقيّد بالشورى، والشريعة بالحكم المطلق الموكل إلى إدارة الأفراد."[81]

توظيف الشورى في الحكم :

لقد عرف الحكم في الدول الإسلامية التي تعاقبت على حكم الوطن العربي صورا من الشورى، على الرغم من غياب المؤسّسات الثابتة التي تعبّر عنها. وحين توّلى السلطان (سليمان القانوني)، أنشأ الديوان الكبير والديوان الصغير كمؤسستين شوريتين وقد وجدت فكرة الديوان قبل ذلك في العهد المملوكي. وقد ضعف دوره في القرن الثامن عشر، فانفرد الوالي إلى حدّ ليس بقليل، وحين قامت الحركات الإصلاحية الإسلامية مثل الوهابية السنوسية حرصت على أن تحكم الشورى تنظيماتها. وكان هذا واضحا في نظام "الزوايا" الذي اعتمدته السنوسية.

عمد (نابليون بونابرت) بعد أن احتّل مصر إلى إنشاء الديوان العمومي الذي ضمّ ستّين عضوا، والديوان الخصوصي الذي ضمّ أربعة عشر عضوا. ولم يلبث أن عطّله، ثم أعاد العمل به وقد تحدّث أحدهم عن فرح الشعب بعودة الديوان بعد تعطيله. وأنشأ (بونابرت) دواوين الأقاليم ثم الديوان العام، واكتسب هذا الديوان نفوذا كبيرا في شؤون الحكومة، بما كانت ترجع إليه السلطة الفرنسية في مهمات الأمور.

خرج الفرنسيون من مصر، وبايع علماؤها (محمد علي) واليا بشروط اشترطوها وتعهد هو باحترامها، وتم الأمر بعد المعاهدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، وألاّ يفعل أمرا إلاّ بمشورته ومشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه.

[81] حوراني، المرجع السابق، ص 228.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهكذا قامت شرعية سلطة الوالي على ثلاثة شرو
الإرادة الشعبية التي تملك تنصيب الولاة، كما تملك عزلهم إذا خرجوا عن حكم القانون وحكم الشورى. وقد تضمّن محضر تعيين (محمد علي) واليا بعد عزل الوالي العثماني، القول "إنّ للشعوب طبقا لما جرى به العرف قديما، ولما تقضي أحكام الشريعة الإسلامية الحق في أن يقيّموا الولاة. ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل، وساروا بالظلم لأنّ الحكّام الظالمين خارجون على الشريعة"، وهكذا حدّد العلماء سلطة الشعب وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

اعتمد (محمد على) الديوان أداة للحكم، وكان يرأسه الباشا ويدعو إليه الزعماء وكبار المشايخ، وما لبث أن نظّم الحكومة على مبدأ التخصّص. وذلك بأن يختّص كل ديوان أو إدارة بمرفق من مرافق البلاد، وهكذا تفرّع الديوان إلى عدد من الدواوين والمجالس أنشئت في سنوات مختلفة بحسب الحاجة إليها. يقول الدكتور (أحمد عزت عبد الكريم) : "وممّا يلفت النظر أنّ هذه الدواوين أنشئت لا بالفكرة التنفيذية فقط وإنّما بالفكرة الشورية أيضا. فالديوان ليس أداة تنفيذية فقط وإنما هيئة شورية، بل إن الفكرة الشورية سبقت الفكرة التنفيذية إذ أنشئت بعض المجالس قبل دواوينها. ومن ذلك أنّ مجلس شورى المدارس سبق إنشاء ديوان المدارس... هذا لأنه لم يقصد بإنشاء هذه المجالس مجرد تمحيص المسائل بالمناقشة والبحث والتقرير، وإنّما قصد بها أن تكون بمثابة (مدارس) لإعداد رجال الحكم والفنيين وتعويدهم البحث والنقاش وتحميلهم المسؤولية".[82]

لقد عظم شأن الحكومة في مصر بفعل هذا التنظيم على نحو لم تعرفه مصر من قبل، وأصبح سلطانها معتمدا على نظام إداري دقيق وقوّة عسكرية ثابتة تعلو على كل سلطان، ويدها مبسوطة على جميع الهيئات والطوائف.

[82] الحصري، ساطع،"البلاد العربية والدولة العثمانية"، د(ط.س)، ص87.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وذابت في ظلّ النظام الجديد الهيئات والطوائف فانهارت الطائفية لتحلّ محلّها فكرة القومية الواحدة.

وقد كسبت مصر من جراء هذا التنظيم الحكومي. ولكن في مقابل هذا الكسب فقد المصريون كما يلاحظ الدكتور (أحمد عزت عبد الكريم)، "شيئا ثمينا هو هذا التكتل في طوائف وهيئات لها كيانها، هو هذا القدر من الحرية والحكم الذاتي الذي كانوا يتمتّعون به في تدبير أمورهم وتنسيق علاقتهم بالحاكم".

جرت في هذه الفترة محاولات الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية. وسارت الإصلاحات بوجه عام على أساس "الاقتباس من الغرب واستلهام النظم الغربية "، وتفاعل عاملان في إيجاد هذه الحركة، أولّها ضغط الدول الأوربية، وثانيها اقتناع رجال الدولة المستنيرين بضرورة إصلاح الحكم على أساس اقتباس النظم الغربية، من غير المساس بالأحكام الشرعية، وقد جاءت الإصلاحات على مرحلتين:

عرفت الأولى باسم التنظيمات وبدأت عام 1839م لأنها امتازت بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة، في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية. وعرفت الأخرى باسم المشروطية لأنها حاولت أن تقضي على نظام الحكم المطلق، وتجعل حكم السلطان مشروعا بمراعاة القيود المقررة في القانون الأساسي، وقد بدأت عام 1867م بالمشروطية الأولى عند إعلان الدستور، ثم جاءت المشروطية الثانية عام 1908م عند إعادة العمل به بعد أن تعطّل ولم يمض عن إعلانه عامان.[83]

انطلقت هذه المحاولات من التمسّك بالشرع الإسلامي، ومن استشعار لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة.

[83] عبد الكريم، أحمد عزت وآخرون،"دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة"، د(ط)، س1958م، ص 544.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تتحسن بها إدارة المملكة العليا المحروسة، والمو
منشور فيها من قبل (السلطان عبد المجيد) عام 1839م، "هو عبارة عن الأمن عن الأرواح وحفظ العرض، وتعيين الخراج، وهيئة العساكر للخدمة ومدّة استخدامهم لأنّه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والمال...".

وكان للوزير (رشيد باشا) دور خاص في إصدار هذا المنشور، وكان قد عمل في لندن سفيرا فوق العادة وأعجب بأسلوب الحكم الدستوري البريطاني، ورأى في التنظيمات سبيلا لقطع الطريق على ساسة أوربا الرامية إلى التدخل الدائم في شؤون الدولة، لاسيما فيما يتعلق بمشكلة "أهل الذمة". كما رأى فيها سبيلا لكسب عطف انجلترا وفرنسا في مواجهة روسيا، ولكسب تأييد الرأي العام الأوربي الذي كان يتابع أعمال (محمد علي) في مصر.

جاءت المحاولة الثانية في المنشور "الهمايوني" عقب حرب القرم عام 1856م وقد أكد هذا المنشور ما كان قد تقرر في سابقه، وأضاف إليه مبدأ مهّما، هو "معاملة جميع التابعين للدولة معاملة متساوية "مهما كانت أديانهم ومذاهبهم، مع إبقاء الحقوق، والامتيازات الممنوحة لرؤساء الملل غير المسلمة.

وقد صدرت مجموعة قوانين تنفيذا لأحكام المنشور لمختلف شؤون الدولة من إدارية ومالية إلى عدلية وتعليمية بقصد جعلها دولة عصرية. وأصبحت الدولة العثمانية بعد صدور هذا المنشور عضوا في جماعة الدول الخاضعة للقانون الدولي، ونصّت على ذلك المادة السابقة من معاهدة باريس عام 1856م.[84]

تجدر الإشارة إلى أنّ (الخديوي إسماعيل) في مصر أنشأ هو الآخر عام 1866م مجلس الشورى النواب" ولكنّه كان محدود العدد والتكوين، محدود السلطان إذ كانت قراراته لا تعدو أن تكون رغبات ترفع إلى (الخديوي) وليس فيها القول الفصل.

[84] المرجع نفسه، ص 545.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والحكومة لا ترفع إليه الأمور التي ترى أنّها
على مجلس البلاد ومشايخه في الأقاليم وجماعة الأعيان في المدن، والمجتمع لا يجتمع إلا شهرين في كل سنة، واجتماعه وفضّه وحلّه منوط بـــ(الخديوي) سرّية وهنا لابدّ لنا أن نقف ونتساءل عن رد فعل المواطنين على هذه المحاولات. والحق أنّ ممّا يلفت النظر بقوة أنّ الرعية في الدولة العثمانية لم تتقبّل منشور التنظيمات عام 1856م بمثل الحماسة التي تمّ بها قبول خط شريف (كولخانة) عام 1839م، وكان المنشور الذي أصدره (بروكلمان) محلّ ريبة عند المسلمين والنصارى على السواء، لأنّه نسبه إلى الحكومات الأوربية، التي لم تكن لتخفى عليهم جميعا. فقويت المطالبة في مصر بتعديل نظام مجلس الشورى النواب، وتخويله كامل حقوق المجالس النيابية، وأهمّها تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مناخ الشورى انتعش في مصر مع صدور القانون الأساسي العثماني، ونشط مفكرو النهضة في الدعوة إلى "الشورى" وحكم الشعب.

"وظهرت حركة معارضة قوية في مجلس شورى النواب لحكومة الخديوي ابتداء من عام 1876م، وصدر من أعضاء المجلس ردّهم على خطاب الخديوي (خطاب العرش)عام 1879م بقولهم: "نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها المطالبون بمصلحتها". وأراد (الخديوي إسماعيل) أن يتّخذ من هذه الروح الجديدة سندا له في كفاحه ضد التدخل الأجنبي، فشجّع على اجتماع "الجمعية الوطنية" ووافق على اللائحة الوطنية في أبريل 1879م التي تعارض مشروع وزير المالية الإنجليزي لتسوية الأزمة المالية. ومضت الحركة الوطنية في سيرها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكانت المطالبة بالدستور أهمّ أهداف الثورة العر
ولكن الاحتلال البريطاني قضى على ذلك كله، فاوقف نمو الحياة الدستورية في مصر وظلّت العلاقة بين الأمة والحكومة قائمة على الحذر. فالشعب يرى في الحكومة هيئة خارجة عنه فلقد أنشئت لتنظيم استغلاله. والتي يحترمها لحد الخشية والرهبة، ولكنه لا يحبها ويسعى إلى التخلّص من قيودها والتزاماته اتجاهها. وقد يتحيّن الفرصة لاستغلالها والكيد لها. وواضح أنّ هذه الصورة تسود ما دامت الحكومة لا تنبع من الشعب.

وقد سادت مصر حتى كان دستور 1923م وتأليف حكومة الشعب في عام 1924م.

وما يمكن ملاحظته أنّ الوعي الشعبي لقضية الشورى، تعمّق أكثر في الوطن العربي في بداية القرن العشرين منه في القرن التاسع عشر فتصدى أكثر للاستبداد وناضل ضده، ولم يعد الاهتمام بالشورى محصورا على رجال الفكر وإنّما أصبح عاما بصورة ملفتة للنظر. ففي هذه المرحلة تبلور مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي، وفيها ظهرت المدارس التي شقت طريقها فيما بعد.[85]

ماذا نتج عن ممارسة الشورى ؟

لقد أصبحت قضية الشورى في الوطن العربي في نهاية هذه المرحلة قضية أساسية. وقد ارتبطت بقضية التحرير وقضية التقدم، وتبلورت في صورة تقييد سلطة الحاكم ومباشرة التمثيل النيابي والحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم. فهي في مفهومها ليبرالية تحريرية، وفي شكلها دستورية وتداخلت مع تطلّعات قوى الشعب للقضاء على الاستبداد ورفع الظلم والمعاناة عن الشعب، بتدخلات الدول الأوربية التي أرادت أن تنفذ من خلال الإجراءات الديمقراطية لتفرض سيطرتها.

[85] المرجع نفسه، 546.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما حدثت محاولات جادّة قام بها رجال النهضة الإسلامي، والانطلاق من الاعتقاد بصلاحيته. ومع ذلك فقد جاءت القوانين الأساسية التي تعاملت مع القضية منقولة عن الغرب في معظمها، ولم يؤخذ في الاعتبار مدى مناسبتها لمجتمعات المنطقة. ولم تطوّر مؤسسات شورية تعبّر عن التركيب الاجتماعي القائم على مؤسسات نابعة من المجتمع. وبرزت على صعيد المفكرين، وعلى صعيد رجال الحكم تيارات ثلاثة في التعامل مع القضية هي:

1- تيّار المستغربين الذين توجهوا لنقل ما رأوه في الغرب المتقدم بحذافيره.

2- تيّار الإنكماشين الذين توجهوا لرفض كل ما جاء من الغرب المستعمر الكافر.

3- تيّار النهضة الذي حاول الجمع بين الأصالة والمعاصرة والاستجابة لتحديات العصر.[86]

مرحلة ما بين الحربين العالميتين:

ظهرت قضية الشورى بقوة في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى في كتابات المفكّرين، وفي أنظمة الحكم والحركة الدستورية، وفي التنظيمات السياسية والحركة الحزبية، وأصبح مصطلح الديمقراطية أكثر شيوعا.

وفي هذه الفترة كانت معظم الدول العربية واقعة تحت انتداب دول أوربية. فظهرت الأنظمة الدستورية في هذه الدول، وشرعت في المطالبة بالاستقلال أكثر منها بالحريات الديمقراطية، لأنّ حرية الوطن العربي شرط لحرية المواطن.

لقد كان المناخ المسيطر آنذاك هو مناخ حق تقرير المصير، الذي تضمنته مبادئ الرئيس الأمريكي (ولسون) الأربعة عشر ووعود الحلفاء إلى العرب.

[86] الحصري، المرجع السابق، ص 108.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد أثّر هذا المناخ بدوره على كيفية التعامل الع
الأخيرة بأزمة الديمقراطية في الغرب التي اشتدت أثناء الأزمة الاقتصادية عام 1923م، كما اشتّدت في هذه الفترة المقاومة العربية للاستعمار الأوربي، فتأثّر التفاعل الحضاري بين العرب والغرب بالمناخ الذي صنعه الصراع الأوربي والمقاومة العربية، فظهرت تيّارات يغلب عليها طابع الحدة، ونتج عن ذلك كله دساتير والتي أخذت عن الدساتير الليبرالية وهذا ليس غريبا طبعا، لأنّ الوطن العربي كان يعيش في ظّل الاستعمار والمقاوم في حدّ ذاته متأثّر به. فصدر مثلا في مصر دستور 1923م، الذي جاء بعد القانون الأساسي لعام 1883م، والذي أوجد مجلس شورى القوانين، وبعد دستور 1923م الذي أوجد الجمعية التشريعية، واعتمد الدستور الجديد نظام جديد، والذي حكمت بموجبه حكومة حزب الوفد. ولم يلبث أن جرى تغييره عام 1930م في دستور ثان، سرعان ما ألغي عام 1934م ليعود العمل بدستور 1923م مع تعديل مادتين فيه.

ونشطت الحركة الحزبية في هذه المرحلة، وشهدت تطوّرا فيها، ففي مصر مثلا كان هناك تعدد للأحزاب، وقد استمر الحزب الوطني في نشاطه الذي تأسّس في المرحلة السابقة، وظهر حزب الوفد الذي اقترن بثورة 1919م، ثورة (سعد زغلول).

وظهر حزب الأحرار الدستوريين امتدادا لحزب الأمة الذي تأسّس في المرحلة السابقة، ونشطت هذه الأحزاب على الساحة السياسية وظهرت الأحزاب والجمعيات العقائدية: فتأسّست جماعة الإخوان المسلمين معبّرة عن اتّجاه إسلامي وقام حزب مصر الفتاة معبّرا عن الديمقراطية الاجتماعية والتنظيمات الشبابية.[87]

ماذا نتج عن هذه المرحلة ؟

[87] رباط، إدمون- عودة، عبد المالك،"الديمقراطية في العالم العربي"، س 1959م، ص35.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لوحظ ازدياد نشاط الحركة الحزبية وشهدت تطو

إلى المضمون العقائدي، والاهتمام بالديمقراطية الاجتماعية. لقد قامت الديمقراطية السياسية على فكرة التمثيل النيابي وفق النسق البريطاني والفرنسي. وركّزت اهتمامها على تحقيق الاستقلال والسيادة، وقامت بقيادتها قيادات مثلت التركيب الاجتماعي السائد أواخر العهد العثماني. ونلاحظ أنّ الدساتير قرّرت مبدأ السيادة الشعبية، وأقرّت في البلاد ذات النظام الملكي مبدأ عدم مسؤولية رئيس الدولة، وأخذت بمبدأ انتقال السلطة الفعلية إلى الوزارة، وعدم إمكان انفراد رئيس الدولة بالعمل، واحتفظت له بحقّ تعيين الوزراء وعزلهم، وحقّ حل مجلس النواب ونصّت جميع الدساتير على أنّ البرلمان صاحب السلطة التشريعية. واحتوت على مواد كثيرة في حقوق المواطنين وواجباتهم.

– وفي هذه المرحلة عرفت التجربة الديمقراطية صعوبات كبيرة، وظهرت الممارسة مختلفة عن المبادئ المعلنة.[88]

المبادئ المعلنة:

– كان المستعمر يتدخل بصور مختلفة لتعطيل الديمقراطية حين تهدد مصالحه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان الجهاز الإداري يتدخل لصالح مرشحي الحزب الحاكم. فيخرق حرية الانتخابات، ومن جهة ثالثة، لم ترسّخ تقاليد احترام الحريات الفردية، إذ كثيرا ما انتهكت، ولم ترسّخ تقاليد احترام المعارضة فكانت المناقشات تأخذ أشكال الحدة والنفور.

وبالرغم من هذا كله فقد ازداد الشعور بضرورة الديمقراطية، فانشغل المفكّرون العرب بقضية الشورى والديمقراطية، فظهر تياران هما:

1– تيّار التغريب.

2– تيّار الأصالة والمعاصرة.

[88] جدعان، فهمي،"أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث"، د(ط.س)، ص 327.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تيّار التغريب :-اقتنع بضرورة الأخذ بالحضار
"بتأسيس الدستور على القانون الوضعي، وتأسيس الدولة على قواعد عصرية غربية ليس للدين الإسلامي أي دور فيها"، ورفعوا شعار (فصل الدين عن الدولة) كما دعا هذا التيار إلى بناء القضاء والمحاكم على أساس القوانين المدنية والجنائية الغربية، كما دعا إلى استبعاد الإسلام من حقل التدبير السياسي والاجتماعي للدولة والمجتمع، بحجة أنه لا يوجد فيه مضمون سياسي ولا اجتماعي من بين هؤلاء: (محمود عزمي).

تيّار الأصالة والمعاصرة: تابع هذا التيّار انشغاله بقضية الشورى مؤصّلا مفهومها ومحاربا الاستبداد، ونشط في البحث عن كيفية الممارسة الشورية، فظهر دعاة رفعوا شعار (الإسلام صالح لكل زمان ومكان)، فظهر مثلا (عبد الحميد ابن باديس) في الجزائر، وأسس جمعية العلماء المسلمين وأوضح أنّ الخلافة الإسلامية تقوم على تنفيذ الشرع وحياطته بواسطة الشورى من "أهل الحل والعقد" من ذوي العلم والخبرة، وقد رسم صورة للنظام السياسي في الإسلام، ردّ فيها أصول الولاية إلى ثلاثة عشر أصلا، استقاها من خطبة (أبي بكر الصديق) حين بويع بالخلافة. والأصل الأول فيها: "أنّ الأمة هي صاحبة الحق والسلطة في الولاية والعزل"، وفيها أيضا حق الأمة في مراقبة أولي الأمر، وفي مناقشتهم ومحاسبتهم وحملهم على ما تراه هي ولا يرونه هم، وفي حكم القانون الذي رضيته الأمة لنفسها، وفي سواسية الناس أمام القانون والحفاظ على حقوقهم، وحفظ التوازن بين طبقات الأمة.[89]

وجاء (حسن البنا)، فطرح في مصر ثلاث قواعد ينبغي أن تقوم عليها الحكومة الإسلامية هي:

1- مسؤولية الحاكم أمام الله وأمام الرعية.

2- وحدة الأمة في إطار من الأخوة.

3- احترام إرادة الأمة وحقها في مراقبة حاكمها.

[89] المرجع نفسه، ص 328.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد قبل (حسن البنا) فكرة النظام النيابي، ولكنه خشي من خطر فكرة تعدد الاحزاب، ويرى أنّ الأحزاب السياسية تهدد وحدة الأمّة الإسلامية، والتي اعتبرها أساسية لاستعادة نظام الخلافة، يقول في هذا الصدد: "لقد انعقد الإجماع على أنّ الأحزاب المصرية هي بيئة هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناره الآن، وأنها ليست أحزابا حقيقية بالمعنى الذي تعرف به الأحزاب في أيّ بلد من بلاد الدنيا، فهي ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة، اقتضت الظروف في يوم ما أن يتحدثوا بإسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية، ولامناص بعد الآن من أن تحلّ هذه الأحزاب جميعا، وتجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها ويضع أصول الإصلاح الداخلي العام.[90]

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية: – شهدت هذه المرحلة استقلال عدة بلدان عربية، وتميّزت ببروز ردود أفعال حادة على الديمقراطية الليبرالية، بالإضافة إلى ظهور محاولات جادة لتحقيق مفهوم ديمقراطي متوازن مناسب للمجتمع العربي، فعلى صعيد نظام الحكم ظهر رد فعل عنيف تمثل في الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق ومصر، هذه الأخيرة شهدت ثورة 1952م وأصدرت إعلانا دستوريا تضمن إلغاء الدستور السابق. ثم صدر دستور جديد عن الشعب المصري في جانفي 1956م، وأتى بعده دستور مؤقّت لدولة الوحدة، وبرزت فكرة التنظيم الواحد فقامت هيئة التحرير في مصر، ثم الإتحاد الاشتراكي، ثم الأحزاب القاعدة.

واقترن طرح فكرة التنظيم الواحد بطرح مفهوم جديد للديمقراطية الاشتراكية يجعل: "الحرية كل الحرية للشعب، ولا حرية أيّة حرية لأعداء الشعب". وبرزت كتابات ترفض الزعم بأنّ النظام البرلماني الحزبي القائم على تعدد الأحزاب هو الصيغة العلمية للنظام الديمقراطي.

[90] عثمان، فتحي،"من أصول الفكر السياسي"، ص48.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وترفض الزعم بإمكان بناء الديمقراطية على غير قاعدة الاشتراكية. وتدعو إلى إقامة تنظيم شعبي واحد يضم قوى الشعب العاملة كلّها. وتنادى بعزل الطبقات المستغلة عن التنظيم وحرمانها من عضويته. وجاء صدور هذه الكتابات بعد صدور الميثاق الوطني في الجمهورية العربية المتحدة عام 1962 م إثر انفصال سوريا عن مصر.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني : الاتجاه المعادي للديمقراطية: التصور الإسلامي

لقد ظهرت ردود الأفعال الحادة في الاتجاه الإسلامي في الستينات. وقد عبّر عنها (سيد قطب) في كتابه "معالم في الطريق"، الذي بيّن فيه رفضه لجميع النظم السياسية القائمة، ووصفها بنظم الجاهلية كالديمقراطية وغيرها من المصطلحات الغربية. ويعدّ هذا الكتاب من أكثر الكتب انتشارا في العالمين العربي والإسلامي، وخاصة بعد هزيمة العرب في حرب 1967م. [91]

وضع (سيد قطب) في هذا الكتاب نظريته حول الجاهلية التي جاء الإسلام لينقذ البشرية منها، فقسّم (قطب) الأنظمة بناءا على هذه النظرية إلى نوعين:

1- النظام الإسلامي.

2- النظام الجاهلي.

واعتبر هذا الأخير فاسدا من النوع الذي ساد في جزيرة العرب قبل الإسلام، والذي خضع الناس بموجبه لا لخالقهم وإنّما للطواغيت. وجزم (قطب) بأنّ المجتمع الإسلامي نفسه ينقسم إلى قسمين:

1- قسم إسلامي.

2- قسم جاهلي.

وبأنّ الجاهلية الآن لم تعد مقتصرة على الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، بل وصلت عدواها إلى العالم الإسلامي. فتصوّرات الناس ومعتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومصادر ثقافتهم وفنونهم وآدابهم وقوانينهم. والفلسفة الإسلامية والفكر الإسلامي كلها حسب رأيه من صنع الجاهلية ويظنها كثير من الناس ثقافة إسلامية. [92]

ورغم تأثّر (سيد قطب) بفكر (المودودي) حول قضية الجاهلية، إلاّ أنّه خالفه فيما يتعلّق بالديمقراطية.

[91] دكروب، محمد،"دراسات في الإسلام"، س 1980م ، ص86.
[92] كيدوري، إيلي،"السياسة في الشرق الأوسط"، ص 332.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فقد كان يرى (المودودي) أنّ الإسلام بإرسائه دعا رغم تحفظه على الممارسة الغربية للديمقراطية الليبرالية إلى إعطاء الديمقراطية فرصة لتتكيف وتنجح في البلدان الإسلامية.[93]

أمّا (سيد قطب) فقد اتّخذ موقفا حازما ضدّ أي محاولة للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية، وعارض بشدّة وصف الإسلام بأنه ديمقراطي، ودعا إلى دكتاتورية عادلة تضمن الحريات السياسية للصالحين فقط. وكان يتساءل إذا كان نظام الحكم الديمقراطي قد أفلس في الغرب، فلماذا نستورده في الشرق ؟

مما لا شك فيه أنّ (سيد قطب) ومن تأثّر بفكره انطلقوا في معالجتهم لموضوع الديمقراطية من موقع مناهض للغرب، ولا يخفى أنّ خطاباتهم لا تبدي أدنى اهتمام بأصل أو طبيعة أو تطوّر أو حتى تنوع الفكرة أو الممارسة الديمقراطية، وإنما يغلب عليها التنديد بسياسات ومسالك الحكومات الديمقراطية في الغرب التي كابد العرب والمسلمون بسبب سياستها الخارجية وسبب عدوانها على شعوب الأرض، وبالتالي فإنّ الموقف الرافض للديمقراطية لا يعدو كونه فعل فقط.

فالعالم حسب (سيد قطب) يعيش اليوم كله في جاهلية من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة وأنظمتها.

جاهلية لا تخفّف منها شيئا هذه التيسيرات المادية الهائلة وهذا الإبداع المادي الهائل. سبب هذه الجـــاهلية في نظـــره هو الاعتداء على سلطـــان الله في الأرض وعلى الأخص، خصـــائص الألوهية... وهي الحاكمية... إنّها تسند الحاكمية للبشر، ونتيجة لهذا الاعتداء على سلطان الله يحدث اعتداء على عباده، خاصّة وأنّ الله لم يأذن للبشر بوضع الشرائع والقوانين والأنظمة والتصورات والقيم.[94]

[93] المودودي، أبو الأعلى،"الإسلام في مواجهات التحديات المعاصرة "، س 1971م ص ص 249-250.
[94] قطب، سيد،"معالم في الطريق"، ط6، س 1983م، ص10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

نلاحظ أنّ هذا الافتراض يتناقض مع فكرة استخ
عليها منظرو الحركة الإسلامية بعد (قطب) لتبرير اجتهادات وتاويلات تبعد عن الاصول الدينية المعروفة بدرجة أو بأخرى. ويقرّر: "وما مهانة الإنسان عامة في الأنظمة الجماعية، وما ظلم الأفراد والشعوب بسيطرة رأس المال والاستعمار في النظم الرأسمالية إلاّ أثر من آثار الاعتداء على سلطان الله".[95]

ويصل إلى النتيجة التالية: "..وفي هذا يتفرد المنهج الإسلامي... فالناس في كل نظام غير النظام الإسلامي، يبعد بعضهم بعضا في صورة من الصور، وفي المنهج الإسلامي وحده يتحرّر الناس جميعا من عبادة بعضهم لبعض". ويختم قائلا: "إنّنا –دون شك– نملك شيئا جديدا جدّة كاملة، شيئا لا تعرفه البشرية ولا تملك أن تنتجه".[96]

وما قاله (سيد قطب) نجد له مرجعية في فكر (المودودي) الذي يقول عن الدولة الإسلامية: "إنّ الأساس الذي يقوم عليه بناؤه،ا هو تصور (مفهوم) حاكمية الله الواحد الأحد، وأنّ نظريتها الأساسية أنّ الأرض كلها لله وهو ربّها المتصرّف في شؤونها، فالأمر والحكم والتشريع كلها مختّصة بالله وحده، وليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو شعب بل ولا للنوع البشري كافة شيء من سلطة الأمر والتشريع، فلا مجال في حظيرة الإسلام ودائرة نفوذه إلاّ لدولة يقوم فيها المرء بوظيفة خليفة لله تباركت أسماؤه ولا تتأتّى هذه الخلافة بوجه صحيح إلاّ من جهتين: إمّا أن يكون ذلك الخليفة رسول من الله، أو رجلا يتبع الرسول فيما جاء به الشرع والقانون من عند ربه".[97]

الشعار نفسه امتداد لقول الخوارج على أساس موقفهم من التحكيم بين علي ومعاوية، مرددين: "لا حكم إلاّ لله" واتخذوا مواقف متطرفة نتيجة التمسك بهذا الشعار.

---

[95] المصدر نفسه، ص ص 10-11.
[96] المصدر نفسه،ص ص11-12.
[97] المودودي، أبو الأعلى،"نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور" س 1980م، ص ص 77-78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعبر التاريخ نجد أنّ تنظيمات التكفير والهجرة إذ كفّروا الجميع وقسّموا المجتمع الإسلامي إلى مؤمنين و"جاهلية القرن العشرين"، وبالتالي أعطوا أنفسهم حقا في محاربة كل الآخرين. وتحاول كثير من الجماعات الدينية التي تقدّم نفسها كمعتدلة أو مؤمنة بالتعددية أن تنفي صلتها المباشرة بهذه الفكرة، ولكنّها في نفس الوقت تذكر (المودودي) كمصدر مرجعي في تكوينها الفكري. لذلك يمكن القول أنّ التيار الذي يرفع مطلب حكم الله ويتحدّث عن المجتمع الإسلامي وتجربة المدينة وتطبيق الشريعة الإسلامية غير منفصل عن فكرة الحاكمية لله، خاصة حين يحاجج بالآية: "**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون**"(سورة المائدة : الآية 44).

بالإضافةإلى "**وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون**" الآية 47 وتستعمل هذه الآيات كثيرا في وصف الحكّام الذين تعارضهم هذه الجماعات.

هذا هو الإطار الفكري الذي تعمل ضمنه كل اتجاهات الإسلام السياسي، والتي تختلف في الدرجة فقط وليس في المضمون، إذ تدعو في النهاية إلى تجاوز حكم الله.[98]

يميز(قطب) في فكرة الحاكمية بين مجتمع وآخر، فإن وجد مجتمعا يقرّ حاكمية الله وحده فهو مجتمع مسلم، وإن أقرّ بحاكمية البشر فهو مجتمع جاهلي. ويكون المجتمع في قمة حضارته الإنسانية، حين تكون الحاكمية العليا لله وحده والذي هو (مصدر السلطات) لا (الشعب) ولا (حزب) ولا أيّ شخص من البشر، تكون هذه هي الصورة الوحيدة التي يتحرّر فيها البشر تحرّرا كاملا وحقيقيا من العبودية للبشر. الحاكمية في نظر (قطب) كافة تشمل الجوانب الإدارية والفطرية والوجدانية في حياة المسلم، أي تشمل الديني والدنيوي، العبادة والسياسة.

[98] خلف، محمد أحمد"مفاهيم قرآنية"، ص 12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن ثمّ فهي تمثّل المعيار الموجّه له، في المع
الناس إلى حاكمية الله، كشأن الكون الذي يحتوي الناس، فيجب ان تكون السلطة التي تنظم حياتهم هي السلطة التي تنظّم وجوده، ويجب أن تعود حياة البشر بجملتها إلى الله، لا يقضون هم في أي شأن من شؤونها ولا في أي جانب من جوانبها، من عند أنفسهم، بل لا بد لهم أن يرجعوا إلى حكم الله فيها ليتبعوه.[99]

التصور العلماني:

إنّ العلمانية تقتضي قيام الحياة الإنسانية على أسس من الخبرة البشرية، لا من كتاب سماوي، فهي تتحرّر من الكتب السماوية حقا، لكنّها تكبّل نفسها بكتب البشر، من أمثال (ماركس) و(لينين) و(هتلر).[100]

لقد ارتبط مصطلح العلمانية بتاريخه الغربي، وعلاقة الكنيسة التي تتغيّر حسب الحقب والمجتمعات، وينطبق هذا على مفهوم العلمانية الذي يكتسب في العصر الحاضر وفي مجتمعات الوطن العربي والعالم الثالث معنى مختلفا عن السابق.

ففي الحالي ومع ضرورات بناء الدولة الوطنية في المجتمعات الحديثة الاستقلال والمتعددة المجموعات الأثنية، لابد من شكل علماني لكي تقوم العلاقة في الدولة على أساس حق المواطنة وليس على العقيدة الدينية، فالعلمانية هي أن يبدأ الساسة من الواقع ولا يفرض تصوّر مثالي من خارج التاريخ يعطي صفة دينية بينما هي إيديولوجيا أو تفسير قوى اجتماعية معيّنة للدين. يقول (محمد أركون) في هذا الصدد: "..فالقضاء المدني ينبغي أن يكون لكل المواطنين دون أي تمييز بينهم حسب أديانهم، أقلّية كانت أم أكثرية، مسيحية أم إسلامية. فالعلمنة بهذا المعنى حق وواجب، ففي المجتمع المدني الحديث المعلمن لا يحق لأي مواطن أن يعتبر نفسه أكثر من مواطن آخر لسبب بسيط هو أنّه ينتمي لدين الأغلبية".[101]

---

[99] دياب، حافظ محمد،"سيد قطب، الخطاب والإيديولوجيا"، ط2، س 1987م، ص 117.
[100] عبد الرحمن، أحمد،"أساطير المعاصرين"، ص 117.
[101] أركون، محمد،"إعادة الاعتبار للفكر الديني"، د(ط.س)، العدد 35، ص29.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لذلك فالعلمنة في نظره قفزة نوعية في تاريخ القضاء العقلي للقرون الوسطى إلى القضاء العقلي للتقدّم والحداثة. فالخطاب الديني يجب أن يقتصر على العائلة أو الجامع أو الكنيسة، كذلك ضرورة تعليم الأديان بطريقة علمانية، فهو يعرّف العلمنة بأنها الموقف الحر والمفرح للروح أمام مشكلة المعرفة.[102] ويرى (أركون) أنّ العلمنة تأخذ كلّية الإنسان المادية والروحية معا، دون أن تؤثّر في بعدا من أبعاده على حساب الآخر، كذلك يرفض العلمنة السلبية ويقصد بها: "..ليبق كلّ منّا في مذهبه ولا نناقش المسائل التي تفرّقنا"، ويعتبر مقولة (الدين لله والوطن للجميع) شعارا جميلا ولكن لا يحل المشاكل للأسف، بل يمثّل نوعا من الهروب أمام المشكلة الأساسية، وعدم الجرأة على مواجهتها فالدين ليس لله فقط، وإنّما هو موجود في الشارع.[103]

العلمانية إذا، ليست ظاهرة مرتبطة بتطور التاريخ الأوربي فقط ومجرّد صراع بين سلطة الكنيسة وتقدّم العلم والفكر كما يحاول الكثير من الكتّاب أن يختزلها، بل هي ضرورة عقلية واجتماعية وسياسية في كلّ المجتمعات التي تتجه نحو التقدم والديمقراطية والوحدة بكل أشكالها دون قسر.

ويعطي (فؤاد زكريا) بعض الحجج على ضرورة العلمانية في المجتمعات العربية بسبب تزايد الظاهرة الدينية، فهو يرى عدم التقاء السياسة والدين وهذا مبدأ كان الاتفاق حوله حتى نهاية الستينات يكاد يكون كاملا، لأنّ السياسة تفترض الاختلاف وأساس مهمتها تغليب وجهة نظر معينة على الاتجاهات الأخرى، بينما تسعى الأديان إلى أن تكون شاملة وتسري على كلّ البشرية وتنتمي الممارسات السياسية إلى عالم الوسائل باستعمال كلّ الأساليب والأدوات ممّا ينزل الدين من علياء المثل، وهكذا تدخل السياسة الدين في مأزق إمّا استعمال الأساليب المعروفة وبالتالي تهبط بالدين أو أن يتمسّك بالمثاليات الدينية، وبالتالي يعجز عن التعامل مع عالم يمارس السياسة بطرق دنيوية خالصة.[104]

ويرى (فؤاد زكريا) أنّ التجربة أثبتت أنّ نطاق الحريّة يتسّع كثيرا في ظل الحكم العلماني أكثر من المجتمعات التي تدير شؤون السياسة على أسس دينية، والسبب في ذلك كما يقول:

---

[102] المرجع نفسه، ص32.
[103] المرجع نفسه، ص 33.
[104] زكريا، فؤاد،"العلمانية ضرورة حضارية"،د(ط.س)، ص291.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

"فالحكم الديني يغري الأغلبية باضطهاد الأقلّية، أجل تبرير تصرفاتهم وإضفاء العصمة على أخطائهم، وكثير من حقوق الإنسان الاساسية ولا سيما حرية الاعتقاد والتفكير، تقيّد أو تهدّد إذا كان الحكم يرتكز على وجود حقيقة مطلقة بعد كل ما يخالفها زندقة وتجديفا".[105]

وفي نفس إطار ضرورة العلمانية باعتبارها ظاهرة إنسانية يقرّر أحد الاجتماعيين، حقيقة هامّة فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، إذ يرى استحالة الدمج بينهما، لأنّ الدولة بمفهومها العصري تتمتع بشخصية تشريعية تحكم وتحاكم. من هذا القول نفهم أنّ الدولة بجوهر مفهومها شخصية تشريعية، تنظيم معلمن سلفا.[106]

لذلك فالعلمانية هنا لا تعنى اللادينية كما يردّد بعض الإسلاميين، بل تعطي المواطن حق رفض أو قبول تشريعات الدولة، لأنّها بشرية وليست من صنع السماء.

ويؤكد: ".. والواقع أنّ المسلم اليوم بوضعه (الدولتي) إن صحّ التعبير، يعيش العلمانية مسلكيا وينكرها على نفسه إيديولوجيا، يعيش معاناة دائمة بين موقعه (الدولتي) وموقعه (الأمتي) أي بين الأخوّة في المواطنة، وهي الدولة وبين الأخوّة في الدين وهي الأمّة."[107]

ولا يقتصر هذا الموقف على السياسة فقط، بل امتدّت العلمانية المسلكية إلى كلّ أشكال الحياة الإنسانية الحديثة المتأثّرة بتقدّم العلم وتوسّع الاتصّال والاحتكاك الثقافي. فأغلب المسلمين لا يرفض علمنة حياته ولكن يسعى لكي يجد لهذه العلمنة المتزايدة غطاءا دينيا معينا.

---

[105] المرجع نفسه، ص292.
[106] الخوري، فؤاد إسحاق،"حرية المسلم وشمولية الدين"، ص107.
[107] المرجع نفسه، ص 108.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثالث :

الممارسة الديمقراطية في بلدان الوطن العربي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: الممارسة الديمقراطية في بلدان الوطن العربي

إنّ تطور الوطن العربي في السنوات القليلة الماضية يبرز المكانة المتعاظمة التي تأخذها الديمقراطية في مجتمعاته، وفي جميع الأوساط الطبقية، وقد كانت مصر، كالعادة، السبّاقة. إلى فتح هذا الباب عندما اضطر النظام، منذ 1970م، إلى إطلاق ما سمّي منذ ذلك الوقت سياسة الانفتاح، في محاولة لتخفيف التوترات والتناقضات الاجتماعية الناجمة عن إخفاق مشروع البناء الوطني من جهة والتعلق بعربة الاقتصاد العالمي، اقتصاد السوق، من جهة ثانية. وممّا ساهم في إنجاح هذا "الانفتاح" السلمي ذكرى حقبة الليبرالية الطويلة التي سبقت ثورة 23 تموز. يوليو 1952م. ولم يتأخر المغرب العربي الذي يشهد اليوم ضغوطا قوية من أجل التحوّل الديمقراطي. فأعلنت تونس في 07 نوفمبر 1988م عن عزمها على تبني النظام التعددي، ثم تبعتها الجزائر التي قادتها الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 1988م إلى تغيير أعمق أدى إلى إبعاد الحزب الواحد الممثل في جزب جبهة التحرير الوطني وقضى على نفوذها لصالح نظام تعددي[108].

أمّا في المشرق فإنّ هذا التحوّل يبدو أكثر تعقيدا بسبب ارتباط الوضع الداخلي لكل قطر بالوضع الجيوسياسي والإستراتيجي العام، الذي يرتبط هو نفسه بموضوع الصراع الأكبر العربي الإسرائيلي. لكن حتى في هذا الوضع، شكلت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في الأرض المحتلة، وما تبعها من إعلان الاستقلال الفلسطيني وكان هذا تشجيعا لبقية الأقطار على العودة إلى المبادرة من جديد.

وهكذا شهد الأردن عام 1989م الحركة التي قادت إلى إعلان الحياة النيابية للبلاد، في الوقت الذي عبر فيه اليمن الجنوبي تحت تأثير البروسترويكا وانهيار النظم الشيوعية في أوربا الشرقية، على تبنيه نظام التعددية السياسية. ومثل هذا التحولات أصبحت منتظرة ولابد منها في بقية الأقطار الأخرى، في سوريا والعراق، كما هو في الحال بلدان الخليج.[109]

---

[108] غليون،برهان،"المحنة العربية، الدولة ضد الأمة"ط1،س1993م، ص ص66-67.
[109] المرجع نفسه، ص 68.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- النموذج الأول: الجزائر

إنّ الديمقراطية كمفهوم وممارسة نلاحظ ملامحها وتطبيقاتها في العالم الغربي، ولكن عندما نصل إلى العالم العربي نجدها غائبة مما يدفعنا للبحث أكثر عن أسباب هذا الغياب، ولماذا تتقاعس السلطة وأصحاب النفوذ في تطبيقها؟ لماذا هذا الاستمرار في خنق صوتها وفي دفن كل محاولة في ترسيخها؟

وبالتالي قمع قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ومؤسسات الدولة.

إنّ من أهم الأسباب التي حالت دون وجود الديمقراطية كقيمة وجودية يعيشها الإنسان العربي هو التخلف بكل مقاييسه ووجوهه اللامحدودة، والذي يقف كعائق قوي جدا لوأد قيم الحرية والديمقراطية قبل أن يشتّد عودها.

ومن أهم مظاهر هذا التخلف هو قصور التصور عند العرب في احتواء قيم الديمقراطية مما يترتب عنه عجز في تطبيقه،ا حتى وإن كان هناك إلمام بمفهومها وتاريخها ولكن ماذا نفعل بالنظرية دون إيجاد القدرة على ممارستها وجعلها واقعا؟ ماذا عسى أن نفعل بالنظرية دون التطبيق؟ فالفكرة تبقى مجرد فكرة إن لم يكسوها الواقع ويصقلها ويكيّفها لفائدته ووجوده ومستقبله.

إنّ الديمقراطية في الغرب كانت وليدة التقدم الكبير والتطور الهائل الذي شهده الفكر السياسي والفلسفي الغربي، فتشكلت ما يسمى بثقافة الديمقراطية، والتي أصبحت تدرس وتلقن للأجيال وفق إطار معرفي تاريخي أخذ كرونولوجيا تاريخية ومؤسساتية، أفرزت فيما بعد وعيا حضاريا وإرساءا لدولة القانون في ظل احترام الحريات وهذا ما يفتقده الكيان العربي الذي يعيش تخلفا منذ زمن تدهور الحضارة الإسلامية، والذي تعمّق مع فترة الاستعمار ليزداد أكثر وينتشر في زمن تراجع الإيديولوجيات والأفكار الإطلاقية والمرجعيات الشاملة والخطابات الأحادية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهذا كله وغيره حرم الكيان العربي من فهم
الإنسان وضرورة تحضره، فالديمقراطية هي شرعية إنسانية قبل ان تكون شرعية سياسية. ابتعد أكثر هذا الكيان عن التقدم السليم والوعي بحقيقة وخطورة التخلف وخطورة الاستبداد والطغيان والفشل وغياب المسؤولية والواجب. وهنا تظهر الصورتان:

واحدة مشعة والأخرى مظلمة، فهل ما نشأ في النور يقابله ما نشأ في الظلام؟ هل سيرورة كل منها مماثلة؟

نصل إلى حقيقة مفادها أنّ الغرب بما أرساه من ثقافة للديمقراطية، استطاع أن يتحصّن من كل فشل في تطبيقها، وفي مجابهة الواقع والمستقبل بواسطتها أمّا الوطن العربي فلم يستطع ذلك لأنه لم يؤسّس للديمقراطية، ولم يحضّر لها ممّا جعله اليوم غير قادر على مجابهة الأزمات والصراعات حضاريا، ولم يصنع مناعة لكي يكون اليوم في مصرع الأحداث فاعلا لا منفعلا.[110]

وما يصدق على الوطن العربي يصدق على الجزائر، وهذا ما يجعلنا اليوم نبحث عن الأسس الشرعية التي تقوم عليها السلطة السياسية أي ما مدى شرعيتها؟

بالنسبة للجزائر نجد أنّ مرحلة ما بعد الاستقلال تستند إلى الشرعية الثورية وهي مرجعية غير واضحة تماما بل وفي أحيان أخرى أدت إلى تجاوزات لم تقدر السلطة على مقاومتها وبعد المرحلة الشرعية الثورية دخلت الجزائر بشكل فجائي في مرحلة ما تسمى بالشرعية الدستورية، والتي لم يستطع صاحبها الرئيس الراحل (هواري بومدين) من متابعة إصلاحاته المؤسساتية التي لا تزول بزوال الرجال فقد قامت محاولة اعتماد الشرعية الدستورية على شخص الرئيس الذي تماهى مع المؤسسات، وفي غيابه دخلت البلاد في أزمة خطيرة استعصت عن الحل إلى اليوم. وعليه يبقى السؤال مطروحا:

[110] صبري ،عبد الله إسماعيل،"المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي"، ط1، س1983مص 110.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على أي الأسس يقوم النظام السياسي الجزائري في

كمحاولة للإجابة مازال النظام السياسي في الجزائر يبحث عن الشرعية، وفقدانه لها يجعله أوتوماتكيا بعيدا عن الديمقراطية وإمكانية ممارستها.

كما هو معروف أنّ الديمقراطية آلية ونظرية ووسيلة إنجاز في نفس الوقت بمعنى أنّ مفهومها يتطور باستمرار ولا يعرف التراجع، مما يعطي لهذا المفهوم المعياري القدرة على التجدد والتشكل والمرونة في استيعاب تعاريف جديدة في الإطار الاجتماعي والسياسي بمعنى آخر تعدّ الديمقراطية تعبيرا ومعيارا يقيس مدى تقدم هذا المجتمع ومدى تخلف الآخر فمثلا: إذا كانت الأمية منتشرة والصحة منعدمة وأحوال العمّال في تراجع مستمر فهذا تعبير واضح عن مدى تخلف المجتمع.

أما في الحالة النقيضة أي هناك تعلم وصحة ووسائل للعلاج والوقاية، وشؤون العمال في رخاء فهذا تعبير عن تقدم المجتمع. والجزائر تصنّف ضمن المثال الأول، لأنّ هذا الوضع لم يأت من فراغ بل له أسبابه:

إنّ الأزمة التي لحقت بالجزائر منذ سنوات، فضحت بشكل واضح عدم متانة البناء السياسي الذي لم يتحصّن بثقافة الديمقراطية والقناعة الحضارية في تداول السلطة، وهذه الأزمة كشفت عن وجود صراع بين المشروع الديمقراطي وبنية المجتمع السياسي والاجتماعي، وبيّنت أن كل محاولة لإجبار تنفيذ المشروع الديمقراطي بغير الصورة المنوطة به سيؤدّي لا محالة إلى تأزّم الوضع.

إنّ انتقال الجزائر من نظام شمولي يرتكز أساسا على نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى ممارسة الديمقراطية ارتبط بدستور فبراير 1989م، ولم يكن هذا الانتقال سهلا وإنّما حتّمته ظروف وأزمات اقتصادية وسياسية يمكن ترجمة نتائجها بلغة الأرقام : [111]

[111] grham, fuller, « algérie :l'intégrisme au pouvoir », p73.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا: لقد ضعفت استجابة النظام السياسي للمح
الصعيد الاقتصادي نسجّل الأزمة الاقتصادية التي تبلورت في جانبين هما:

1- تراجع الناتج القومي إذ انخفض سنة 1988 بنسبة 15 % وفي المدة نفسها تراجع الناتج القومي الإجمالي في حين كان النمو السكاني يقدر بـــ 3% الأمر الذي يعكس حالة التدهور في تلبية حاجيات المواطنين.

2- العجز في الميزان التجاري: فبعد أن حقق فائضا بلغ 1014 مليون دولار في سنة 1958م سجل عجزا 1986م بلغ 2230 مليون دولار وقد انخفض العجز إلى 7721 مليون دولار في سنة 1988 ولكن بتكلفة اقتصادية واجتماعية لا يمكن إلا أنّ تكون شديدة الارتفاع إذا تحقق الانخفاض مثلا على حساب الواردات التي ضعفت بشكل مستمر خلال الثمانينات، فبعد ما كانت قيمتها 15,367 مليون دولار سنة 1986 و10,116 مليون دولار سنة 1987 و06,637 مليون دولار فقط سنة 1988 نتج عن ذلك وصول نسبة الانكماش في الواردات بين سنتي 1986 و1988 إلى 18,48 مليون دولار ويعود ذلك إلى:

1- انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات بالإضافة إلى التدني في أسعارها إذ قدرت قيمة هذه الصادرات لسنة 1986م وسنة 1986م مليون دولار أمريكي وهذا الانخفاض انعكس سلبا على الصعيد الاجتماعي تمثل في عجز كبير في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة من جراء الزيادة السكانية ونتيجة الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة أنه بدأ التفكير جديا في تسريح العمال وقد نتج عن الوضع:

أ- غياب العدالة الاجتماعية وتزايد التفاوت الطبقي (طبقة تزيد غنى وأخرى تزداد فقرا).

ب- إخفاق التنمية، واحتكار السلطة ومقربيها للثروة والفعاليات الاقتصادية أما أسباب الأزمة اجتماعيا فتمثلت فيما يلي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ظهور القوى المهمّشة التي تعيش الاغتراب وت
- استشراء الفساد الأخلاقي والقيمي وسيطرة ثقافة الاستهلاك.
- عجز الدولة على استيعاب أو احتواء القوى الاجتماعية الجديدة.
- فقدان المشروع الوطني أو القومي أو الإسلامي الذي يحظى بالشرعية أو الإجماع ويحقق الطموحات ويزرع الأمل في النفوس. أمّا الأسباب السياسية، فنذكر منها:
- استبداد النظام السياسي وديكتاتورية الحكم وعدم وجود مشاركة شعبية.
- حرمان القوى السياسية من حرية العمل والتعبير.
- افتقار المؤسسات الشرعية التي توصل صوت الجماعات السياسية إلى السلطة.
- اعتماد الدولة أساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين في التعذيب والاغتيالات.
- انسداد آفاق التغيّر وسيادة الإحباط بسبب عدم القدرة على تغيير السلطة أو تداولها بطرق سلمية.
- غياب الحوار الوطني وهدم وجود إجماع وطني حول القضايا الأساسية والمصيرية.[112]

وقد أفرزت هذه المشاكل مجموعة أخرى من الأسباب التي أدّت إلى ممارسة العنف هي ما يعرف بالمشاكل الفكرية والمتمثلة فيما يلي:

1- تزايد السخط وعدم الرضا عن الذات في مقابل ما ينتجه الآخر من فكر وثقافة (تدنى المستوى الثقافي.)

2- الأزمة الحضارية وأزمة الهوية: من نحن في ظل تحديات العولمة؟ .

3- تبعية النظام السياسي بل وحتى النمط المعيشي للسياسية الخارجية.

4- التفريط في الحقوق القومية والوطنية والإسلامية.

[112] المرجع نفسه، ص74.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وعليه ولدراسة إمكانية التحدث عن المشروع الديمقراطي في الجزائر [illegible] لتتبع التطور الذي حصل في الدولة والمجتمع خلال تلك الفترة الزمنية، وتتبع كذلك مصادر الفعل السياسي والاجتماعي وعلاقتهما بالمستوى الذي تحتاجه الديمقراطية، كما يجب الإحاطة بكل جانب من جوانب المجتمع والدولة دون التحيز لجانب دون الآخر فهذا التحيز يجعلنا بعيدين عن الموضوعية في تقصي الوضع وبالتالي يصبح الإلمام بكل تجلّيات الواقع ومحدداته وكيفية مساهمة الجهات المسؤولة والأطراف الفاعلة. ففي الواقع الجزائري نجد السلطة تواصل محاربة الإرهاب والعنف من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تهدم محصنات الثقافة المهددة للمشروع الديمقراطي، وكأنّ قدر السلطة هو العيش مع الأزمة وتسييرها على أنّها قدر محتوم. فأكبر تحدي تواجهه الجزائر اليوم هو: **كيفية بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة**، فبعد استقلال الجزائر سنة 1962م، كانت هناك محاولة جادّة خاضها الشعب الجزائري من أجل بناء أجهزة الحكم والتسيير لمرافق الدولة على أساس ديمقراطي... لكن التجربة والمعركة الطويلة فشلت وما هو موجود الآن هو خطابات وشعارات وتمنيات لمستقبل أقل ما يقال عنه أنه غير واضح المعالم.[113]

إنّ تقييم التجربة السياسية الجزائرية سواء كان ذلك على مستوى السلطة أو على مستوى المعارضة المتمثلة في الأحزاب نحتاج فيها للوقوف على سنوات الأزمة كبعد تاريخي وكتجربة تم معايشتها من قبل الجميع وليس السلطة فقط بمعنى أزمة الديمقراطية في الجزائر متعددة الأطراف، فهي تخص السلطة والأحزاب ومختلف القوى الفاعلة سواء كانت اجتماعية أو تنظيمات شعبية.

ضف إلى ذلك فساد سلوك الأفراد في حياتهم اليومية العامة، وهذا الفساد يظهر جليا في عدم القدرة على الحفاظ على الصالح العام وتبديد الأموال العامة وهدر إمكانيات المجتمع والدولة.

[113] المرجع نفسه، ص ص74-75.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ علاقة السلطة بالأحزاب واضحة منذ البداية و[illegible] توفرت تاريخية السلطة فإن تاريخية الأحزاب غير موجودة، فهي لا تتمتّع بتاريخها الخاص، لأنها اعتمدت منذ البداية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها، بتعبير آخر إنّ جفاف الساحة السياسية من الديمقراطية سببه بالدرجة الأولى عدم تشكل القاعدة منذ البداية في مجالها الثقافي، كشرط لازم لأيّ ممارسة غايتها الصالح العام، فلم يكن هناك أرضية مهيّأة ومناسبة للممارسة التعدّدية الحزبية والسماح بالحريات في التأسيس، وما حدث هو أنّ السلطة لبست لباس التعددية فكانت هي الجوهر أما التعددية فهي مجرد شكل ليس إلاّ.

إنّ الأحزاب السياسية لم تتوفر على الوسائل الشرعية لممارسة الفعل السياسي، والتجربة بيّنت أنّها غير مكتفية بذاتها، وبالتالي لا يمكن كتابة تاريخها الخاص، والذي من شأنه أن يشكّل فرعا ينظم إلى تاريخ الفكر السياسي المعاصر، فمعظم الأحزاب كانت منبثقة من السلطة وهذه الأحزاب أيّدت السلطة بشكل أو بآخر وضيّعت بذلك فرصة إبداء الرأي النقيض عن طريق المعارضة، وكانت بذلك تبتعد أكثر فأكثر عن ممارسة الديمقراطية.[114]

– مما سبق يتضح لنا أنّ الجميع طالب بالديمقراطية ولكن الجميع لم يحسن ممارستها، ممّا أدّى إلى أزمات وليس أزمة وعلى جميع الأصعدة، ومع ذلك فإنّ لهذه التجربة وجه إيجابي وسط هذه الأوجه السلبية والمتمثل في تبيان نقص ثقافة الدولة وهشاشة الوعي السياسي في مسألة خطيرة، وهي عدم القدرة على زرع الديمقراطية كأسلوب للحكم وإدارة المجتمع. وبقيت الديمقراطية جامدة في مكانها في الوقت الذي تزداد فيه الأوضاع سوءا بل ما يمكن ملاحظته هو تراجع الديمقراطية من سلم الأولويات، وحلّ محلّها استعادة الأمن واستمرت مؤسسات الدولة في البحث عن إسعافات خارجية.

[114] المرجع نفسه، ص ص 76-77.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بالإضافة إلى أمر آخر أفرزته التجربة الديمقراطية في الجزائر، هو تقلّص فضاء التعبير لكل من شارك بطريقة أو بأخرى في إنقاذ السلطة من وصول المعارضة إلى الحكم، فقد وظفت قوى سياسية بسبب قلة مصداقيتها وافتقارها إلى التجربة الذاتية التي تبرز وجودها في ساحة العمل السياسي، وفقدت بالتالي حق الكلام والاقتراح وإدارة الشأن العام. فقد فقدت الأحزاب السياسية مصداقيتها وانغمست في متطلبات الحكم وأصبح من الصعب أن تسند إليها مهمة الشأن العام.

– لقد طرحت السلطة بعد الاستقلال مباشرة كغاية ولم تطرح كوسيلة للرفع من مستوى العمل السياسي وتكوين طبقة سياسية، ففي هذه المرحلة شهدت الجزائر سعيا كبيرا نحو البحث عن السلطة بكل الوسائل والطرق، وصار الوصول إلى السلطة الغاية والمقصد في الفعل السياسي، وعليه فقد تبيّن أنّ مشروع الدولة في نهاية التحليل السياسي والاجتماعي هو بناء رأسمالية الدولة، وصارت هذه الأخيرة حامية السلطة ومصدرها. وعليه فالاشتراكية كمشروع بناء مؤسسات لا تزول بزوال الرجال، فقد دام هذا المشروع ما يقارب (10) عشر سنوات فقط (مدة بقاء الرئيس هواري بومدين) في الحكم، أي لغاية 1978م ثم جاءت مرحلة سمّيت بمرحلة المراجعة والتراجع عن الخط الاشتراكي وبداية العمل بقانون السوق الذي دام أكثر من (20) عشرين سنة.

ولحدّ الآن لم يتم تأسيس وتحرير مجالات الحكم وآلياته، والتحكّم في مجالاته الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية إذ طالت مدة البحث عن مجالات السوق ونظامه أكثر من مدة تطبيق الاشتراكية. وهذا كلّه كان تمديدا لعمر أزمة الممارسة الديمقراطية في الجزائر، وهذا ما بيّن بشكل واضح غياب كلي لفكرة مشروع بناء الدولة ومؤسّسات الحكم، بشكل يعبّر عن جدلية شرعية بين الواقع التاريخي وفكرة المشروع المراد تحقيقه أي الديمقراطية، بمعنى أنّ التخلّف كان مرافقا لتصور المشروع.[115]

[115] addi,lahaouari, « l'islam politique et la démocratie : le cas algérien », 1995, p60.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– كما كشفت الأزمة الجزائرية عن خلفية تكمن في خوف السلطة من محاولة التحرير، وبالتالي الخوف من الديمقراطية هذه الأخيرة التي تعني التداول على السلطة، الحريات، التواصل الجاد بين السلطة والمجتمع.

كما أنّ استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار وتركيز الحكم على الجانب العسكري يجعل من الديمقراطية مشروعا مؤجلا.

– فالدولة هي تعبير عن الجميع، هي تجسيد لفكرة الجماعة التي تعطي مدلول العمومية التي تمثل الصفة الجوهرية لها، والممارسة الديمقراطية هي التي تبيّن الدولة وتعطيها هذا المعنى لأنّ الدولة تسعى إلى الحكم وليس إلى امتلاكه، والديمقراطية تؤكّد هذا التوجّه وتطالب به وترتكز عليه.

حزب جبهة التحرير الوطني كمحتكر للسلطة: بوقفة تاريخية نجد أنّ مفهوم الحزب تشكل أساسا من حزب جبهة التحرير الوطني، التي كانت (الجبهة) الفاعلة في الساحة السياسية في فترة الاستعمار الفرنسي، وهي التي حركّت وخطّطت للثورة الجزائرية 1954م، التي قادت الجزائر إلى الاستقلال. وبهذا أصبحت الرائدة والمؤسسة والمبدعة في الفعل السياسي الجزائري ثم أصبحت ممثّلة الدولة، بمعنى أنّ الدولة كانت تنظّر وتخطّط وتتصوّر الفعل السياسي من منظور جبهة التحرير الوطني، والتي أصبحت فيما بعد القدوة والمثل الذي تمحور حوله التاريخ الجزائري، وكونها صانعة لهذا التاريخ. فلو استقرانا تاريخ الجزائر المعاصر لوجدنا أنّ ثورة التحرير الوطني (1954م–1962م) كانت ثورة فاعلة ومؤسسة، تجاوبت مع مقتضيات العصر الجديد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية، مباشرة، الرافضة للاستعمار الفرنسي والمتجهة نحو تأسيس الدولة على مقومات المواطنة والشعور بالانتماء إلى تاريخ له حضور ومقومات.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبهذا كانت ولا تزال جبهة التحرير الوطني نموذجا يجب الإقتداء به في دول العالم الثالث، على أساس أنّها صنعت مجد الجزائر وحررتها من الاستعمار.

وهكذا فقد استمر منطق الثورة في افتراض جبهة التحرير الوطني كحزب شرعي ووحيد صنع مجد الجزائر، وأصبح دولة وأمة في نفس الوقت، بل استمر هذا المنطق وتغذّى أكثر فأكثر بهذه القناعة، لدرجة أنه كان مستعدا لمحاربة كل منطق معاكس ومحاربة كل تصور أو قناعة جديدة من شأنها ؛ أن تحرم جبهة التحرير الوطني من الاستحواذ على مكانة الصدارة (الحرب والحكم والتاريخ).[116]

بل وجاهد هذا المنطق في تكريس قناعته لأطول مدة ممكنة، الشيء الذي صعّب تحقيق المشروع الديمقراطي لأنّ كلّ أسسه كانت غائبة، فكيف يمكن للمجتمع آنذاك من استلام مؤسساته الشرعية من سلطة الثورة؟ وهذا ما عشناه وشاهدناه في الانتخابات التشريعية في بداية التسعينات عندما تعمدت السلطة السياسية إلغاء نتائج الانتخاب، بسبب هزيمة جبهة التحرير الوطني وبهذا التعمد بيّنت السلطة أكثر وبوضوح، أنّ حزب جبهة التحرير الوطني لا يزال هو الوحيد كحزب له الشرعية، وهو المسيّطر فعليا على كل مؤسسات الدولة وقيمها الروحية.

لقد كان من الصعب الاعتراف بحزب بديل لجبهة التحرير الوطني التي انتصرت وبقوة على قوة استعمارية جبارة مثل فرنسا، وهذا الانتصار لا يوجد له مثيل، أي لا توجد قوة يمكن أن تحل محل جبهة التحرير الوطني وتكون قادرة على بناء مؤسسات الدولة. فكيف يمكن أن ينصب حزب لا يدعو إلى امتلاك مكان حزب امتلك الحكم؟ وهذا ما جعل المشروع الديمقراطي يؤجل أكثر فأكثر.. ضف إلى ذلك تصور الدولة حول ما أسفرت عليه الانتخابات التشريعية من نتائج $^3/_4$ ثلاثة أرباع الشعب أعطوا أصواتهم لغير حزب جبهة التحرير .

[116] المرجع نفسه، ص62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يعدّ هذا السلوك بمثابة الخيانة ونكران الجميل إ
من حقّها على أقل تقدير، واعترافا بجميلها على الشعب ان يصوّت لها ويبقيها في الحكم وهذا ما يتنافى مع الديمقراطية التي تقر بتداول السلطة.[117]

إنّ مفهوم الشر على رغم أصوله اللاهوتية والأسطورية يتكرر ويتجسد أساسا، من خلال طبيعة الأنظمة، فالشر في الجزائر منذ سنوات هو الإرهاب والتسلط الذي قد يدمر كل شيء، وهو تسلط مرتبط بمجموعة المصالح.[118]

إنّ أللاستقرار الذي عاشته الدولة الجزائرية، ولا تزال، ينزوي بدرجة كبرى في عدم رسوخ المؤسسات وسيادة القانون، فهناك تداخل للصلاحيات والتأويلات الفاسدة للقانون بالإضافة إلى التأويل الفاسد للتاريخ والذاكرة، إذ أنّ ما نراه يوميا في مجالس القضاء والإدارات على اختلاف تخصّصاتها لا نجد فيها فاصلا بين المشرّع والمنفّذ والمعاقب، فالسلطات كلها في يد الزعيم الذي غالبا ما تكون شخصيته معقدة ومركبة ويعاني من جنون العظمة أو عقدة النقص، فيحاول تعويض ذلك عن طريق فرض سيطرته بالقهر والاستبداد. بل يرى نفسه هو الجدير والمنقذ لمجتمعه ولا أحد يستحق الزعامة مثله، فلا حاكم غيره، ولا خطيب مثله ولا أحد يشبهه، فشخصيته تأخذ بعد المقدس، وكأنّ تركيبة النفس العربية بما فيها الجزائرية لا تشعر بوجودها إلاّ في ظل الاستبداد ؛ كشكل تسلطي وكسلوك يومي في المؤسسات وحتى كثقافة وقيم، بل هذا يوجد حتى في أحزاب المعارضة التي تطالب بالديمقراطية، وهي أشكال انتقدها **(عبدالرحمن الكواكبي)** في القرن التاسع عشر، وما زالت قائمة بل أحيانا بصورة أسوأ وأعمق. وهذا النوع من الاستبداد يعرقل المشروع الديمقراطي ويجعله أمرا مستبعدا.[119]

---

[117] المرجع نفسه، ص ص 63-64.

[118] ricoeur, paul, « le mal », 1996 p44.

[119] بوزيد، بومدين،" الوجه الباطني للإستبداد والتسلط في طبيعة السلطة العربية:الجزائر نموذجا"، س 2005م، ص ص 153-154.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– ماذا عن مستقبل الديمقراطية في الجزائر؟

– نحن في حاجة ملحة إلى عمليات حفرية أركيولوجية بلغة (فوكو)* للكشف عن بنية الاستبداد في الأنظمة العربية، وهذا يستدعى بالضرورة الاستعانة بالحقول المعرفية والإنسانية الجديدة: كعلم الدلالة والأنتروبولوجيا والهيرومنيوطيقا واللسانيات وفلسفة التاريخ والمستقبليات.

وذلك أن تحليل الخطاب السياسي الرسمي أو المعارض، يحتاج إلى فهم الدلالات، وكشف البواطن، من خلال منهجيات هذه العلوم الجديدة، وفهم طبيعة السلطة الجزائرية وتناقضاتها؛ يقتضيان ربط ذلك بالجذور والميراث التاريخي، والتداخلات المالية والمصلحية والنفوذية، كما يجب فهم طبيعة الحاكم الذي كثيرا ما تكون مرضية أي تحتاج دراسة إكلينيكية، لمعرفة طبيعته الاستبدادية، كما يجب أن تعطى حرية الإعلام فرصتها للتعبير عن الوجه الحقيقي للواقع الجزائري ولتعميق الوعي الديمقراطي، إذ ما الفائدة من وجود ساحة إعلامية تعددية ولكنها مكممة تحت تصرّف السلطة، فالتلفزيون مثلا لا يزال من احتكار الدولة، وهو احتكار قصدي لأنّه لعب كما هو معروف دورا فعّال في كل الانتخابات الرئاسية، فالتلفزيون الجزائري محكوم بآليات قانونية ومالية تجعل من الصعب الآن أن يلعب دور المعارضة، ومن هذه الآليات مثلا: وضع مدونات قانونية تخصّ المهنة الإعلامية، تتضمن مواد قانونية عامّة تفتح المجال واسعا للتأويل وتلتزم بالقمع إذا ما لزم الأمر، ضف إلى ذلك خضوع الصحف لمطبعة الدولة الوحيدة... فكيف يستطيع الإعلام ممارسة مهنته وهو موجه التعبير وتحت رحمة الدولة؟

كما يجب أن تقوم الأحزاب بالدور المنوط بها وهو المعارضة، والمطالبة بالحقوق وتطبيق القانون وليس مساندة السلطة، إذ ما هو واقعي في الساحة السياسية الجزائرية هو أنّ أحزاب المعارضة التي كانت مكسبا ديمقراطيا تحولت إلى لجان مساندة للدولة.

---

*فوكو،ميشال(M .Faucault):فياسوف فرنسي بنيوي معاصر، من أهم كتبه "الكلمات و الأشياء".

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يجب الابتعاد عن الزعاماتية وتداخل السلطا
الدولة على الحزب، وحشر الجيش في القضايا السياسية، ونبذ العنف، وتقديس الرئيس، وإبعاد الانتهازيين والغوغائيين من الساحة السياسية، وإعطاء الديمقراطية وجهها الحقيقي ومناضلوها الحقيقيون وتهيئة مناخها الحقيقي.[120]

[120] المرجع نفسه، ص 159.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النموذج الثاني: لبنان

1- الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها على الوطن العربي :

لبنان بلد الديمقراطية، ففيه شعب يعشق الحرية وتنفسّها لأمد بعيد، فيه مورست الصحافة الحرة وقيلت الكلمة الجريئة، وعرفت أحزابه الاختلاف والتعايش المشترك، بلد العلم والثقافة والخبرة، كما كان اقتصاديا سوقا لكل العرب فيه الجديد والضروري حيث يعرف أسواقه حركة نشيطة للعرض والطلب وكان عبر التاريخ بلد اللاجئين والهاربين من كل ظلم واستبداد، ولكلّ إنسان عاشق للحرية.

- لقد كان لبنان مثلا يتطلّع إليه العرب ويتابعون الكيفية التي تمارس بها الديمقراطية البرلمانية وكيف يجسّدها اللبنانيون في تشكيل الأحزاب والجمعيات والنقابات المستقلة وحرية التظاهر والإضراب، وحرية التعبير في الصحافة الليبرالية والقومية والاشتراكية وغير ذلك من مختلف التيارات والاتجاهات في الثقافة والفكر والسياسية والاقتصاد وتداول السلطة.

-وبوقفة تاريخية نجد أنّ في فترة الحكم العثماني كان لبنان ملهما ومشعا للفكر القومي والليبرالي التحديثي، وبذلك كان دعوة لتجاوز التخلّف والاستبداد الديني التركي آخذا ذلك من النهضة الغربية. وفي الأربعينات وبعد الاستقلال كان النموذج اللبناني القائم على قواعد الحياة البرلمانية الديمقراطية والعيش المشترك بين مكوّناته الدينية والطائفية والسياسية المختلفة نموذجا يحتذي به، وحافزا للشعوب على النهوض ومواكبة العصر، في حين في دول أخرى كان هناك رفض للديمقراطية مثلا في فلسطين. إذ رفض العرب الدولة الديمقراطية في فلسطين كمشروع سوفييتي ورفضوا بعدها تقسيم لفلسطين بين العرب واليهود كمشروع غربي، والذي أصبح بعد ذلك قرارا من الأمم المتحدة. والواقع أنّ لبنان لا يتغيّر نحو الأفضل أو نحو الأسوأ بالسهولة التي أوحى بها ضعف الحكم والمعادلة القائلة "إنّ القوة في وجه الحكم الضعيف هي القوة" معادلة خادعة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أعطت الكيانات الموجودة في الوطن وهم الس
الأحداث، فحلّت رشوة الذات أحيانا محلّ العمل الديمقراطي بالمعنى الصحيح.

لقد تقدّمت حرية الكيانات السهلة والمقيّدة في النهاية بالحدود المعروفة، من حدود الوطن العربي إلى حدود الطوائف إلى حدود الطبقات إلى حدود مراكز النفوذ الغربي، وأصبح التخوّف الكبير لدى المواطن هو من أن تنهار الديمقراطية بعد كل الدمار الذي لحق بمقومات الدولة والمجتمع.[121]

– وبصورة عامة ظلّت الحرية اللبنانية مقبولة في الوطن بل ممتدحة من قبل الحكّام العرب، حتى ظهور العلاقة الوثيقة بين الحرية في لبنان وأي حركة أو قيادة تطمح إلى القيام بدور شعبي على الصعيد العربي ككل، إذ كانت الحرية اللبنانية بمثابة المرجعية والسند. وكان المستعمر أوّل من أدرك أهمية لبنان وفاعليته سلبا وإيجابا بدليل أنّ في أوائل الخمسينات كانت الحرية اللبنانية ينبوعا للتحركات الشعبية في البلاد العربية، بل بيئة تأسيس الأحزاب والحركات العربية، في المعركة ضد الأحلاف، وضد مشاريع الإسكان والتوطين والصلح مع إسرائيل، فلقد كانت الديمقراطية اللبنانية مظلة النضال الشعبي المحلي والعربي. ورغم وصول طلائع وأنظمة جديدة إلى الحكم في أكثر من بلد عربي، ورغم تأثّرها بالحرية اللبنانية إلاّ أنّها لم تمارسها عندما تولّت الحكم، فحكم العسكريين الثوريين في سوريا قبل الوحدة السورية المصرية وحكم **(عبد الكريم قاسم)** أخذ من مدّ الحرية في لبنان، فتكوّنت لها ملامح مع الحركة القومية الشاملة، ولولا جوّ الحرية في لبنان لما كان للناصرية ذلك الإشعاع في كل البلاد العربية بل وفي العالم ككل.[122]

– وأثّرت الناصرية تأثيرا حسنا في لبنان، فتطعّم الحكم بقدر معين من الإصلاحية والحرص على حسن العلاقة مع العرب.

[121] الصلح، منح، «الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية"، ط1، س 1983م، ص126.
[122] المرجع نفسه، ص127.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومثّلت الناصرية مطالب النظام العربي العام من المطالب، ولكن بالمقابل لم يتأثر هذا النظام العربي بإيجابيات التجربة الديمقراطية في هذا البلد فعندما كان يأتي وقت نقد الذات كان يبرز باستمرار الصوت الذي يشير إلى النقص الديمقراطي في الحكم العربي، ولو أنّ حكم الوحدة عام 1958م كان أكثر انفتاحا وديمقراطية لاستطاع أن يصمد أكثر في وجه المؤتمرات الخارجية والداخلية. وأخذ أعداء الوحدة ؛ الحرية اللبنانية أداة للمقارنات، ولتصوير نقائص حكم الوحدة بشكل مضخّم وبالتالي التوصل إلى إسقاط الوحدة.

ورغم صعوبة تلك المرحلة، صمدت الديمقراطية في لبنان ضدّ أعدائها المحلّيين والخارجيين الذين أرادوا أن يتبعوها بوحدة سوريا ومصر، واشتدّت الضغوط لبنانيا وعربيا ودوليا في وجه الديمقراطية اللبنانية بعد الانفصال، فقد أصبح لبنان مركزا لتجديد النضال الوحدوي القومي، وتلقى على هذا الأساس عداوة كلّ أعداء هذا النضال. مضافا إليه ثقل الاتّهام للنظام العربي الوحدوي بأنّه غير ديمقراطي، مما كان يضعف بعمق النضال الوطني الديمقراطي في لبنان ويضعف تيارات التقدم والأحزاب وحركات الشباب، غير أن شعلة الديمقراطية تعطي في لبنان فوق ما تعطيه في أي مكان عربي آخر، وكان الأخذ الأول من هذا العطاء هو المدّ التحرري في الوطن العربي. وبعد هزيمة 1967م كان لبنان الديمقراطي ساحة للتعبئة الشعبية الوحيدة تقريبا ضد الهزيمة، ومثل بيئة الاحتضان للثورة الفلسطينية الناشئة ومركز المواجهة لكل القوى المحلية والعربية والدولية الراغبة في دفع الهزيمة العسكرية، ونشطت القوى الديمقراطية اللبنانية ضدّ كل أشكال هذا التصميم المحلي والعربي والدولي على تعميم الهزيمة وتعميقها، ونشطت من جهة ثانية لإعطاء الديمقراطية في لبنان محتوى اجتماعيا متطورا وعربيا صادقا ملتزما.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكان الهجوم عليها يشتد والمقاومة تقوى، بنسب
اللبنانية في صميم مصالح الناس وحاجتهم وأمانيهم.[123]

– وديمقراطية لبنان كغيرها من ديمقراطيات العالم الثالث، ولدت كعطاء من قبل الدولة الغربية وجاءت مؤسساتها وأجهزتها وقوانينها تعبيرا عن إرادة الغرب، وامتدادا لمصالحه وطريقة حياته، فقد كان المجلس البرلماني أو التمثيلي جهازا معاونا للحاكم لا مصدرا للسلطة بالمعنى الصحيح وإنّما مؤتمر طوائف أكثر من برلمان شعب .

– وقد ناضل اللبنانيون طويلا حتى تعدّلت أوضاع ديمقراطيتهم قليلا، فاضطّرت السلطة الفرنسية أثناء الانتداب لإلغاء الانتخاب على درجتين، واعتماد الانتخاب المباشر. وعدّل الدستور عام 1943م لمصلحة إلغاء القيود الانتدابية، ولمصلحة اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة للبلاد. وصدر نتيجة الضغوط الشعبية قانون العمل، وألغي حق السلطة بالتعطيل الإداري للصحف وأنشئت الجامعة اللبنانية، وجرى أثناء تولّي **(كمال جنبلاط)** لوزارة الداخلية الترخيص للأحزاب العقائدية، و(الحزب الشيوعي) و(البعثي) و(السوري القومي).[124]

فتطورت مفاهيم الدولة ولو ببطء ولكنّها ظلّت مع ذلك مطبوعة بطابع نشأتها، والغرض منها كأداة معاونة وكأداة لتكريس الطائفية والتمييز الطائفي. وحتى الاستقلال الوطني سنة 1943م لم يغير من ملامح هذه الديمقراطية. فنوع الديمقراطية الذي كان يولد حمل تهديدا جذريا لنمطين من الحياة السياسية مختلفين ومتخاصمين في بلادنا، وإنّما متّفقان على سدّ الطريق في وجه أيّ نمط ثالث محتمل الوجود والوثوب إلى السلطة وهذان النمطان هما:

1– الديمقراطية المتخلّفة.

2– الانقلاب العسكري.

---

[123] المرجع نفسه، ص128.

[124] البشري، طارق،"ثلاث ملاحظات عن الديمقراطية"، د(ط.س)، العدد 2، ص29.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فعمليا يحرص كلّ من هذين النمطين على أن ووريثه الوحيد بعد مماته، فالديمقراطية المتخلّفة تقول في تصرّفاتها ومخططاتها: "انا او هذا"، وتدّل على الانقلاب العسكري وهذا الأخير يقول :"أنا أو هذه" ويدّل على الديمقراطية المتخلّفة، وتكون النتيجة أن تصبح نقائص النمط الواحد قوة في يد منافسه، وتستمر مصالح الفئات الاجتماعية نفسها مؤمنة في حال التغيير في رأس السلطة. لذلك قوومت الديمقراطية المتقدمة التي كانت تمثّلها القوى الجديدة في الحياة السياسية اللبنانية مقاومة ضارية محلّيا وعربيا ودوليا. واتّخذت المقاومة العربية لولادة الديمقراطية المتقدمة هذه أحد الشكلين :

إمّا الدعم المباشر الداخلي ماديا وسياسيا، وإمّا الاكتفاء باستخدام الساحة اللبنانية والديمقراطية اللبنانية، من دون التأثّر بها بالنسبة لتركيبة الحكم، عند الجهة المتدخلة. فالتأييد للقوى اللبنانية إذا حصل يسير طردا ولا يرتد عكسيا. والعلاقة بالحرية اللبنانية هي تأثير لا تأثر.[125]

– وما هو ملاحظ أنّ الأنظمة العربية لم تستطع أن تحمي نفسها كليا من بعض سلبيات الحياة السياسية في لبنان، كالطائفية والإقليمية ونوع معيّن من العصرنة والتغريب الذين لا يشكّلان نموا أو تطورا بل يحميان أشدّ القيم رجعية بل الطائفية هي التي تعطي وجها محددا للديمقراطية اللبنانية وهذا ما تعبّر عنه الساحة السياسية اليوم.

إنّ الديمقراطية اللبنانية اليوم مبنية على اتّفاق الطوائف، والتي بلغ عددها ثماني عشر طائفة، ومبنية كذلك على المحاصصة بين هذه الطوائف، وتمّ وضع أساسها قبيل الاستقلال أي في ميثاق1943م. والذي وضع حدا لخلاف دام العشرات من السنين بين طوائف تريد التحالف (الوحدة) مع سوريا، وأخرى تريد التحالف مع فرنسا (التي كانت مستعمرة).

[125] المرجع نفسه، ص 74.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولم يجد الساسة اللبنانيون في ذلك الوقت بدا من (أي رفضت الوحدة مع سوريا)، وذات انتماء عربي سياسي وثقافي (اي الابتعاد عن التحالف مع الغرب)، وتمّت المحاصصة وشارك لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية. واعتقد القادة اللبنانيون في ذلك الوقت أنّهم وضعوا أساسا للاستقرار ؛ ولم يجدوا خيارا سوى التّنحي عن التحالف مع الخارج. والقول بالديمقراطية في إطار شراكة الطوائف ومحاصصتها ورفعه شعار التآلف والتسوية أي "لا غالب ولا مغلوب" إذا ما وجدت مشكلة أو أزمة، واعتقد الجميع أنّ هذا هو الحلّ السحري للبنان وشعبه، لكن ماذا أفرز هذا الحل السحري وهل كان بالفعل سحريا؟

إنّ جعل الشراكة بين الطوائف اللبنانية والمحاصصة نتج عنها:

أخذ الطائفية كمرجعية حقيقية لكلّ مواطن لبناني عوض الديمقراطية، خاصّة وأنّ الوظائف في الدولة تقسّم بين هذه الطوائف ويعود لأمرائها فعليا اختيار المرشحين للوظائف وحماية أبناء طائفتهم، وعليه فقد كانت مخصّصات التنمية والتطوير والصحة والتعليم والخدمات، توزّع على مناطق الطوائف من خلال قوّة ممثلي الطائفة، فازدهرت مناطق على حساب مناطق أخرى ووزّعت الامتيازات على مواطنين دون غيرهم. والنتيجة؟

– النتيجة تكمن في أنّ الناس ارتبطوا بالطائفة وقادتها وليس بالدولة، وكرّسوا المرجعيات الطائفية على حساب مرجعية (المواطنة)، ولم يشعر أيّ مواطن أنّ الدولة هي مرجعيته الأولى، وتحوّلت بذلك الديمقراطية إلى حقّ نقد السياسيين ممثلي الطائفة الواحدة، وهكذا كانت ديمقراطية لا مثيل لها في أيّة ديمقراطية أخرى في عالمنا. فماذا افرز هذا الوضع؟ بطبيعة الحال وفي وضع كهذا ما كان للاستقرار أن يصمد طويلا ولا الازدهار أن يدوم زمنا بسبب هشاشة هذه الديمقراطية وأطماع أمراء الطوائف وأنانيتهم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فأدّى ذلك إلى إشعال نار الحرب الأهلية سنة 1958 والسيطرة وليس بسبب الرغبة في إعادة هيكلة النظام السياسي او المرجعية الطائفية او تحويل ديمقراطية الطوائف إلى ديمقراطية للمواطن.[126]

وفي عمق هذه الحرب حاول الجميع الاستنجاد بالخارج والاستقواء به لتحقيق النصر والفوز ولكنّ ذلك الاستقواء لم يجد نفعا لأنّ الكلّ في لبنان والخارج كانوا في دائرة "لا غالب ولا مغلوب". ورغم كلّ هذا لم يحاول الساسة اللبنانيون إعادة النظر بهذه الديمقراطية المشوّهة وإلغاء الطائفة السياسية والعودة للجوهر وهو مرجعية المواطنة الوحيدة وفي هذه الأثناء جاء الفلسطينيون إلى لبنان ممّا أوحى للبعض بالاستقواء بوجودهم المسلّح، وللبعض الآخر بخطر هذا الوجود، وسواء كانت استنتاجات هؤلاء أو أولئك صحيحة أم خاطئة، فقد أدّى الأمر إلى استعجال حرب أهلية جديدة عام 1975م ودامت خمسة عشر (15) سنة انتهت (باتفاق الطائف).

وتم تصحّيح المحاصصة الطائفية وجمّل النظام اللبناني بقرارات عديدة منها إلغاء الطائفية السياسية وإحداث مجلس نيابي وإعادة النظر بصلاحيات رئيس الجمهورية والحكومة وغيرها، وذلك كله في إطار المحاصصة فبقيت نواة الأزمة قائمة والنار تحت الرماد ما دام الجيش السوري موجودا والنفوذ السوري كذلك، ثم تفاقمت الأزمة وحصل ما حصل.

– وفي هذه الحرب، أي حرب 1975 لم يكن الخارج بريئا حتّى أنّ بعض اللبنانيين سمّوها حرب الآخرين في لبنان، وكان لإسرائيل وبعض العرب والأوروبيين والأمريكيين دور في تلك الحرب التي أحرقت لبنان وشعبها، ولأنّ التوازن هشّ في لبنان بين الطوائف فقد استمرت كل منها تستقوي بالخارج طمعا في الحصول على أكبر كمية، وكان بذلك الخارج حاضرا باستمرار مباشرة أو مداورة في هذه الحرب وفي كل حرب بين اللبنانيين.[127]

[126] غليون، برهان،"نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة"، س 1990م، ص90.
[127] المرجع نفسه، ص91.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– مستقبل الديمقراطية في لبنان: ماذا عن مستقـ

ما هو واضح أنّ التدخل الخارجي يستمر الآن وفي المستقبل وانّ اللبنانيين سيسعون دائما إلى طلب التدخل طالما بقيت الديمقراطية الطائفية هي المعتمدة رغم ضعفها وهشاشتها، وستبقى كل طائفة تسعى لزيادة حصّتها ما بقيت هي المرجعية الأساسية سواء أرادها اللبناني أم لم يردها، وسواء قبلها أو رفضها، لأنّه في حالة الرفض لن يجد من يحميه، فديمقراطية الدولة الطائفية لا تحمي مواطنيها، وتعهد بالحماية للطائفة.

إنّ الأحزاب المتصارعة سياسيا الآن في لبنان، تنكر علاقتها بالخارج وتؤكّد أنّ صراعها داخلي يدور حول قضايا دستورية وتشريعية وما يشبه ذلك، ولكنّ الواقع يبيّن أنّ الخلاف يدور حول من سيحكم لبنان ومن سيتولى مقاليد الحكم فيه ومع أيّ محور إقليمي أو دولي سيكون.

وبالتالي، فإنّ من الوهم الاعتقاد أنّ القضية لبنانية صرفة وأنّ اللبنانيين قادرون على الوصول إلى اتّفاق أو ائتلاف أو وحدة وطنية دون أخذ المحاور الخارجية بعين الاعتبار، وحساب ألف حساب لها ولدورها ولمساعدتها وصراعها مع الآخرين إقليميا ودوليا. [128]

[128] سيف الدولة، عصمت،"الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي"، س 1970م،ص 77.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النموذج الثالث: الكويت

يعدّ الكويت أحد الأقطار العربية التي أصبحت فيها المشاركة السياسية ذات قيمة معترف بها ومطبّقة إلى حدّ بعيد... فما هي تجربة الكويت في هذه المشاركة، وما هي خلفياتها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية؟

عرف الكويت مثله مثل باقي الأقطار العربية تغيّرا في الأوضاع، بداية من القرن العشرين وتحديدا في الربع الأول منه، ومن بين هذه التغيّرات الثورة الإيرانية الدستورية الأولى والتي انتهت باعتلاء **(رضا شاه)** الحكم في إيران والذي يعدّ آخر سلالات الملوك ضف إلى ذلك ظهور **(عبد العزيز بن سعود)** الذي أسّس ووسّع الدولة السعودية الثالثة، ثمّ التدخل البريطاني في الخليج والذي نقلهم من تجّار وحكّام للهند ومسيطرين بحريا على الخليج العربي، إلى حكّام فعليين من بغداد شمالا إلى كل ما جاورها من أقاليم الخليج جنوبا.[129]

– هذه التغيّرات رافقتها تغيّرات داخلية اقتصادية تتضّح في الاتّساع التجاري ورواج مواسم الغوص في بيع اللؤلؤ، وهذه التغيّرات أثّرت على كلّ الخليج بما فيه الكويت أثرا عميقا، وفي هذه الفترة وبسبب هذه التغيّرات استقطبت الكويت مهاجرين جددا من المناطق القريبة، كما نمت فيه نتيجة لوجود الفائض المحدود الجديد فئات اجتماعية أصبحت تشعر بضرورة الإصلاح، وتطوير النظام القائم من نظام أبوي بسيط إلى نظام أكثر تعقيدا يواجه المتطلبات الجديدة: من إدارة وتعلم.

–لقد عرف الكويت تطوّرا في نظام الحكم ويتضّح ذلك من خلال الموافقة المجتمعية عن طريق تفرّغ عائلة من العائلات الكبيرة للنظر في شؤون الحكم، في حين انصرفت العائلات الأخرى للعمل الاقتصادي.

وبعد الحرب العالمية الأولى انتشرت القوات البريطانية في الكويت، وانشغل **(عبد العزيز بن سعود)** في حروب داخلية، في بعض أقاليم ما سمّي بعد ذلك (بالمملكة السعودية).

[129] الرميحي،محمد،"تجربة المشاركة السياسية في الكويت (1962-1981)"، س 1987م،ص644.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خرج الكويت من حروب إقليمية صغيرة ومن 1915م، وخروجه هذا جعله يشهد التقسيم الإقليمي الجديد، وبدأت بريطانيا ترسم حدودا للمماليك الصغيرة الجديدة على هواها.

وفي هذه الأجواء انبثق شيء من الوعي بالتغيّر، كما انبثقت فئات اجتماعية ثريّة من جراء تجارتها للؤلؤ، وانبثق تنازع على السلطة بين الإخوة أي في **(آل الصباح)** أنفسهم... كلّ هذه العوامل أدّت إلى وجود كويت جديد الذي يطالب بالإصلاح الأول أو المجلس الاستشاري لعام1921م، وبالفعل تمّ تشكيل هذا المجلس في نفس السنة ولكنّ التاريخ يقول أنّ هذا المجلس لم يكن فعّالا، بل كثرت الخلافات الشخصية وكانت فيه المشاورات عقيمة، وتلاشت تدريجيا حتى تمّ حلّ المجلس. وشيئا فشيئا كبرت المدينة الصغيرة وتطوّرت فيها الحياة الثقافية وزاد سكانها وتحوّلت خطوات الإصلاح إلى تنظيم شؤون البلدية مع التنظيم الإداري الحديث، ثمّ لحقت التجربة الثانية في الإصلاح السياسي بعد (15)خمس عشرة سنة أو أكثر سنة (1937م-1938م) بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أدّت إلى تغيّرات عديدة في منطقة الخليج ووجود النفط أعطى تدفقات مالية كبيرة أدّت إلى امتيازات ؛ وفي الوقت ذاته ظهرت حركة قومية تمثّلت في مقاومة الاحتلال البريطاني في العراق، ونهوض المقاومة الفلسطينية ونضالها ضدّ النفوذ البريطاني والصهيوني في فلسطين، ضف إلى ذلك ما كان يحدث في مصر وسوريا... كلّ هذا أثّر في الخليج وبالطبع في الكويت، هذا عن الأسباب الخارجية.[130]

-أمّا الأسباب الداخلية التي أدّت إلى بلورة حركة الإصلاح فقد تمثّلت، في تدهور الوضع الاقتصادي في قطاع التجارة وصيد اللؤلؤ من جهة، وبطء خطوات التنظيم في الإدارة الوليدة لمرافق الإمارة التي بدأت تستفيد من التدفّقات الأولى لأموال النفط من جهة أخرى..

[130] المرجع نفسه، ص645.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهنا بدأت المطالبة بالمشاركة طريقا للإصلاح في إقامة مجالس متخصّصة كمجلس التعليم والصحة.

ورغم الوضع الصعب (ضغط السلطة البريطانية من جهة وتأزّم الوضع العربي من جهة أخرى) فإنّ حركة الإصلاح ولدت وأطلق عليها اسم **(الكتلة الوطنية)** وشكّلت مجلسا منتخبا من فئات محدودة من المجتمع (150 عائلة كما ورد في أغلب المصادر التاريخية).

وأصدر المجلس وثيقة نصّت على مواد من بينها:

-المادّة الأولى: (الأمّة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين).

-المادّة الثانية: (على المجلس التشريعي أن يشّرع القوانين التالية: الميزانية، القضاء، الأمن العام، المصارف، الصحة، العمران، الطوارئ، وكل قانون تقتضي مصلحة البلاد تشريعه).

-المادّة الثالثة: (مجلس الأمّة التشريعية مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقات وكل ما يستنجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعيا إلاّ بموافقة المجلس وإشرافه).

-المادة الرابعة: بما أنّ البلاد ليس فيها محكمة استئنافية فإنّ مهام المحكمة المذكورة تناط بمجلس الأمّة التشريعي، حتى تشكّل جهة مستقلّة لهذا الغرض.

-المادة الخامسة: رئيس المجلس التشريعية هو الذي يمثّل السلطة التنفيذية في البلاد.

وقد قام المجلس بإصلاحات في مجال المال والقضاء والإدارة.

-ففي القضاء: قام المجلس بفصل من سمّاهم **(القضاة الفاسدين)** وأرغم القضاة على استنباط أحكامهم من مجلة الأحكام العدلية الشرعية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

-وفي المال: تم إنشاء أوّل دائرة مالية للإشراف توزيعه، وألغيت جميع الاحتكارات التي رآها المجلس ضارة بالاقتصاد كما تم إلغاء بعض الضرائب.

-وفي الإدارة: تم طرد العناصر الإدارية الفاسدة.

كما تمّ إرسال بعثات تعليمية للخارج، وتمّ تكوين مجلس من عناصر جديدة.[131]

ولكن تمّ الإطاحة بالتجربة نظرا لوجود ظروف داخلية وخارجية من أهمّها: الوضع الاقتصادي وعلاقات الكويت بشركات النفط، وعدم استيعاب المجلس لظروف الحركة الاجتماعية الداخلية.

-وبعد حركة 1938 الإصلاحية تغيّرت الأوضاع وحدثت تطّورات أهمّها: تدفّق النفط وكثرة عائداته المالية ممّا أدّى إلى بناء تحتي للدولة الحديثة كما أنّ ما أفرزته الحرب العالمية الثانية من آثار بلغ مداها المستوى العالمي والمحلي، إذ في سنة 1948م وبعد تشغيل المنشآت النفطية بعدّة سنوات شهد الكويت أوّل إضراب صناعي وشارك مجموعة كبيرة من عمّال النفط ومطالبهم تمثلت في:

توفير ظروف مهنية أفضل للعمال، وفي هذه الفترة ظهرت فكرة إعادة تشكيل مجالس متخصصة تنتخب انتخابا محدودا: كمجلس البلدية والصّحة والمعارف والأوقاف لدفع إدارة الخدمات الاجتماعية نحو الأحسن، كما تزامن ذلك مع وفاة الشيخ **(أحمد الجابر)** سنة 1952م، وتولّى الشيخ **(عبدالله السالم)** الإمارة وكان رئيسا فعليا للمجلس سنة 1938م.

لكنّ سيطرة المطالب الشخصية الفردية جعلت من عمل المجلس يحيد عن المقصد، وأصبحت القرارات ذاتية لا اجتماعية، وكثرت التناقضات بين أعضاء المجلس ممّا أدّى إلى استقالة معظمهم في النصف الثاني من الخمسينات.

[131] العدساني، خالد،"نصف عام من الحكم النيابي في الكويت"س 1987م، ص90.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكنّ ظروفا سياسية استجدّت في المنطقة العربية النسبي الذي أصابه في الناحية السياسية، ومن بين هذه الظروف:

1- قيام الجمهورية العربية المتّحدة في مصر وسوريا.

2-الإتّحاد الهاشمي بين العراق والأردن.

3- الثورة العراقية وقبلها حرب السويس.[132]

ومع نهاية الخمسينات بدأ التحرّك نحو استقلال كامل من بريطانيا وفق أوضاع سياسية جديدة عن طريق تكوين مجلس نيابي منتخب يحتضن آمال الكويت. ففي سنة 1954م تأسّست في الكويت اللجنة الوطنية لأنصار السلام والتي ضمت جميع الرافضين لوجود قواعد أجنبية في الكويت، وفي العام ذاته تأسّست الرابطة الديمقراطية والتي طالبت بمجلس تأسيس وبوضع دستور حديث وقطع التدخل البريطاني والأمريكي في منطقة الخليج. كما طالبت هذه الرابطة بأن تسلّم الإدارة البريطانية إلى حكومة الكويت جميع الدوائر التي كانت السلطة البريطانية تديره بشكل أو بآخر كالبريد مثلا. وفي هذه الفترة (النصف الثاني من الخمسينات) تكوّن المجلس الأعلى من أعضاء من الأسرة الحاكمة، وألحق به المجلس الاستشاري بعد ذلك من أبناء العائلات الكويتيين البارزين، وتمّ تعيين خبير دستوري (**عبد الرزاق السنهوري**) وطلب منه التعاون مع المجلسين، وتمّ وضع قوانين حديثة لتنظيم أمور الإدارة العامة، ثمّ تمّ إنشاء مجالس متخصّصة فعيّن مجلس الإنشاء (التخطيط) ومجلس بلدي ومجلس المعارف.

وفي بداية الستّينات ظهرت مجموعتان اجتماعيتان جديدتان هما: القبائل البدوية المستوطنة حديثا والطبقة الوسطى الناشئة، كقوة سياسية جديدة متزامنتين مع التبلور السياسي للطائفة الشعبية وبعض التجمّعات الاجتماعية الأخرى مما زاد من ممارسة الانتخابات والتحزّب الفئوي. لقد عكست هذه المجموعات المختلفة صورة المجتمع الكويتي الحديث التعدّدي.

[132] المرجع نفسه، ص 91.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكنّ هذه التعددية مليئة بالولاءات الخاصّة وال
السياسي الكويتي، كما دخل العامل الديني المذهبي كعنصر جديد منذ بداية الثمانينات ليصبح المرشّح، وصاحب الانتماء العائلي أو القبلي أو الطائفي هو الأكثر فرصة للنجاح في الانتخابات من منافسيه ذوي الانتماءات الإيديولوجية، وبإنشاء الحكم البرلماني رسّخ حكم (آل صباح) دستوريا كما وضع الدستور شروطا لاختيار ولّي العهد ؛ كالعمر والمقدرة العقلية والإقرار من مجلس الأمّة، أمّا الموافقة الشعبية فيعبّر عنها من خلال مجالس (الدواوين) الأهلية.

أمّا العائلات التجارية وهي النخبة السياسية أو الطليعة السياسية الثانية في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحديثة في الكويت فقد حصل فيها تغيّر من الحرب العالمية الثانية، إذ تستند النخبة التجارية اليوم إلى عاملين هما:

1- معيار الثروة والمعايير الاجتماعية والسياسية الأخرى.

2- معيار الثروة فقط.

إلاّ أنّ الأزمات السياسية كثيرا ما تحدث بين الفئتين انشطارا إيديولوجيا، كما حدث جزئيا أثناء اندفاع (الشاه) السابق في إيران، غير المنطقي لتحدّي مشاعر العرب في الخليج أو في بداية الثورة الإيرانية الأخيرة.[133]

-أمّا النخبة الناشئة من الطبقة الوسطى ففيها أبناء تجّار مشهورين، وأبناء الغواصين والصيادين، وصغار التجّار، الذين عرفوا شيئا من التعليم والتدرّج الوظيفي ؛ وتنظّم إليهم فئات من البدو الذين يتحوّلون من الولاء القبلي إلى الولاء الوطني العام.

وتنادي هذه الفئات بقيام الأحزاب السياسية بدلا من العلاقات والروابط القبلية والعائلية، كما تنادي بشغل الوظائف في الدولة لأصحاب الجدارة والأهلية.

[133] الرميحي، محمد غانم،"الحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي"، س 1975م، ص06.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد لعب ممثّلو هذه النخبة الاجتماعية في فترا
التشريعية المنتخبة، كما تشبّعت بأفكار ذات طابع تغييري وقومي ووطني أوّلها الطابع الإسلامي السياسي الذي بدأ في التشكّل منذ السبعينات.[134]

هذه المعالم الاجتماعية هي التي شكّلت الخلفية الديناميكية للعمل السياسي، في الكويت خلال ربع القرن الماضي ولا تزال.

من الحماية البريطانية إلى الدولة الدستورية:

ممّا سبق نفهم أنّ انتقال الكويت من الحماية البريطانية، إلى الاستقلال ثمّ إلى دولة دستورية، لها مجلس نيابي لم يكن صدفة، وإنّما كان وفق تصوّرات ونضالا له جذور تاريخية، والتي تفاعلت فيما بينها منذ الثلاثينات والأربعينات لغاية الخمسينات للوصول إلى الشكل الدستوري.

لكنّ استقلال الكويت سنة 1961م جلب معه تحديات جديدة تمثّلت في تهديدات **(عبد الكريم القاسم)** ممّا أدّى بالقيادة السياسية إلى تحويل هذا الاستقلال إلى حقيقة شعبية عن طريق تحويل النظام السائد آنذاك إلى نظام دستوري، وفي السنة ذاتها أصدر الأمير **(عبدا لله السالم)** مرسوما يدعو فيه الناخبين لانتخاب مجلس تأسيسي تكون مهمته أولا:

- إعداد الدستور الدائم للبلاد.

ثانيا:

- العمل كهيئة تشريعية مؤقتة.[135]

لقد كانت أوّل انتخابات في الكويت في ديسمبر سنة 1961م، فيها 47 مرشحا وقد وصفت هذه الانتخابات بالحرّة، وفي جانفي 1962م تمّ حلّ المجلس الأعلى وتمّ تعيين وزراء من خارج الأسرة الحاكمة، ووضع هذا المجلس مسودة للدستور المشتّق من دستور 1938م وتمّت المصادقة عليه من طرف الأمير دون تغيير أي طبق الدستور سنة 1963م.

---

[134] المرجع نفسه، ص07.
[135] المرجع نفسه، ص 08.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتضمّن هذا الدستور خمسة أقسام:

1- الدولة ونظام الحكم في الكويت.

2- المقوّمات الأساسية لمجتمع الكويت.

3- الحقوق والواجبات العامة.

4- السلطات.

5- أحكام عامة وأحكام مؤقتة.[136]

وعاش الكويت في ظلّ الدستور من سنة 1963م إلى سنة 1981م أربعة عشر عاما من المشاركة السياسية من خلال تجارب وأخطاء، وحدث التدرّج السياسي تدريجيا والذي ساهمت فيه النخب السياسية الأربع بتفرعاتها.

وتمثّل هذا النضج في تزايد أعضاء المرشّحين في كلّ الانتخابات، وتزايد عدد الناخبين، وظهرت تكتّلات سياسية غير تقليدية ؛ كتعبير عن الوعي السياسي في بداية السبعينات، نذكر منها مثلا: **(كتلة التقدّميين الديمقراطيين)** التي وضعت برنامجا لانتخابات ديسمبر 1974م **(التجمّع الشعبي وبرنامج حركة العمل الديمقراطي)**...[137]

- والجدير بالذكر هو أنّ تجربة المشاركة السياسية (الديمقراطية) في الكويت لم تكن سهلة بل عرفت صعوبات أهمّها:

- الاختلاف العميق الذي حدث في الرأي بين نوّاب المعارضة والحكومة حول كيفية تنفيق الريع وبعض المسائل الأخرى التي اعتبرتها المعارضة تقليصا للديمقراطية.

لقد تمّ حلّ المجلس أي مجلس الأمّة سنة 1967م لأسباب داخلية، والتي أدّت إلى وقف العمل الديمقراطي والمشاركة، ولكنّ عزم الإدارة السياسية كان موجودا لإعادة التجربة الديمقراطية من جديد، ولكنّ هذه التجربة التي دامت أربع عشرة سنة بيّنت أهمّية المشاركة السياسية في الفعل السياسي والقرار.

---

[136] المرجع نفسه، ص 09

[137] الجمل، يحي،"النظام الدستوري في الكويت"، س 1970م، ص 16.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ووضّحت أكثر أنّ الديمقراطية هي الوسيلة الو
تخدم الشعب.

بالفعل، لقد كانت التجربة الكويتية في بدايتها صعبة في المرحلة الأولى من التطبيق، أمّا في المرحلة الثانية أي بعد انتخابات يناير 1981م عرفت ضغوطات جديدة، من خلال التجمعات الدينية والسياسية والتي أطلق عليها **(الإسلام السياسي)** الذي انتشر منذ السبعينات والذي دخل في صراع مع التيّارات الوطنية التحديثية، وقد استطاعت أطراف من التيّار الإسلامي: كحركة الإخوان المسلمين، حركة السلفيين والحركة الشعبية من توصيل ممثّلين إلى البرلمان.

والنتيجة المتوصل إليها، هو أنّ الكويت حكومة وشعبا كسب الكثير من تجربة المشاركة خلال السنوات الطويلة التي شاهدتها هذه التجربة في مرحلتها الأولى والثانية، لكن ماذا عن مستقبل الديمقراطية في الكويت؟

لا شك أن هناك تحديات أخرى أمام هذه التجربة لكي تستطيع أن تعمق وتجذر المسار الديمقراطي وهذا ممكن إلى أبعد حد، خاصة وأن الطريق عبد وتم السير فيه والخطوات الكبرى تم الشروع فيها وما يشهده الكويت، لدليل على أنه البلد الأكثر ممارسة للديمقراطية في الوطن العربي.

خلاصة: نخلص في نهاية هذا المبحث أن هذه التجارب الثلاث على اختلاف ممارستها الديمقراطية، تبيّن إلى أبعد حد أن أزمة الديمقراطية نابعة من الأنا الداخلي في الكيان العربي وليس من الخارج، فالأزمة ليست أزمة نصوص وهياكل بقدر ما هي أزمة قناعات وإرادة تبدأ أولا من داخلنا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهذا ما عبر عنه الفيلسوف التربوي (**جون** ديمقراطيتنا ليس وجود دولة خارجة تسلطية، بل إن التهديد نابع من داخل مواقفنا الشخصية وداخل مؤسساتنا لذلك فإن ساحة المعرفة هي هنا داخل أنفسنا نحن".[138]

– ونحن العرب ذوو الاجتهادات السياسية والاجتماعية المختلفة نحتاج إلى أن نقول لأنفسنا أنّ الحرّية والديمقراطية ليستا ضرورة أخلاقية بل هما ضرورة حياتية وتبدآن من داخلنا نحن.

[138] المرجع نفسه، ص17.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: الديمقراطية الآفاق

تخيّلت الإنسانية أكثر اليوتوبيات السياسية مثالية مثل "جمهورية أفلاطون"، "مدينة الفارابي الفاضلة"، بينما كانت تعيش في واقعها المعاش أسوأ أنواع الحكم الاستبدادي الدكتاتوري، وما تزال، ولم يستطع أيّ نظام سياسي عملي توصّلت إليه التجربة البشرية أن يقلّص نسبيا هذه الثغرة الشاسعة بين الحكم السياسي المعلّق في السماء، والكابوس السياسي الجاثم على صدر الإنسان في الأرض.

لقد كانت الديمقراطية فكرة عبقرية، واختراعا نادر المثال، والقادرة على اختراق وتجاوز النقائض في الواقع من أجل التقريب والجمع بينها (النقائض) في معادلة أسمى وأكثر ذكاء ومرونة. فكما جمعت نظرية النسبية لدى (إينشتاين)، بين نقائض المادة والطاقة، ونقائض المكان والزمان في مفهوم متكامل، استطاعت الديمقراطية أن تؤلّف بين مختلف أنواع التعدديات والتعارضات في الاجتماع الإنساني. وخصوصا بين الحاجة إلى الأمن والنظام والانضباط المجتمعي من ناحية، والحاجة إلى الحرية والتعددية والاختلاف من ناحية أخرى، ضمن معادلة عملية قادرة على التجسّد والصيرورة في واقع التاريخ والمجتمع، فقرّبت بين الحكم والمعاناة اليومية للإنسان على الأرض.

"هنا" و"الآن" لا في غد بعيد. ومنذ اختراعها، والإنسان قادر على الاختيار بين الاستبداد والحرية، لا بين الاستبداد والفتنة أو الفوضى كما كان حال قبلها، أو كما هو حال بعض الشعوب ومنها العرب، إلى اليوم.

– في وجود الديمقراطية تحوّلت الحرية، من صرخة شاعرية خارج إطار الزمان والمكان إلى ممارسة حقيقية، لكنّها مسؤولة ومنضبطة، فتحقّق رهان الديمقراطية الفلسفي كأيّ رهان فلسفي كبير تجاه نقائض الوجود في تحويل الضدين: الحرية والالتزام أو الحرية والمسؤولية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلى حقيقة مشتركة قادرة على الحياة والنمو وا
السهل نقلها من فكرة إلى ممارسة فعلية في الوطن العربي، بل تحتاج إلى جهد ووقت.

فنظرية حرق المراحل شعار ثبت فشله بسقوط الإتحاد السوفيتي ومنظومته، وهاهي ذي روسيا تبدأ مسيرة الديمقراطية والرأسمالية من مراحلها وشروطها البدائية والأوّلية، ولابدّ من إشباع كل مرحلة من مراحل التطوّر حسب ما تتطلب طبيعتها.

فتحقيق الممارسة الديمقراطية على المدى القريب أمر مستبعد في الوطن العربي، ولكنّ من الضروري أن ندرك ما يجب فعله على المدى البعيد، وما نستطيع أن نحقق وما لا نستطيع...[139]

وهناك اعتبارات لهذا المدى الزمني التاريخي لنمو الديمقراطية:

أولا: لابدّ من استقرار سياسي واجتماعي طويل الأمد للبدء بالتجربة الديمقراطية، ذلك أنّ الديمقراطية لا تزدهر في أجواء الاضطرابات والانقلابات. وأيّة حركة ديمقراطية تستعجل التطوّر السياسي بالاضطراب والانقلاب، فإنّها تقضي في الواقع على نفسها، قبل أن تقضي على السلطة المستبدة التي تحاول إزاحتها. حتى الثورة الفرنسية وهي ثورة ديمقراطية أساسا احتاجت إلى عقود عدّة لتؤسّس نفسها ديمقراطيا، أمّا في بريطانيا، فقد أمكن تحقيق انطلاقة ديمقراطية مبكّرة وأسبق من فرنسا، لأنّ الاستقرار السياسي في بريطانيا ساعد على تطوير النظام الملكي الدستوري من الداخل، وبالتدرج فكانت التجربة الديمقراطية البريطانية هي النموذج والقدوة للتجارب الديمقراطية في العالم.

– أما روسيا، فحين طمحت الثورة البلشفية إلى الديمقراطية بالعنف الثوري (الديمقراطية الشعبية) فقد قام النظام السوفيتي وانتهى.

[139] الأنصاري، محمد جابر،"الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي"، س 1995، ص ص 5-6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبنظرة فاحصة على تجاربنا السياسية العربية، العربية التي شهدت استقرارا أطول، في ظلّ نظمها التقليدية، هي اليوم أكثر انفتاحا وتقبّلا للتطور الديمقراطي، بينها الدول التي دخلت في دوامة العنف الثوري أو اضطّرتها ظروفها إلى ذلك فهي مازالت الأبعد عن إمكانية الديمقراطية.

ثانيا: تحتاج الديمقراطية في مفارقة جدلية إلى دولة قوية متماسكة تنمو من خلالها يخطئ دعاة الديمقراطية إذا تصوّروا أنّ حلمهم الديمقراطي سيقترب أكثر إذا هم انتقصوا الدولة أو فكّكوها، فالدولة والديمقراطية صنوان لا يفترقان، بعكس ما يتوهم بعضهم، وعندما تضعف الدولة أو تفقد الثقة بنفسها، فإنّ أولى ضحاياها هي الديمقراطية.

إن الدول الاستبدادية التي تبدو قوية للمراقبين في الخارج، كما بدا الإتحاد السوفيتي وكما تبدو الصين نسبيا حتى الآن، هي في واقع الأمر دول ضعيفة من الداخل لا تجرؤ على الخيار الديمقراطي أمّا الدول القوية فعلى ما نسمع عنها من مشكلات داخلية، فهي التي تواصل المسار الديمقراطي على رغم تلك المشكلات الداخلية، بل تحلّها الديمقراطية.

إذا، في سباق الأولويات التاريخية العربية، يبرز السؤال الصعب: هل من الممكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكملة النمو؟

لذلك فإنّ أيّ تغيير لتحقيق الديمقراطية لابدّ أن يأخذ في اعتباره علاقتها العضوية بطبيعة الدولة ومستوى نموّها ودرجة استعدادها لذلك، وإلاّ فإنّه بناء في الهواء، وخارج التاريخ، لذلك تخفق النظم الديمقراطية المقتبسة من الخارج، لأنّها لا تندمج في التركيبة العضوية للدولة ومجتمعها، أي لا تستنبت محليا.

وهكذا نجد أنّ الوضع السياسي العربي بين الدولة والديمقراطية يتنازعه اعتباران:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاعتبار الموضوعي: يتعلّق بضرورة بناء الدولة من أولويات التطوّر التاريخي الذي ما يزال العرب من حيث عملية بناء الدولة في أولى مراحله.

أمّا الاعتبار الذاتي: فيتعلق بالرغبة العامّة في تحسين الأوضاع السياسية وتغييرها نحو الأفضل، وتحقيق درجة معقولة من الحرية والممارسة الديمقراطية أسوة بالدول المتطورة، ليتحقق للإنسان الحدّ الأدنى من الحرية مع الكرامة، فلا كرامة من دون حدّ أدنى من الحرية.

والإشكالية عندنا هي أنّ كيان الدولة العربية –من حيث وجودها كدولة– مازال لا يحتمل التعدّدية الديمقراطية لأنّ التعدّديات العصائبية المترسّبة لم تنصهر بعد في بوتقة الدول الحديثة والمجتمع الحديث. وهذا النوع من التعدّدية سرعان ما يغطّي التعدّدية الديمقراطية ويحلّ محلّها، بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه الفوضى أو الحرب الأهلية. وقبل قرون شخّص ابن خلدون هذه الظاهر بالقول: "إنّ الأوطان الكثيرة العصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة" فكيف يمكننا ممارسة الحرية والديمقراطية من دون كيان وسياج دولة يوفّر لها البوتقة اللازمة والحامية؟ علما أنّ الدول الديمقراطية العريقة نمت أوّلا، ثم استقرّت من حيث هي دول، ثم تحوّلت تدريجيا إلى دول ديمقراطية.

فهل من الممكن أن تكون هناك حرية وديمقراطية خارج الدولة؟ إذا كانت الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية، وهذا ما يتطلّب من السلطة العربية بالضرورة إدخال عنصر الحرية في معادلة بنائها المؤسّسي الجاري للدولة، فإنّ الوجه الآخر للمسألة (أنّ الحرية خارج الدولة طوبى خادعة) بحسب تعبير (عبدالله العروي).[140]

[140] العروي، عبد الله، "مفهوم الدولة"س 1981م، ص30.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ السؤال المطروح لكلّ فكر جدّي هو: كيف تند
بالحرية؟ كما يطرحه (العروي).

إنهما توأمان سياميان والفصل بينهما أو التفكير في إحداهما بمعزل عن الآخر، يؤدّي في النهاية إلى الإضرار بهما معا.

فكيف يستطيع الفكر السياسي العربي سلطة ومعارضة إقامة هذه المعادلة الدقيقة والصعبة في الواقع الفعلي، في ضوء الإشكالية التاريخية الراهنة بين الضرورتين على ما بين المرحلتين من مسافة زمنية تطوّرية كان لابدّ منها في الحالات التاريخية المشابهة لعمليتين، تأسيس الدولة ثمّ تغييرها بالديمقراطية، وكيف سيتمكّن العرب من إنجاز العمليتين معا تحت تسارع اندفاعية التاريخ المعاصر وضغط أحداثه ومتغيراته؟

– ومن البديهي أنّ الخطوة الأولى نحو ذلك تتمثّل في وعي هذه الإشكالية على النحو الصحيح مع غيرها من الخصوصيّات المجتمعية والتاريخية بشأن الديمقراطية.

– ومن هذه الخصوصيّات أيضا أنّ العرب بين وضعهم القطري والقومي، وتجاذبهم التراثي والعصري، وتأرجحهم بين النظم السياسية والاقتصادية المختلفة، مازالوا في حالة اللاحسم الحضاري والقومي والسياسي منذ دخولهم العصر الحديث. والملاحظ بالمقارنة أنّ المجتمعات والأمم التي اختارت الطريق الديمقراطي، قد استطاعت أن تفعل ذلك بعد القيام بحسم تاريخي حضاريا وقوميا وسياسيا، أدّى إلى استقرارها على خيار محدّد وثابت ومجمع عليه من دون انعطافات قسرية، فتمكّنت من سلوك النهج الديمقراطي.

–والسؤال عربيا: هل تستطيع ديمقراطية وليدة احتمال وضعية اللاحسم الكبير بهذا الشكل، أو توفير الرافعة القوية بذاتها لإحداث الحسم التاريخي على مستوياته الكثيرة، علما أنّ مثل هذا الحسم في تجارب ديمقراطية أخرى قد تحتاج إلى وسائل غير ديمقراطية ؛ كالحرب الأهلية الأمريكية والثورة الفرنسية وحسم الوحدة الألمانية... الخ.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وأنّ الظـــرف التـــاريخي مختلف والظروف ال
حسم كهذه. لكن يبقى السؤال: كيف من الممكن أن تنمو الديمقراطية العربية بهدوء امام هذا الكمّ من قضايا اللاحسم التاريخي أمامها، وكلها تتطلّب حسما. أي ما هو أكثر وأقوى من الآليات الديمقراطية المجرّدة؟ والملفت أنّ الديمقراطية في تاريخ الأنظمة العربية تبدو غالبا مرحلة انتقالية ومحطّة استراحة بين دكتاتوريتين: استبدادية استهلكت ذاتها، واستبدادية أخرى تتأهّب فلابدّ إذن من التمحيص لمعرفة إن كانت الديمقراطية المعلنة عربيا استراتيجيا أم تكتيكيا؟

–من هذه الإشكالية التي تتطلّب حلاّ أيضا: طرح وإنضاج مفهوم "الإسلامية" ونظرية الحكم الإسلامي، بما يصير بين دائرة الديني ودائرة السياسي ضمن الدولة الإسلامية، وأعني بدائرة السياسي مجال الشورى التي من الممكن للديمقراطية أن تنمو في إطاره إسلاميا.

– إنّ الدولة في الإسلام ذات طبيعة مزدوجة فهي دولة دينية شرعا وعقيدة بسلطة مدنية بشريا حكما وإدارة. هي دولة تستمّد شريعتها من الله وتستمّد سلطتها من الأمّة.

من هنا من الضروري، بعد التسليم بوجود الدولة في الإسلام، التمييز داخل إطار هذه الدولة بين الديني والسياسي، خصوصا فيما يتعلّق بالوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها بين الحكم والمعارضة التي يجب أن تحسم دينيا أي شوريا وديمقراطيا.[141]

أمّا إذا ظلّ هذا التعاطي للسلطة والخلاف عليها خاضعا لمفاهيم التفكير والتمذهب الديني العقيدي والفقهي، التي سادت بين المسلمين في التعاطي السياسي قديما، فلا مستقبل للديمقراطية، هذه مسألة لا تحتمل المداورة وعلى الجميع مواجهتها.

إنّ وضع الحدود التمييزية الفاصلة في هذا الصدد، مع الفصل المطلق بين الدين والسياسة في الإسلام في الوقت ذاته.

[141] المرجع نفسه،ص 167.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سيكون من أصعب المهام في النظرية وفي خصوصا إن أمكن وجود مثل هذا الصنف النادر في العالم الإسلامي، والذي نرجو الا يكون بهذه الندرة مستقبلا.

–هذه قضايا نظرية يجب مواجهتها فكريا إن كنّا نريد تأسيسا عربيا للديمقراطية على المدى الطويل يتجاوز الأماني والشعارات.

على المستوى التجريبي والتطبيقي الراهن يجب تقبّل أيّ نوع من التقاليد والأوضاع في البيئة الاجتماعية والسياسية العربية قابلة للتطوّر ديمقراطيا مهما كانت متواضعة أو تعرّضت لانتكاسات. فالقنوات المفتوحة التقليدية أو المتاحة بأيّ شكل بين الحاكمين والمحكومين حتّى ولو لم تكن مقنّنة، يجب الاستفادة منها وتطويرها.

فإذا كانت هناك حريات نسبية يجب تشجيعها مع تشجيع كذلك منابر التحاور وتبادل الأفكار والتعبير عنها.

وإذا كانت هناك شورى سواء للقبيلة أو للطائفة يجب تقبّلها مع تقبّل كذلك ما ينشأ منها من مجالس تمثيلية قابلة مستقبلا للتطوير.

ففي اليمن مثلا وبعد عهود من الخطاب الجمهوري الماركسي، ثمّة عودة ملحوظة إلى كيان القبيلة والشروع في تكوين لمجالسها وإدارتها ودفاع معلن وصريح عن مشروعيتها، وهذا أفضل من القبيلة المقنّعة والمستترة بأزياء التقدّمية والثورية في المجتمعات التي تتصوّر نفسها تقدّمية.

إذا كان مجتمعنا قبليا أو طائفيا، فلنعترف بذلك، ولننطلق من هناك تطويرا وتغييرا. إنّ أيّ تطوير وتحديث هو في واقع الأمر امتداد لما قبله من تداعم وبذور وتوجّهات في ظلّ البنى والتركيبات التقليدية، وليس وصفة انقلابية بين عشية وضحاها.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

هكذا أثبتت تجربة اليابان وهكذا تطوّرت الديمقر
اللاعنف البوذي والهندوسي. بل الأهّم من ذلك كله عربيا، انّ تجربة الإسلام العظيمة والمتقدّمة انطلقت اجتماعيا وتاريخيا من معطيات المجتمع والواقع العربي بعد أن أعطتها أبعادا جديدة ومتقدمة.[142]

كيفية إنجاح المشروع الديمقراطي وأسس الديمقراطية :

لكي ينتقل الوطن العربي نحو الديمقراطية عليه أوّلا، أن يعرف كيفية تحويل هذا التوجّه الديمقراطي الظرفي إلى اختبار واع قائم على بلورة خيارات اقتصادية، سياسية واجتماعية قوية ومتماسكة، وإيجاد الحلول العملية لبعض المسائل المتعلّقة سواء بالتحوّل الداخلي وتوازنات السلطة اجتماعيا وسياسيا لكلّ بلد عربي، أو التحوّل الخارجي الإقليمي والعالمي. وإعادة النظر في الموقع الذي يحتله الوطن العربي اليوم في التوزيع العالمي للوعي الديمقراطي، وهذه المسائل تنقسم إلى قسمين:

1-المسائل الداخلية: على المستوى الداخلي لابدّ من التمييز أولا بين التعدّدية السياسية التي يستمر الفكر السياسي السائد على اعتبارها المعيار الأساسي إن لم يكن الوحيد لوجود الديمقراطية والحريات السياسية، وبين الديمقراطية التي تعني بالدرجة الأولى منع احتكار السلطة والثروة المادية والثقافية من طرف جماعة ما أو طائفة ما أو فئة ما... وبالتالي فهي تعني بناء النظام الذي يتيح أكثر ما يمكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية و السياسية ويتم ذلك بالتعددية الحزبية الفعلية، والاعتراف بالحريات الأساسية، وتحقيق سلطة القانون وإلغاء كلّ أشكال التمييز بين المواطنين، كما يجب المشاركة الجدّية لغير أطراف السلطة في القرار السياسي والحكم. ودفع الناس للأخذ بفرص السعي للنفوذ إلى السلطة والثروة والتعلّم والمعرفة، وهذا ما يشكّل أساس مفهومي الحرية والمساواة وتحقيق التآلف غير المعلن بين معسكر المصالح الداخلية للنخبات الخارجية.

[142] المرجع نفسه، ص 168.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إنّ الديمقراطية الحقيقية تعني النظام الذي يترافق فيه التمثيل بما يشمله من انتخابات حرة، أي التعدّدية الحزبية مع الممارسة الفعلية للحرية، ومع المشاركة في اتّخاذ القرارات من جهة، ومع التكافؤ العملي في الفرص، وهذا هو أصل الديناميكية التي تشجّع في المجتمعات الغربية الحديثة على الاندماج الوطني باعتبار أنّ الاندماج السياسي والوطني مكمّلان لبعضهما البعض.[143]

وعليه فإنّ الديمقراطية نظام سياسي لا يقاس من خلال إحصاء عدد الأحزاب التي يرخّص بها، وإنّما من خلال درجة التداول الفعلي للسلطة بين النخبات المتعدّدة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة. ومن هنا وحتى تنجح الديمقراطية في التجذّر في الوطن العربي، هناك مهمات ضرورية يجب انجازها:

المهمة الأولى: على المستوى الثقافي والعقائدي لا مهرب للدول من خوض معركة تجديد العقلية السائدة وتجاوزها، وإعطاء دفعة قوية للروح الخلاّقة والإبداعية عند المفكرين والمثقفين والمسؤولين والسياسيين.

المهمة الثانية: الخروج بأسرع وقت من منطق التعارض المحبط الذي نشأ في فكرنا وفلسفة حياتنا من دون سبب أو حقّ، بين الماضي والحاضر، التراث والحداثة، الدين والعلم، وتجاوز جدلية النفي المتبادل والمعارضة الدائمة بين الأنا العربي أو الإسلامي والآخر الأجنبي، بين الخصوصية والعالمية.

المهمة الثالثة: على المستوى السياسي، فإنّه لإنجاح الانتقال الديمقراطي لابدّ من العمل على إصلاح جذري في هياكل الدولة لتتخلّص من مصادر الضغط التي تسيطر عليها وتتحكّم بها، والتنافس المشروع والمنظّم بين القوى والطبقات والتيّارات المتحركة والحيّة، فهذا التحوّل هو وحده الكفيل بضمان الاستقرار ويخرج الوطن العربي من أزمة ممارسة الديمقراطية.

[143] غليون، برهان،المرجع السابق، ص 269.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما يقتضي ذلك الخروج عن النمط السلطوي ال
وإعادة بناء شبكات التضامن والتقدير التي دمّرتها قرون طويلة من الانحطاط والانغلاق على الذّات جغرافيا ومذهبيا وطائفيا.

المهمة الرابعة: أمّا على المستوى الاقتصادي: فيجب العمل على السعي إلى الخروج من التدهور في المستوى المعيشي، وتحقيق توازن أدنى بين الإنتاج والاستهلاك، ولكي يتّم الوصول إلى ذلك يجب استثمار التكنولوجيا، وإنجاح القاعدة الصناعية واتّباع التقنيات الجديدة وبالتالي بروز نخبات اجتماعية قادرة على مواجهة المستقبل، والمنافسة مع الغير، وقادرة على تكوين رأسمالها الخاص الذي تنتظر توظيفه في الخارج. وهذا سيأخذ وقتا لانجازه حتى وإن توفّرت الإرادة السياسية التي تبقى ضعيفة أمام تحدّ كهذا.[144]

كما يجب إرساء تقاليد محدّدة ومسطّرة للديمقراطية، إذ أنّ غياب هذه التقاليد في الثقافة العربية كان أهمّ من غياب الديمقراطية في الوطن العربي، وتشجيع إمكانية الاعتراض والتناقض والمعارضة في ثقافات هذه الأقطار، وغياب ذلك حسب ما تراه التحليلات أدّى إلى غياب التعدّدية الداخلية وانعدام بذور التناقض الخلاّق.

فعدم وجود ثقافة الديمقراطية يفسّر إخفاق المجتمعات العربية في إدراك أصالة الممارسة السياسية والمبنية على فكرة التعارض في الآراء والمواقف، وبالتالي أدّى إلى إدخال الاعتبارات الشخصية والعشائرية والجمعوية.[145]

2- المسائل الخارجية: أمّا على المستوى الخارجي فإنّه يجب على الإدارة السياسية من مواجهة التّدخّل الأجنبي، الذي لا يزال يسيطر على الوطن العربي ولا يزال يشجّع الديكتاتورية في الأقطار النامية، ويسعى هذا التّدخّل الأجنبي بكل السبل على إبقاء الأوضاع السيئة أطول فترة ممكنة.

[144] المرجع نفسه، ص 271.
[145] المرجع نفسه، ص 272.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتحريك النخبات المحلّية والمسؤولين الكبار من
على مصالح شخصية وإبقاء سياسة الدولة هشّة وغير مستقرة.

وللخروج من هذا الوضع يجب تحديد شبكة العلاقات المترابطة والموضوعية، التي تساهم في إعادة إنتاج الوضع الراهن والنظر إلى الأمور في الإطار الشامل والمنظور الطويل المدى .

– إذا، إنجاح المسار الديمقراطي في الوطن العربي يتطلّب إدراكا أعمق لطبيعة المشاكل الدولية والمحلية المطروحة، والعوائق الفكرية والمادية التي ينبغي التصدّي لها، والدولة تستطيع تفعيل الممارسة الديمقراطية ولن تعرف معنى الحرية وأقل من ذلك قيم المساواة والكرامة إلاّ عندما تتحلّى بالإرادة وتدرك كيفية التحكم بقدراتها وإمكانية السيطرة على بيئتها، والسعي إلى العمل الاجتماعي والسياسي والثقافي، وأن تصبح دولة الجماعة لا الأقلّية .

نفهم ممّا سبق، أنّ للديمقراطية آلياتا وأسسا ترتكز عليها إذا ما احترمت فإن إمكانية ممارستها موجودة وتصبح آفاقا قابلا للتحقيق.[146]

فما هذه الأسس؟

أسس الديمقراطية الحقيقية:

1– وجود مؤسّسات الدولة الديمقراطية:

إنّ الدولة الحديثة تبنى على مؤسّسات وليس على أفراد أو أحزاب، لأنّ الأفراد والأحزاب يزولون أمّا المؤسّسات فتبقى بعدهم لأجيال كثيرة.

ولأنّ الديمومة في الدولة تتجسّد في ديمومة مؤسّساتها كونها منفصلة عن الفرد والحزب، فالسياسي يتعامل مع الدولة كملكية خاصّة له كما هو الشأن في الكثير من الدكتاتوريات، وهذا يقضي على مقوّمات بقائها (الدولة)، فزوالها يكون بزوال مالكيها، فسلطة الحاكم تستند إلى جملة معايير ومفاهيم وقيم وقوانين مجرّدة عن الفرد أو أيّ هيئة اجتماعية.[147]

[146] المرجع نفسه، ص 276.
[147] المرجع نفسه، ص277.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2- وجود نقابات فعلية:

إنّ النقابات هي ملجأ العمّال في كلّ مجالات العمل سواء في القطاع الخاص او العام، لأنها تنطق باسمهم وتدافع عن حقوقهم وتحاول تحسين أوضاعهم، وبما أنّ السياسية تهدف لتحسين أوضاع المواطنين فمن الضروري أن يكون لهذه النقابات دور أساسي، وبدونها يبقى العامل في مواجهة ديكتاتورية ربّ العمل، فهي موازية لسلطة الدولة، فلا عدالة اجتماعية التي تعدّ أساس الديمقراطية بدون نقابات تنادي بذلك، والواقع يبيّن أنّ الدول الأكثر عدالة هي التي فيها نسبة عالية من النقابيين كما هو موجود في فرنسا والسويد.[148]

3- التعدّدية الحزبية:

إنّ التعدّدية مبدأ عام ملزم للجميع يتيح إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق انتخابات عامّة ونزيهة، لذا لا يمكن قبول الأحزاب التي تستغّل التعدّدية الحزبية للوصول إلى الحكم والقضاء عليه تحت شعارات دينية أو بادّعاء دور تاريخي قيادي، للأخذ بكلّ مرافق الدولة والتسلّط على ضمائر الناس وتحديد مصيرهم، مخالفة بذلك كل مواثيق الديمقراطية السلمية وحقوق الإنسان، فالتعدّدية على قول (محمد الجابري): "التعدّدية هي أوّلا وقبل كلّ شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه (الحرب) بواسطة السياسية أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسط المتنامية".[149]

4- انتخابات حرّة ونزيهة:

إنّ حقّ الانتخاب في الديمقراطية يشكّل الحجر الأساس فيها، لأنّه الوسيلة التي تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة لخدمة الشعب، إذ المهّم أن تتجه أكبر نسبة من المواطنين إلى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثّلهم لتسيير دفّة الحكم.

إنّ أسلوب وطريقة الانتخابات تشبه كافّة أنواع الانتخابات أو الاستفتاءات الشعبية، من نقابية اجتماعية تضع على المحّك مستوى الوعي الديمقراطي ومدى تطوّره، وهذا لا يكون

[148] عنتباوي، منذر،"دور النخبة في تعزيز حقوق الإنسان"، ط1، س 1983م، ص 309.
[149] صبري، إسماعيل عبد الله،"الديمقراطية ووسائل الاتصال والمشاركة الشعبية"، العدد2، س 1981م، ص 24.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إلاّ في وجود رقابة جديدة للترشّح والانتخابات م
تمكّن الديمقراطية لأخذ مكانة مرموقة في قلوب المنتخبين مما يؤدّي إلى احترام المؤسّسات التي يتّم فيها الانتخاب، ويحصل كل منتخب على شرعية كاملة.[150]

5- فصل السلطات:

لا ديمقراطية حقّة دون فصل السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية بما فيها السلطة المعنوية الرابعة أي الصحافة وهذا الفصل هو أفضل الضمانات في النظام الديمقراطي.

أ- **سلطة تشريعية:** هي المشرّع أي المجلس النيابي، ممثّل الشعب له كلّ الحصانة لكي لا يقع تحت رحمة السلطة الحاكمة، فهو يشرّع القوانين ضمن حدود مسؤولياته للقيام بكافّة الأبحاث والدراسات والرجوع إلى اجتهادات أصحاب الاختصاص وإلى استطلاعات الرأي والحوارات والنقاشات العامة.

ب- **سلطة تنفيذية:** هي التي تسيّر أمور الدولة ضمن حدود قوانين المشرّع، ولها صلاحيات اقتراح مسودّة قوانين جديدة لدراستها من قبل المشرّع والموافقة عليها.

ت- **سلطة قضائية:** هي ضرورية لحماية الديمقراطية، فعلى القضاء أن يكون مستقّلا في كافّة مستوياته عن أيّ ضغوط سياسية، اجتماعية، مالية، دينية، عقائدية... هدف القضاء هو تحقيق العدل تبعا للقانون.[151]

6- سيطرة أحكام القانون:

إنّ أبرز مظاهر مبدأ سيطرة أحكام القانون مبدأ علّو الدستور، والدستور في الدولة الديمقراطية هو رأس الهرم القانوني ومركزه العصبي.

يتمتّع بالصدارة في النظام القانوني في الدولة ويعلو على كلّ القواعد القانونية على الإطلاق. وعلّو الدستور نتيجة طبيعية للموضوعات اللاتي يختّص بها الدستور وخطورتها، فالدستور يبيّن نظام الحكم في الدولة ويحدّد شكلها، كما يبيّن مصادر التشريع واختصاصات السلطات، وينظّم العلاقة بينهما كما يكفل الحريّات العامّة للمواطنين ويوفّر ضمانات مراعاتها، ويحمي حقوق الإنسان.[152]

---

[150] المرجع نفسه، ص 495.
[151] جميل، حسين،"حقوق الإنسان في الوطن العربي"ط1،س1984م، ص ص534-535.
[152] متولي، عبد الحميد،"القانون الدستوري والأنظمة السياسية"، ط6، ص143.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

7- **حماية حقوق الإنسان:** إذا كانت الديمقراط
الأغلبية وفرض إرادتها على دفعة الحكم، فإنّ إعلان حقوق الإنسان هو الطرف الاخر في معادلة التساوي بين المواطنين والحفاظ على كرامتهم، والدفاع عن حقوق الأقلّية التي لن تشارك في الحكم، لأنّ حقوق الإنسان تضع حدودا لسيطرة الأغلبية التي قد تجنح إلى التسلطّ والاستبداد باسم الشرعية الدستورية. إنّ حقوق الإنسان تنبع من روح الشرائع ومرارة تجربة الإنسانية مع أنماط حكم الظلم والاستبداد عبر التاريخ، وقد دوّنت هذه الحقوق في العصر الحديث في إعلانات مشهورة، ثم أخيرا تبلورت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسلسلة مواثيق ومعاهدات عالمية مكمّلة لها صدر معظمها عن الجمعية العامّة للأمم المتّحدة. وعليه يجب إنشاء هيئة عربية تدافع عن حقوق الإنسان العربي في الوطن العربي.[153]

والى جانب حقوق الإنسان، هناك حريّات عامّة يجب أن تكون ممارستها بالنسبة إلى جميع المواطنين مضمونة فعليا. ومن بينها ثلاث حريّات عامّة لا يستطيع نظام الحكم الديمقراطي الاستغناء عنها وهي:

أوّلا: حريّة التعبير: حقّ كلّ المواطنين الفعلي والمؤيّد بحماية القانون في حريّة التعبير الفردي والجماعي وخاصّة التعبير السياسي، وكذلك نقد النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، ونقد الإيديولوجيات السياسية المسيطرة.

[153] جميل، حسين، المرجع السابق، ص 541.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: حريّة المعلومات: حقّ المواطنين الفعلي مصادر المعلومات وتداولها بالقدر اللازم لتحرّي الحقيقة الواجب معرفتها لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وتشمل هذه الحريّة واجب السلطات القيام بتسهيل الوصول إلى مصادر المعلومات البديلة، وتشجيع نشرها وتداولها، ومعاقبة كل من يعيق ذلك.

ثالثا: حريّة التنظيم: حقّ جميع المواطنين المؤيّد بحكم القانون في حريّة التنظيم من خلال تشكيل منظمات غير حكومية مستقلّة، والانضمام إليها ويشمل هذا الحقّ إضافة إلى تشكيل كافّة أنواع المنظّمات غير الحكومية العامّة، حقّ التنظيم السياسي، مثل تشكيل الأحزاب السياسية وغيرها بهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير في قرارات الحكومة من خلال الانتخابات أو غيرها من الوسائل السلمية. [154]

8- السلطة الرابعة (الصحافة) الحرّة: في غياب الصحافة الحرّة والمستقلّة لا تكون هناك ديمقراطية، فالصحافة الحرّة والمستقلّة مكتوبة كانت مرئية أو مسموعة، تعكس وجهة نظر الناس وتفكيرهم، وتطرح عليهم آراء ومواضيع كثيرة للنقاش، وتوضّح وتشرح مشاكل المجتمع، وهذا ما يؤدّي إلى توعية كبيرة للمواطنين.

فالصحافة هي أهمّ مصدر للثقافة السياسية، فهي مدرسة الديمقراطية الحيوية، التي تشحذ عقول الناس وضمائرهم للدفاع عن حقوقهم أمام جبروت الحكومة، وغيرها من أصحاب السلطات المتنوّعة من مالية ودينية.

فالصحافة الحرّة تضع فاصلا بين الصحافيين ومالكي الصحافة، إذ لا دخل للمالك بما ينشر في الصحيفة فالمسؤولية المباشرة تعود بالدرجة الأولى للصحفي الذي يكتب تبعا لقناعاته، وبما أنّه من الصعب الوصول إلى استقلالية كبيرة، فمن المفضّل أن تكون ملكية الصحيفة للصحافيين كما هو الحال في الجريدة الفرنسية "LE MONDE".

[154] عصفور، محمد،"ضمانات الحرية"، س 1968م، ص 21.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أو أن تكون لهيئة مستقلّة عن الدولة كهيئة الإذ
الإذاعات الوطنية مستقلّة عن الحكومات والأحزاب السياسية وتوجهاتها .[155]

9- تلازم الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية: لا يكون هناك وجود للديمقراطية السياسية بدون ديمقراطية اجتماعية، لأنّ الأولى تهتّم بحقوق المواطن السياسية ومساهمته في الانتخابات وتشكيل الأحزاب وإبداء الرأي ونشره... أمّا الثانية فتهتّم بتحسين أوضاع المواطن المادية، وذلك عن طريق تطبيق العدالة الاجتماعية من ناحية، و توزيع خيرات البلاد على كل مواطنين على أساس أنّ لكلّ مواطن حقّ شرعيّ في نصيب عادل منها.

فالحقوق الاجتماعية ضرورية باعتبار الإنسان غاية في ذاته، يجب احترامه ومساعدته على العيش الكريم لأنّ هدف التنمية والتقدّم في الدولة هو حريّة المواطن ورفاهيته، لذا فالديمقراطية الاجتماعية تسهّل مشاركة المواطنين في العمل السياسي بشكل فعّال، لأنّها تسدّ حاجياته المادّية الضرورية وتعيد له اعتباره وكرامته، وبهذا يصبح للديمقراطية بشقيها (السياسي والاجتماعي) واقعا متكاملا.

إنّ هذه الأسس مجتمعة تمثّل الحدّ الأدنى من أجل استنبات الديمقراطية عربيا، وهي شروط سياسية ودستورية وقانونية يؤمل توفرها بالحوار والإقناع، وتعميق الوعي العام، والتدرّج في التجربة الديمقراطية بأسلوب انتقالي ومرحلي، وليس بأسلوب "حرق المراحل" الذي ثبت استحالته من المتغيّرات العالمية الأخيرة.

غير أنّ للمسألة جانبها السوسيولوجي الأخطر، وهذا تحديدا: إذا كانت السلطة والقوى الشعبية حتّى لا نقول المعارضة مازالت محكومة في مسلكها السياسي بتكوينات مجتمعية وبنى عصبوية مما هو معلوم وسائد في النسيج المجتمعي العربي.

[155] المرجع نفسه، ص22.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولم تتطوّر اجتماعيا وحضاريا بما يؤهّلها لتمثّل أن تلتزم بتلك الشروط؟ شروط الجدل الديمقراطي الأدنى؟ هذه المسألة لابدّ من أخذها جدّيا بعين الاعتبار، وهي التحدّي الأكبر في نظر الكثيرين، أمام الديمقراطية في الوطن العربي، ذلك أنّ أيّة قوّة سياسية، أيّا كانت إيديولوجيتها وشعاراتها المعلنة، لابدّ من أن تتحكّم فيها، في التحليل النهائي طبيعة المناخ السوسيولوجي الذي تنتمي إليه، فهذا ما تنطق به في التاريخ العربي المعاصر مختلف التجارب السياسية العربية، من تجربة العسكر إلى تجربة الأحزاب ذات التكوين العصبوي إلى تجربة القوى الدينية ذات الأصول الريفية. لقد جاءت كلّها باسم الديمقراطية في البداية، ثم انتهت إلى التعبير عن مصالح وعقليات أصولها المجتمعية التقليدية... فلا ديمقراطية بلا ديمقراطيين، وبلا قوى ديمقراطية حقيقية وهي هنا تعني الجماعات، كما تعني الأفراد. والجماعات هي المعوّل عليها لأنّها هي التي تملك الحسم على الساحة السياسية. يبدو هنا أنّ مسألة الإعداد الجماعي للديمقراطية مسألة طويلة الأمد تقتضي أجيالا من التحوّل المجتمعي التنموي والتحضيري التقدّمي، ولا توجد في التاريخ بطبيعة الحال حلول سحرية.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة:

غياب الديمقراطية في واقع الوطن العربي ليس وليد اليوم وإنما يرجع إلى الالف سنة الأخيرة أو يزيد . ومهمة الإنسان العربي اليوم هو إيجاد البدائل لكل ما هو مطروح، ولكل ما هو أحادي الطرف، و الدخول في معارك التصورات وصراع القوالب الذهنية، وإذا كنا نحاور الأعداء، فالأولى أن نتحاور فيما بيننا، وأن يكون لكل منا الحق في التعبير عن نفسه وفي أن يستمع إلى رأي الآخرين. إن الآخر ليس مجرد وهم أو خداع.فإن كنت موجودا فالآخر موجود. كلانا طرفان متساويان. علينا فقط أن ننفذ إلى جذور أزمة الديمقراطية في قوالبنا الذهنية وان نعيد بناءها بحيث تتساوى الأطراف.

وغيابها له علاقة بتركيبة الوطن العربي التي تعد اللاعقلانية من أهم عناصرها، فهذه الأخيرة سادت في حياتنا بشكل ملفت، وظهرت في سلوكنا اليومي، وهي تؤدي وظيفتها خير أداء في الإبقاء على أحادية الطرف في حياتنا الثقافية وفي نظمنا السياسية .

إن وجود الديمقراطية في بلداننا العربية مرتبط بوجود العقل وسيادته، وغيابها مرتبط بغيابه أو تهميش دوره في حياتنا، فإن لم يقم العقل بوظيفته المتمثلة في التحليل والنقد والتركيب والتجاوز؛ هو في حد ذاته هدم للعقل.وهذا مجسد في واقعنا اليومي إلى أبعد حد فكل المشاكل نابعة من تصورنا لها على أنها محرمة أو كما يقول علماء الاجتماع "تابو" والسلطة هي إحد ى الموضوعات المحرمة التي لا يمكن أن تكون موضوع نقاش ما، فتوقف الحوار بتوقف العقل، وأصبح تبادل وجهات النظر وتحليل الموضوعات تحليلا طبيعيا علميا بعيدا عن الأهواء أمرا مستحيلا. وتحول الحوار إلى مونولوج داخلي بين الإنسان ونفسه، وتحول حديث الآخر إلى حديث النفس، وتحولت معاني الطبيعة إلى أسرار النفس وتحول الصوت العالي إلى مواجع للنفس.لقد أصبح العقل جنونا، وانقلبت الصحة إلى مرض.وقد غذت السلطة السياسية

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

اللاعقلانية في حياتنا لأن العقل يناهض السلطة وينادي بالحرية، وبأنه لا سلطان على الإنسان إلا سلطان العقل ولا حجة عليه إلا البرهان والدليل، فالإنسان لا يقبل شيئا على أنه حق إن لم يثبت أمام العقل أنه كذلك .

إن سيادة العقل تكشف الأوضاع الزائفة وتستعيد الحقوق، وتزعزع الأنظمة. فالعقل ثورة، وقد قضي على الإقطاع بفضل ترشيد العقل في النظم الليبرالية التي جاءت بعده.إن سيادة العقل تجعل الحوار ممكنا بين القاهر والمقهور، وتعيد إلى الطرفين علاقة التساوي، وتقضي على علاقة التسلط من طرف وتبعية الطرف الآخر.

إن الديمقراطية هي احترام الرأي الآخر، والاستماع إليه، وعدم تكفيره وإدانته والوشاية به لدى السلطات وكأنه خيانة عظمى. الديمقراطية هي الاعتراف باحتمال خطأ الذات، وبأنها قد تتعلم من الآخر ، وقد يكون الآخر على صواب. تتضمن الاعتراف بحقيقة مستقلة عن الذهن يحاول الجميع الوصول إليها دون التضحية بالموضوع من أجل الذات. لا تعني الديمقراطية "حكم الشعب" بل تعني الاعتراف بوجود الآخر بجوار الأنا، وبأن الحوار بين الأنا والأنت هو الحياة .

وهكذا فالديمقراطية في واقع البلدان العربية تبقى نظرية أكثر منها ممارسة نظرا لكل ما تقدم من شواهد بديهية وتجارب مشتركة لهاته الدول، غير أن في المستقبل يمكن أن تتغيّر هذه الصورة وتصبح الديمقراطية العربية مثالا وتجربة تدرس في الفكر السياسي الغربي والعالمي لما لا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهرس المفاهيـــــــــم:

La démocratie	الديمقراطية
Démos	ديموس
Kratein	كراتوس
Libéralisme	الليبرالية
Communisme	الشيوعية
Démocratie libéralle	الديمقراطية الليبرالية
Démocratie sociale	الديمقراطية الاشتراكية
Déctature	دكتاتورية
Prolétaria	البروليتاريا
L ’élite	النخبة
Les lois ouvriéres	القوانين العمالية
Démagogie	ديماغوجية
Régime démocratique	حكم ديمقراطي
Régime aristocratique	حكم أرستقراطي
La monarchie	المونـاركية
la tyranie	الطغيان
Esonomie	إيزونومية
la république	الجمهورية
La cité	المدينة
La domination	التسلط
La république noble	المدينة الفاضلة
Despote	العادل المستبد

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Sc	وحداني التسلط
La ville collective	المدينة الجماعية
La loi naturelle	الحق الطبيعي
L’ anarchie	الفوضى
Le contrat social	العقد الإجتماعي
La société civile	المجتمع المدني
La volonté générale	الإرادة العامة
Les volontés individuelles	الإرادات الخاصة
Les sociétés primitives	المجتمعات البدائية
Le conflit de classes	الصراع الطبقي
Le marxisme	الماركسية
Les règles du jeux	قواعد اللعبة
Le progrès	النمو
La renaissance	النهضة
Le phénomène civilisatrice	الظاهرة الحضارية
in ter action	التفاعل الحضاري
Shoura	الشورى
les hommes de justice et d équité	أهل العدل والإنصاف
Gouvernement démocratique	حكومة ديمقراطية
Les idéologies	الإيديولوجيات
La non violence	اللاعنف
Boudhiste	البوذي
Hindou	الهندوسي
L ’intérêt	المصلحة
Prestation	المنفعة

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

T	**تيوقر اطية**
Le mouvement de l'occidentalisation	**تيار التغريب**
le régime islamique	**النظام الإسلامي**
Gouvernance	**الحاكمية**
Perestroïka	**البروسترويكا**
Archéologie	**أركيولوجية**
Anthropologie	**الأنتروبولوجيا**
La démocratie révolue	**الديمقراطية المتخلفة**
Sectaire	**الطائفية**
Utopies	**اليوتوبيات**
Tyrannie	**الإستبداد**
La non résolution civilisationnelle	**اللاحسم الحضاري**
Schismes	**التمذهب**
Le courant de l' originalité et du contemporain	**تيار الأصالة والمعاصرة**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فـــــــــهرس الأعـــــــــــلام :

Socrate	**سقراط**
Platon	**أفلاطون**
Aristote	**أرسطو**
Solon	**صولون**
Périclès	**بركليس**
Creyatos	**كرياتوس**
Cléon	**كليون**
Fouad zakaria	**فؤاد زكريا**
al-farabi	**الفارابي**
Averroès	**إبن رشد**
J.j.rousseau	**ج.ج.روسو**
K.marx	**كارل ماركس**
F.engels	**ف.إنجلز**
J.dewey	**جون ديوي**
Lénine	**لينين**
M.foucault	**م.فوكو**
Ibn taymia	**إبن تيمية**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

رشيد رضا	
حسن البنا	Hassan el banna
سيد قطب	Said qotb
المودودي	El-maoudoudi
محمد أركون	M. Arkoun
رفاعة الطهطاوي	Refaa al tahtaoui
برنارد لويس	Bernard louis
الماوردي	Al-mawardi
الجويني	Djouini
إبن خلدون	Ibn khaldoun
لويس عوض	Louis awad
خير الدين التونسي	Kheiredddine tounsi

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تهميش 2:

1-ديفرجيه،موريس"الأحزاب السياسية"ط2، 1980م،ص 356.
2-صبري، عبد الله إسماعيل "المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي "ط(د)،س1983م،ص107.
3-المرجع نفسه ص 108.
4-رونوفان، بيير"تاريخ القرن العشرين"، د(ط)، س1954م، ص80.
5- المرجع نفسه ص 81.
6-المرجع نفسه ص82.
7- عصفور، محمد" الخطط العامة لفلسفة النظام السوفيتي"س1963م، ص27.
8- أمين، سمير"ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"ط1، س 1984م، ص307.
9- didier, julia « dictionnaire de la philosophie », p59
10- جماعة من كبار اللغويين،"المعجم العربي الأساسي"، س1989م، ص 340.
11-لالاند،أندري،"موسوعة أندري لالاند"، ص 259.
12- عبد المنعم، حنفي،"المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة"، ص ص 357 -358.
13-lalande, andré, « vocabulaire technique et critique de la philosophie », 1992, p250.
14- المرجع نفسه، ص 251.
15- الناصر، خالد،"أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، ط1، س 1983م، ص28.
16- المرجع نفسه،ص 30.
17- حنفي، حسن،"الجذور التاريخية لأزمة الحرية في وجداننا العربي" ط1، س 1979م، ص 120.
18-المرجع الأسبق،الناصر، خالد، ص31.
19- المرجع نفسه، ص 32.
20- graf, alain, « les grands courants de la philosophie ancienne », p 1996, p28.
21-المرجع نفسه، ص ص 29-30.
22-ducassé, pierre, « les grandes philosophies » , 1976, p30.
23-المرجع نفسه، ص 31.
24- المرجع نفسه، ص 32.
25- المرجع نفسه، ص ص 33-34.
26-platon, « la république »,1966, p 160 .
27-chatelet, francois, « platon », 1989, p15.
28- المرجع نفسه، ص16.
29-المرجع الأسبق، ص161.
30- أفلاطون،"الجمهورية"، د(ط.س)، ص 482-488.
31- وولف، فرانسيس، "أرسطو والسياسة"، ط1، س 1994، ص134.
32- المرجع نفسه، ص 135.
33- aristote, « éthique à nicomaque », 1965,p18.
34- المرجع الأسبق، ص 40.
35- الجابري، محمد عابد، " الضروري في السياسة" ط1،س 1998م، ص169.
36- الفارابي، محمد أبو نصر،"أهل آراء المدينة الفاضلة"، د(ط)، س 1969م، ص 234.
37- المرجع الأسبق،ص 139.
38- المرجع السابق، ص 140.
39- المرجع السابق، ص 142.
40- المرجع السابق، ص 175-176.
41- المرجع السابق،ص 177.
42- المرجع السابق،ص 203.
43-المرجع السابق، ص 67.
44-المرجع السابق، ص68.
45- ستراوش، ليو-جوزيف، كروبسي،"تاريخ الفلسفة السياسية"، س 2005م، ص138.
46-rousseau, j-j, « du contrat social », procédè de la démocratie selon rousseau,1977, pp 106-107 .
47- rousseau,j-j, « le contrat social »,1993,p140 .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

48- المصدر نفسه، ص 141.
49- المصدر نفسه، ص 146.
50- المصدر نفسه ، ص 147.
51- المصدر نفسه، ص 148.
52-ستراوش، ليو، المرجع الأسبق، ص 160.
53-المرجع السابق، ص161.
54-هلال، علي الدين،"مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، ط1، س 1983م، ص44.
55-marx, karl, « critique du programme du parti ouvrier allemand » œuvres 1, paris, gallimard Coll « la pléiade », 1963, p12.
56-عصفور، محمد،"الخطط العامة لفلسفة النظام السوفيتي"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 31، د(ط.س) ص27.
57- المرجع نفسه، ص28.
58- مكريدس، روي،"مناهج السياسة الخارجية في دول العالم"س1961م، ص 267.
59-ستراوش، ليو،"المرجع السابق"، ص546.
60- المرجع نفسه، ص547.

61-bréhier, émile, « l'histoire de la philosophie », tome 4, 1951, p 35.
62- المرجع نفسه، ص36.
63-المرجع نفسه، ص37.
64-ستراوش، ليو، المرجع الأسبق، ص551.
65-المرجع السابق، ص553.
66- المرجع السابق، ص554.
67- الدجاني، أحمد الصادق،"تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث" ط1، س 1984م، ص ص115-116.
68- زريق، قسطنطين،"في معركة الحضارة"، س 1981م، ص65.
69- الطهطاوي، رفاعة،"الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي" ج2، س1973م،ص16.
70-الدجاني، المرجع السابق، ص116.
71- الدوري، عبد العزيز،"الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي"س 1979م، ص45.
72- رباط، إدمون،"الديمقراطية في البلاد العربية من خلال تطورها الدستوري"ط2، 1952م، ص123.
73- عوض، لويس،"تاريخ الفكر المصري الحديث"، 1969م، ص95.
74- حوراني، ألبرت،"الفكر العربي في الفكر الليبرالي"،د(ط.س)، ص70.
75- المرجع السابق، ص121.
76- المرجع السابق، ص ص، 122-123.
77- ميكوب، تشالر وآخرون، "تونس وسياسة التحديث" د(ط.س)، ص1.
78-رفعت، سيد أحمد،"الدين والدولة والثورة"، د(ط.س)، ص ص44-47.
79- المرجع نفسه، ص ص 48-50.
80- الكواكبي، عبد الرحمن،"أم القرى"، د(ط.س).
81- حوراني، المرجع السابق، ص 228.
82-الحصري، ساطع،"البلاد العربية والدولة العثمانية"، د(ط.س)، ص87.
83-عبد الكريم، أحمد عزت وآخرون،"دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة"، د(ط)، س1958م، ص 544.
84- المرجع نفسه، ص 545.
85- المرجع نفسه، 546.
86- الحصري، المرجع السابق، ص 108.
87- رباط، إدمون- عودة، عبد المالك،"الديمقراطية في العالم العربي"، س 1959م، ص35.
88- جدعان، فهمي،"أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث"، د(ط.س)، ص 327.
89- المرجع نفسه، ص 328.
90- عثمان، فتحي،"من أصول الفكر السياسي"، ص48.
91- دكروب، محمد،"دراسات في الإسلام"، س 1980م ، ص86.
92-كيدوري، إيلي،"السياسة في الشرق الأوسط"، ص 332.
93- المودودي، أبو الأعلى،"الإسلام في مواجهات التحديات المعاصرة "، س 1971م ص ص 249-250.
94-قطب، سيد،"معالم في الطريق"، ط6، س 1983م، ص10.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

95-المصدر نفسه، ص ص 10-11.
96- المصدر نفسه،ص ص11-12.
97- المودودي، أبو الأعلى،"نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور" س 1980م، ص ص 77-78.
98-خلف، محمد أحمد"مفاهيم قرآنية"، ص 12.
99-دياب، حافظ محمد،"سيد قطب، الخطاب والإيديولوجيا"، ط2، س 1987م، ص 117.
100- عبد الرحمن، أحمد،"أساطير المعاصرين"، ص 117.
101- أركون، محمد،"إعادة الاعتبار للفكر الديني"، د(ط.س)، العدد 35، ص29.
102-المرجع نفسه، ص32.
103- المرجع نفسه، ص 33.
104-زكريا، فؤاد،"العلمانية ضرورة حضارية"،د(ط.س)، ص291.
105-المرجع نفسه، ص292.
106-الخوري، فؤاد إسحاق،"حرية المسلم وشمولية الدين"، ص107.
107- المرجع نفسه، ص 108.
108- غليون،برهان،"المحنة العربية، الدولة ضد الأمة"ط1،س1993م، ص ص66-67.
109- المرجع نفسه، ص 68.
110- صبري، عبد الله إسماعيل،"المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي"، ط1، س1983م ص 110.
111-grham, fuller, « algérie :l'intégrisme au pouvoir », p73.
112- المرجع نفسه، ص74.
113- المرجع نفسه، ص ص74-75.
114- المرجع نفسه، ص ص 76-77.
115- addi,lahaouari, « l'islam politique et la démocratie : le cas algérien », 1995, p60.
116- المرجع نفسه، ص62.
117- المرجع نفسه، ص ص 63-64.
118- ricoeur, paul, « le mal », 1996 p44.
119- بوزيد، بومدين،" الوجه الباطني للإستبداد والتسلط في طبيعة السلطة العربية:الجزائر نموذجا"، س 2005م، ص ص 153-154.
120-المرجع نفسه، ص 159.
121- الصلح، منح،"الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية"، ط1، س 1983م، ص126.
122- المرجع نفسه، ص127.
123-المرجع نفسه، ص128.
124- البشري، طارق،"ثلاث ملاحظات عن الديمقراطية"، د(ط.س)، العدد 2، ص29.
125-المرجع نفسه، ص 74.
126- غليون، برهان،"نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة"، س 1990م، ص90.
127-المرجع نفسه، ص91.
128- سيف الدولة، عصمت،"الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي"، س 1970م،ص 77.
129- الرميحي،محمد،"تجربة المشاركة السياسية في الكويت (1962-1981)"، س 1987م،ص644.
130-المرجع نفسه، ص645.
131- العدساني، خالد،"نصف عام من الحكم النيابي في الكويت"س 1987م، ص90.
132-المرجع نفسه، ص 91.
133- الرميحي، محمد غانم،"الحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي"، س 1975م، ص06.
134-المرجع نفسه، ص07.
135- المرجع نفسه، ص 08.
136-المرجع نفسه، ص 09.
137-الجمل، يحي،"النظام الدستوري في الكويت"، س 1970م، ص 16.
138- المرجع نفسه، ص17.
139- الأنصاري، محمد جابر،"الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي"، س 1995، ص ص 5-6.
140-العروي، عبد الله، "مفهوم الدولة"س 1981م، ص30.
141- المرجع نفسه،ص 167.
142- المرجع نفسه، ص 168.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

143- غليون، برهان،المرجع السابق، ص 269.
144- المرجع نفسه، ص 271.
145- المرجع نفسه، ص 272.
146- المرجع نفسه، ص 276.
147- المرجع نفسه، ص277.
148- عنتباوي، منذر،"دور النخبة في تعزيز حقوق الإنسان"، ط1، س 1983م، ص 309.
149- صبري، إسماعيل عبد الله،"الديمقراطية ووسائل الاتصال والمشاركة الشعبية"، العدد2، س 1981م، ص 24.
150- المرجع نفسه، ص 495.
151- جميل، حسين،"حقوق الإنسان في الوطن العربي"ط1،س1984م، ص ص534-535.
152- متولي، عبد الحميد،"القانون الدستوري والأنظمة السياسية"، ط6، ص143.
153- جميل، حسين، المرجع السابق، ص 541.
154- عصفور، محمد،"ضمانات الحرية"، س 1968م، ص 21.
155- المرجع نفسه، ص22.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهرس المصادر والـ

المصادر باللغة العربية:

1- أفلاطون،"الجمهورية"، تعريب:نظلة الحكيم- محمد مظهر سعيد، دار المعارف، القاهرة، د(ط)، س1963م.

2الفارابي، أبو نصر، «آراء أهل المدينة الفاضلة"، د(ط)، س1969م.

3-قطب،سيد،"معالم في الطريق"، دار الشروق، القاهرة، ط6، س 1983م.

4- المودودي، أبو الأعلى،"نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور"، مؤ سسة الرسالة، بيروت،س 1980م.

5- المودودي،أبو الأعلى،" الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة"، ترجمة: الحامدي، خليل، دار القلم، الكويت، س 1971م.

المصادر باللغة الفرنسية:

1- rousseau, j-j, « du contrat social : procédè de la démocratie selon rousseau », par j.r, simeon édition : seuil, paris, 1977.

2-plton, « la république » garnier, flammarion, paris, 1966.

3-aristote, « éthique à nicomaque », flammarion, coll,g.f, flammarion, paris,1965.

4-rousseau, j-j, « du contrat social » gallimard, coll, folio-essais, paris,1993.

5- marx, karl, « critique du programme du parti ouvrier allemand », œuvres 1, parhs gallimard coll, la pléiade, 1963.

قائمة المراجع:

1- ديفرجيه، موريس"الأحزاب السياسية" ترجمة مقلد علي وعبد الحسن سعد، دار النهار للنشر،بيروت ط2،س 1980م.

2- صبري، عبد الله إسماعيل"المقومات الاقتصادية و الاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي"المستقبل العربي، العدد4 س 1983م .

3- رونوفان، بيير"تاريخ القرن العشرين"ترجمة حاطوم، نور الين، دمشق_مطبعة الجامعة سوريا س 1954م .

4- عصفور، محمد "الخطط العامة لفلسفة النظام السوفيتي" المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 31، س 1963م.

5- حنفي، حسن"الجذور التاريخية لأزمة الحرية في وجداننا العربي"المستقبل العربي، العدد5، س 1979م.

6- مكريدس،روي"مناهج السياسة الخارجية في دول العالم" تعريب، صعب،حسن، بيروت، 1961م ،د(ط).

7 - الدجاني، أحمد صادق"تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث"المستقبل العربي،ط1،العدد 4،س1984م.

8 - الطهطاوي، رفاعة " الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي" دراسة وتحقيق عمارة، محمد، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، س1973م

9 - الدوري، عبد العزيز"الديمقراطية في فلسفة الحكم العربي"، المستقبل العربي، العدد9، س1979م

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

10- رباط، إدمون"الديمقراطية في البلاد العربية من خلال تطورها الدس
ط2، س1952م

11- عوض، لويس "تاريخ الفكر المصري" دار الهلال، القاهرة، ج2، س 1969م

12- _دكروب، محمد"دراسات في الإسلام" دار الفارابي، بيروت، ط1 س 1980م

13- بوزيد، بومدين،"الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة العربية:الجزائر نموذجا" ضمن ندوة "الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة" مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت، س2005م

14- الصلح، منح"الديمقراطية في لبنان وانعكاساتها العربية"المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد4، ط1، س1983م

15- البشري، طارق"ثلاث ملاحظات عن الديمقراطية" مجلة الفكر المعاصر، القاهرة، العدد2، د(س،ط)

16- سيف الدولة، عصمت"الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي"، بيروت، س1970م

17- العدساني، خالد"نصف عام من الحكم النيابي في الكويت"عويدات، بيروت، س 1987م
18- الرميحي، محمد غانم"الحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س1،العدد4، س1975م

19- الجمل، يحي"النظام الدستوري في الكويت" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س2، العدد6، القاهرة، 1970م

20- الأنصاري، محمد جابر"الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي"المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 8، س1995م

21- عنتباوي، منذر"دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي" المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد5، ط1، س1983م

22- عصفور، محمد"ضمانات الحرية" مجلة المحاماة، العدد3، س1968م

23- خدوري، مجيد"دراسات في الإسلام"الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط1، س1972م.

24- نصار، ناصف"نحو مجتمع جديد، مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي"دار الطليعة، بيروت، ط4، س1981م.

25- زريق، قسطنطين"في معركة الحضارة" دار العلم للملايين، بيروت، ط2 ،س 1964م.

26- الكواكبي"طبائع الاستبداد"موفم للنشر والتوزيع، الجزائر،د(ط)، س 1988م.

27- الدوري، عبد العزيز"التكوين التاريخي للأمة العربية" دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، س1984م.

28- شتراوس، ليو-كروبسي، جوزيف،"تاريخ الفلسفة السياسية"، ترجمة:أسامة الحاج، بيروت، ط1، س1994م.

29- الجابري، محمد عابد،" الضروري في السياسة"، سلسلة التراث الفلسفي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، س 1998م.

30- حوراني، ألبرت،"الفكر العربي في العصر الليبرالي" كامبردج، لندن، د(ط.س).

31- ميكوب، تشارل وآخرون،" تونس وسياسة التحديث"الناشر: بول مول بريس، لندن، د(ط.س).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

32- رفعت، سيد أحمد،"الدين والدولة والثروة"، القاهرة، د(ط.س).

33-الكواكبي،"أم القرى"، دار الشروق العربي، بيروت، د(ط) ، س1991م.

34- الحصري، ساطع،"البلاد العربية والدولة العثمانية"، مجموعة محاضرات ، بيروت ، دار الملايين،د(ط)، س 1960م.

35- عبد الكريم، أحمد عزت وآخرون،" دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة"، مراجعة، محمد شفيق غربال ، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية، س 1958م.

36- رباط، إدمون، عودة عبد المالك،"الديمقراطية في الوطن العربي"، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر،س 1959م.

37- جدعان، فهمي،"أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث" القاهرة، مطبعة المعارف، س 1938م.

38- وولف، فرانسيس،"أرسطو والسياسة "، ترجمة، أسامة الحاج، بيروت، ط1، س1994م.

39- هلال، علي الدين، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، ضمن كتاب، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 س 1983م.

40- عثمان، فتحي،"من أصول الفكر السياسي"، الرسالة، بيروت،ط2، س 1984م.

41- كيدوري، إيلي،"السياسة في الشرق الأوسط"، دار الساقي، لندن،س 1990م.

42- عبد الرحمن أحمد،"أساطير المعاصرين"، بيت الحكمة، القاهرة، د(ط)، س1409.

43- الخوري، فؤاد إسحاق،"حرية المسلم وشمولية الدين"مجموعة محضرات، ضمن ندوة مواقف، ط1، س1971م.

44- العروي، عبد الله،"مفهموم الدولة"، الدار البيضاء: المركز الثقفي العربي، س1981م.

45- غليون ، برهان، "المحنة العربية الدولة ضد الأمة" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، س1993م.

46- غليون، برهان،" نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة"، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، د(ط)، س 1990م.

47- صبري، إسماعيل عبد الله، " الديمقراطية ووسائل الاتصال والمشاركة الشعبية" ملف المستقبلات العربية البديلة، س1981م.

48- كشكاش، كريم أحمد يوسف، " الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة"، الإسكندرية، دار المعارف، س1999م.

49- متولي، عبد الحميد، «القانون الدستوري والأنظمة السياسية"ط6، مؤسسة المعارف، القاهرة، د(س).

المراجع باللغة الفرنسية:

1-CHATELET , François , « Platon » , paris, gallimard, collection "folio »1989 « folio »-éssais- 1993.

2- Bréhier, Emile « l'histoire de la philosophie »tome 4, puf et gordon et breach 1951.

3-Hyppolite, jean « études sur marx et hegel » paris, m.rivière, 1948.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

philosophie et à la théologie »autres temps ;no.5,

4- GRAF, Alain, « les grands courants de la philosophie ancienne », ed.du seuil, paris, 1996.

5- DUCASSE, pierre, « les grandes philosophie », Vendôme- paris- France, 1976.

6- ADDI, Lahouari , « l'islam politique et la démocratie : le cas algérien, 1996.

7- GRAHAM, Fuller, Algérie : l'intégrisme au pouvoir. Ed. Rand- banon, paris, 1997.

القواميس والموسوعات باللغة العربية:

1- بدوي، عبد الرحمن"الموسوعة الفلسفية" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، س1984م.

2- طرابيشي، جورج"معجم الفلاسفة"دار الطليعة،بيروت، ط1، س1987م.

3- لالاند، أندري،"موسوعة أندي لالاند"، تعريب:عويدات أحمد، أحمد خليل أحمد، منشورات، عويدات، بيروت، باريس.

4- جماعة من كبار اللغويين،"المعجم العربي الأساسي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة، لاروس، 1989م.

5- حنفي، عبد المنعم،" المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة"، الناشر- مكتبة مدبولي، 2000م ميدان طلعت حرب.

القواميس والمعاجم باللغة الفرنسية:

1- dédier, julia, « dictionnaire de la philosophie »,by augé, gillon, hollier, larousse, librairie larousse- paris-France.

2-lalande, andré, « vocabulaire technique et critique de la philosophie »puf, paris,1992 .

3-encyclopédie universalis, vol 10,France.

4-Jacqueline, rus « dictionnaire de la philosophie », les concepts, les philosophes, bordas, 1996.

5- Jacqueline, rus « philosophie-les auteurs et les oeuvres, bordas , 2002.

6-encyclopedie philosophique universelle, paris, puf France.

المجلات:

1- زكريا، فؤاد،" العلمانية ضرورة حضارية"، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثامن، ط2، س1989م.jj

2- أركون، محمد،"إعادة الاعتبار للفكر الديني"، مجلة الكرمل، العدد 35، ط4، 1993م.

3- المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 4، س 1983م.

4- المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد14، س 1995م.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهـــرس

مقدمة.....ص1

الفصل الأول

الديمقراطية : المفهوم والتاريخ

المبحث الأول : الديمقراطية المفهوم ص12

المبحث الثاني : الديمقراطية التاريخ .....ص 22

الفصل الثاني

الديمقراطية في الفكر العربي الإسلامي

المبحث الأول : مراحل الديمقراطية وتوظيفها.....ص 61

توظيف الشورى في الحكم العربي الإسلامي .....ص 74

المبحث الثاني : التيار المعادي للديمقراطية: التصور الإسلامي (سيد قطب) ص86

التيار المناصر للديمقراطية: التصور العلماني (فؤاد زكريا) .....ص 90

الفصل الثالث : الديمقراطية: الممارسة والآفاق

المبحث الأول: الممارسة الديمقراطية في بلدان الوطن العربي .....ص 93

النموذج الأول : الجزائر .....ص 94

النموذج الثاني : لبنان .....ص 107

النموذج الثالث : الكويت ص115

المبحث الثاني : الديمقراطية الآفاق.....ص 125

كيفية إنجاح الديمقراطية مستقبلا.....ص 132

أسس الديمقراطية الحقيقية .....ص 135

الخاتمة .....ص 142

فهرس المصطلحات..... ص. 144

فهرس الأعلام.....ص147

فهرس المصادر والمراجع.....ص149

فهرس الموضوعات.....ص153

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عنوان المذكرة: **الديمقراطية في الوطن**

ملخص المذكرة

الديمقراطية كما هو معروف تعود إلى التطبيق الأثيني اليوناني، وهي ممارسة في الغرب لدرجة أنها بهرت كل مفكر عربي وجعلت كل مفكر عربي زار أوروبا يحلم بأن تتحقق ديمقراطية مماثلة في الوطن العربي. ولكن عندما نتفحص واقع هذا الوطن نجدها غائبة، وهذا الغياب يرجع إلى أكثر من ألف سنة أو يزيد.

وهذه المذكرة تتناول هذا الواقع متسائلة عن أسباب هذا الغياب، موظفة لثلاثة بلدان حاولت ممارسة الديمقراطية وهي(الجزائر، لبنان، الكويت)، مركزة عن غيابها في الجزائر، آملة أن تكون الآفاق المستقبلية محطة جديدة في ممارسة الديمقراطية ؛ إذا ما توفرت أسسها وأخذت خصوصية كل بلد عربي ووجدت الإرادة الكافية لهذا التحقق. عندئذ ممكن أن نتفاءل ونقول: لما لا تصبح التجربة الديمقراطية في الجزائر مثالا يحتذى به؟

الكلمات العشر المفتاحية:

الديمقراطية، الواقع، الآفاق، غياب، النموذج، ثقافة، مرجعية، إمكانية الجزائر، حضور.